هوامش نقدية

دراسة في كتاب مأساة الزهراء عليها السلام

محمد الحسيني

مؤسسة العارف للمطبوعات

بيروت - لبنان

هوامش نقدية

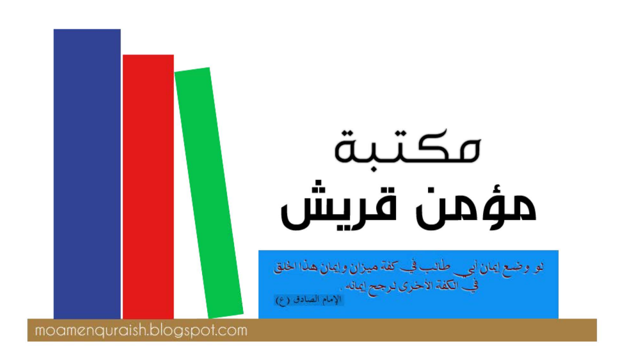
دراسة في كتاب مأساة الزهراء عليها السلام

محمد الحسيني

مؤسسة العارف للمطبوعات
بيروت - لبنان

الطبعة الرابعة

١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م



مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان



ص.ب: ١٠٦/٢٤ ـ تلفون: ٦٠١٠٠٢ ـ فاكس: ٦٠٢٣٧٩

مقدمة الطبعة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

لم نكن في وارد التقديم للطبعة الثالثة من كتابنا (هوامش نقدية) لو لا صدور كتاب (لماذا كتاب مأساة الزهراء) الذي جاء متأخراً وبعد فترة انتظار ليست بالقصيرة، وهو عبارة عن تقديم للطبعة الثانية من الكتاب الأصلي.

وقد كرّسه الأخ العلامة السيد جعفر مرتضى العاملي للدفاع عن هدفه وغايته من التأليف وبيان الموقف العام من كتابه وإنجازاته الكبيرة في هذا المجال التاريخي الهام!!.

وربما يغبط الأخ السيد العاملي على قدراته الخلاقة وطاقاته المبدعة في مواجهة الاشكاليات على منهجه بشكل عام وتجاوزها على طريقة الهروب إلى الأمام وتفادي المواجهة. ولكننا لا نغبطه ـ إطلاقاً ـ على أخلاقه العلمية العالية! وهو يصفنا بأغلظ الأوصاف وأعظم الإتهامات من تزوير وكذب وجهل.. وكوننا مستكتبين! في الوقت الذي خاطبناه بأسلوب علمي واحتفظنا له بلقبه العلمي الذي وصف نفسه به من غلاف الكتاب، على الرغم من أننا نتحفظ ـ واقعاً ـ على استحقاقه.

وسنتعالى على معاملته بالمثل على الأقل بما يليق بنا لا بما يليق به،

وتشبهاً بأجدادنا الكرام الطيبين من آل رسول الله صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

كنا ننتظر من الأخ السيد العاملي أن يجيب على إشكالياتنا وملاحظاتنا المنهجية منها والموضوعية، ولكنه خيب آمالنا عندما لجأ إلى الإصرار على الأخطاء المنهجية القاتلة في كتابه، فضلاً عن النتائج العلمية التي انطوى عليها الكتاب.

نعم ربما يعثر القارىء على إشارات وتلميحات هادئة إلى الإعتراف بأخطائه، كما في قوله: «فلا تصح أن تكون الفكرة الصحيحة في كتاب ما سبباً في قبول الفكرة الخاطئة فيه ـ إن كان ثمة خطأ ـ **كما لا يصح أن تكون الفكرة الخاطئة سبباً في رد الفكرة الصحيحة فيه**» ص ٨(لماذا كتاب مأساة الزهراء).

وقد تراجع عن بعض مظاهر المهاترات الشخصية عندما حاول التشكيك بما أسماه متفجرة بئر العبد، وأنها لم تكن تستهدف من أسماه البعض، فقد قال في (لماذا كتاب مأساة..): «إن ذكر متفجرة بئر العبد في الكتاب إنما كان في سياق الاعتراض على مقولة ـ أنا لا يهمني انكسر ضلع الزهراء أو ما انكسر ـ.. ولم نكن نريد بذلك الدخول في الجوانب الشخصية والتفصيلية لهذه المجزرة البشعة التي أودت بحياة أكثر..» ص ٥٥، مع أنه حاول التشكيك بما لا مزيد عليه في كتابه الأصلي، قال: «ولماذا **يهتم هو نفسه** بالتذكير بحدث جرى قبل سنوات **يحتمل أن يكون له نوع ارتباط به ويعتبره من الشؤون والقضايا الاسلامية الكبرى**..»ج ١/ ١٣٢.

كما حاول تخفيف بعض عباراته في الكتاب الأصلي، فبعد أن ادعى فيه

إن كتاب سليم بن قيس (قد تلقاه العلماء بالرضا والقبول. .) ١/ ١٤١ من دون الإشارة إلى عمق الأشكال في عدم قبول آخرين ومحاولة التعمية على القراء فإنه قال في: (لماذا كان المأساة): «والحاصل إننا قد قلنا: إن كتاب سليم قد **تلقته الأمة** بالقبول والرضا كما تلقت غيره من كتب الإمامية المعتمدة وإن كان بعض العلماء قد ناقش ببعض ما ورد فيه من روايات» ص ٩١.

وفي الوقت الذي يوحي للقارىء بعدم تحفظ السيد الخوئي على كتاب سليم من خلال بعض مناقشاته ـ رحمه الله ـ حول الكتاب، وعدم تسجيل تحفظه ـ رحمه الله ـ في الكتاب الأصلي، فإنه بعد أن هوجم في الردود على كتابه الأصلي يعترف برأي السيد الخوئي ويأتي على ذكره رفعاً للعتب، فيذكر أنه حكم بضعف الطريق إلى كتاب سليم بن قيس باعتبار إنه من القائلين بحجية خبر الثقة، (انظر ص ١ج لماذا كتاب مأساة الزهراء).

وإن كان السيد العاملي قد تراجع عن بعض ما سجله في كتابه الأصلي فإنه يعيش هاجس الزهو العلمي في كتابه (مأساة الزهراء)، ويحاول أن يتشبث بما أسماه تبريكات وتأييدات العلماء لكتابه المشار إليه.

ولأجل تدعيم موقفه صنف ردود الفعل إلى اتجاهين: أحدهما الإتجاه المؤيد وثانيهما الإتجاه المعارض والمندد. وأدرج في الصنف الأول (المؤيد الذي يرى في كتابه إنجازاً هاماً في مجال التحقيق العلمي والموضوعي) المراجع العظام في النجف الأشرف وفي قم المشرفة. هذا فضلاً عن رسائل العلماء الآخرين ممن أثروا العالم الإسلامي بمؤلفاتهم القيمة. بل إنه لا يبالغ حينما يقول: «إننا لا نعرف أحداً من العلماء الأبرار

الكبار ممن حمل اسم عالم بحق وصدق، قد أطلع على الكتاب أو ذكر في محضره إلا وأثنى عليه ثناء عاطراً وجميلاً»! راجع (لماذا. . . ص ١٧).

بالمناسبة لا ينقطع السيد العاملي عن الإشادة بكتابه وكونه من الكتب العلمية التي أثبتت مدعياتها بالبراهين والأدلة الثابتة.

وما يذكره السيد العاملي مما لا يغيظنا، ونتمنى أن يكون كتابه قد حقق النتائج المرجوة، ولكن مع ملاحظاتنا السالفة والتي سيطلع عليها القارىء سيجد أن من الصعب إثبات ذلك.

إنما الملاحظة الجديرة بالتذكير هنا هي إتكاؤه على المراجع العظام لتدعيم موقفه، مع إنه حسب ما يدعيه (من أبناء الدليل يميل معه حيث يميل). فما هو دخل المراجع العظام في ذلك إذا كان الأساس عنده هو الدليل وحسب، نعم إلا إذا كان تأييدهم مستنداً إلى حيثيات علمية، ولم يكشف عنها السيد العاملي ولم نقرأ هذه الحيثيات ولم نطلع عليها.

ومع ذلك فالأكثر إشكالية والأعقد هو أن السيد العاملي نفسه لا يرى حجية قول الفقهاء في المسائل التاريخية لمجرد كونهم فقهاء لأن، تبحرهم وتضلعهم في الفقه وبعض حقول المعرفة الإسلامية الأخرى لا ينسحب على حقل التاريخ أو أي حقل آخر. ولذلك لم يجد السيد العاملي غضاضة في مناقشة الشيخ المفيد ـ رحمه الله ـ في مسألة بنات النبي(ص) غير السيدة فاطمة الزهراء(ع)، وإن كان أحد أبرز علماء الطائفة على الإطلاق. قال: «ولا شك في أن الشيخ المفيد قد كان واحداً من تلك القمم العلمية الشامخة، التي ربما لم يبلغها على مدى التاريخ إلا القليل من الذين ربما لا يزيد عددهم على عدد أصابع اليد الواحدة. غير أن تبحره في العلم لا

ينسحب على جميع العلوم. . . بل إنما هو في نطاق ما يدخل في دائرة اختصاصاته واهتمامه، وما تصدى له بصورة جدية وأساسية من علوم الإسلامية كانت متداولة في عصره» (انظر كتابه بنات النبي(ص) أم ربائبه ص ١٨).

ومعنى كلامه أن الشيخ المفيد وإن كان حجة في الفقه وما يدخل في اختصاصه كفقيه فإنه ليس كذلك في حقل التاريخ. وعليه فلا حرج من مناقشته وعدم الاعتناء بآرائه التاريخية وقبولها قبول المسلمات.

يقول ذلك ـ السيد العاملي ـ بحق الشيخ المفيد المؤرخ بنظر عدد من الباحثين، فما هو رأيه إذن في غيره من الفقهاء ممن لا يعتني بحقل التاريخ، خاصة مع تعقد هذه الاختصاصات واتساعها؟. وعليه فكيف يحتج بمتانة كتابه وتدعيم موقفه لمجرد إن بعض المراجع العظام ـ أعزهم الله ـ أعلن عن تبريكاته له بصدور الكتاب، وإنما نسوق ذلك إلزاماً له بما يدعيه هو نفسه.

على أن هذه التبريكات لا تعني نجاح الكتاب علمياً وخلوه من الطعن والاشكاليات، فلقد جرت عادة بعض الفقهاء بالكتابة لبعض المؤلفين تشجيعاً لهم وتثميناً لجهودهم ليس إلا، فإن مقامهم الشريف يستدعي أحياناً أن يكتبوا مثل هذه التأييدات، ولا تعتبر بنظرهم ولا بنظر غيرهم إمضاء لمضامين الكتب موضوع التأييد.

على أنّا لا نعرف مَن مِن المراجع كتب إليه من النجف الأشرف وغيرها، كما أننا لا نعرف كم عدد هؤلاء العلماء الذين ذكر أنه لا يبالغ القول إنه لم يذكر عند أحد منهم إلا وقد أثنى على الكتاب وذكره بالذكر الجميل. فلربما يكون بعضهم مستنداً إلى حسن ظنه بالسيد العاملي نفسه، وبعضهم إلى

توهم وموقف من الإتجاه المقابل. وقد نقل لنا التاريخ إن موقف المرجعية لم يكن موحداً من عدد من القضايا وهم بين مؤيد ومعارض، ومنها قضية المشروطة والمستبدة، والموقف من السيد محسن الأمين، فكان بعضهم إلى هذا الإتجاه وبعضهم إلى الإتجاه الآخر أميل.

نعم أعرف أن وريقات صفراء (منشورات) وزعت في ظلمة الليل في عدد من المناطق الاسلامية لا تحمل توقيعاً ولا ختماً نسبت أقاويل إلى مراجع النجف الأشرف ـ أعزهم الله تعالى ـ زوراً وبهتاناً في التعريض بأحد الأكابر من علماء الطائفة الحقة، ومن هذه الأقاويل المنسوبة إليهم الثناء على كتاب السيد العاملي. وقد اكتشف أمر هذه الأوراق الصفراء بعد تكذيب المراجع لها، ونفوا أن تكون صادرة عنهم.

أما الإتجاه الثاني فإنه الإتجاه المناوىء الذي عارض كتابه المذكور، وقد أدرج فيه المتضررين من الكتاب، وقد صنّف السيد العاملي هذه الردود إلى أصناف، منها الكتابات التي صدرت، ومنها كتابنا (هوامش نقدية).

وعلى طريقته العلمية والموضوعية، ووفقاً لأخلاقه السامية والاسلامية العالية، يصفناالأخ السيد العاملي بالمستكتبين! (انظر ص ٢٢ وما بعد). بل أكثر من ذلك فإنّ ملاحظاتنا ليست إلاّ أضاليل وتلفيقات وافتراءات وسوء أدب وجهل ذريع... (انظر ص ٢٤). وفي موضع آخر... أباطيل وأكاذيب وتزوير للحقائق، وخيانة للأمانة وإيهام الناس وتلبيس عليهم، وسائر ما اشتملت عليه من شتائم وافتراءات.. انظر ص ٩٢.

أَعرضُ هذا التقييم العلمي الذي سجله السيد العاملي للقارىء للإطلاع فقط، ليكون على دراية بلغة السيد العاملي العلمية والأخلاقية، وليس

للحكم عليه، فالحَكَمُ العدل هو من بيده الأمر سبحانه وتعالى ونعم الحكم العدل.

ولأجل ما حوته الردود على كتابه العلمي (مأساة الزهراء) من الأكاذيب والأباطيل و . . . فإنه لم يعر لها اهتماماً ولم يناقش إشكالياتها، لأنها من وجهة نظره ليست إلاّ مجموعة مما ذكره آنفاً. والظاهر إن السيد العاملي لم يتوقع إننا بمستوى من الوعي والمعرفة متخلف جداًّ!! ولذلك أصيب بالدهشة والاستغراب!!!.

يقول السيد العاملي: «لا نبالغ إذا قلنا: إننا حين إطلعنا على مضامين تلك الردود قد أصبنا بالدهشة، حين لم نجد ما ينبغي أن يلتفت إليه من حيث القيمة العلمية». انظر ص ٢٣.

ولا ندري ما هو موقف السيد العاملي لو قال البعض بحق كتابه إنه لا يستحق الالتفات، لأنه يفتقر إلى المنهج العلمي والموضوعية، ومن دون أن يقدم هذا البعض حيثيات حكمه.

وإذا كانت مناقشاتنا له في كتابنا (هوامش نقدية) عبارة عن أكاذيب وتزوير وتضليل فلماذا لم يشر إلى هذه الأكاذيب، وهو مشغول منذ فترة طويلة ـ كما نعلم ـ بمتابعة كل ما يصدر من خصومه ويلاحقها في كل مكان، ويقرأ بين السطور بل وحتى ما وراءها من النوايا والدوافع ليسجل عثرة هنا وعثرة هناك.

عزيزي القارىء الكتاب بين يديك، ويمكنك أن تلاحق مناقشاتنا له، من حيث الإشارة إلى المصادر أو من حيث المضامين، يمكن أن نقدّم للقارىء بعض الاشكاليات والملاحظات التي سجلناها على كتاب السيد العاملي

والتي أسماها أكاذيب وأباطيل وتزويراً. ويمكن تسجيل هذه الملاحظات باختصار على النحو التالي:

١ ـ ملاحظات منهجية استهدفت المقارنة بين منهج السيد العاملي في كتابه (مأساة الزهراء(ع)) وبعض كتبه المهمة مثل (الصحيح في سيرة النبي الأعظم(ص)) وكتابه (بنات النبي(ص) أم ربائبه) وقد استوعبت الصفحات من ص ١١ إلى ص ٢٢.

وقد لاحظنا أنه داعية لتنقية التراث وعدم الإكتراث بالمسلمات والمشهورات، وانه يقوم بعملية دراسة هذا التراث من منظور نقدي على المستوى الخارجي والداخلي، ولكنه على العكس تماماً رأيناه في كتابه (مأساة الزهراء(ع)).

٢ ـ لاحظنا على السيد العاملي أنه يحشد نصوصه تحشيداً دونما تحقيق أو تدقيق، لا على مستوى السند (الخارجي) ولا على مستوى المضمون (الداخلي)، ويظهر ذلك جلياً في الروايات التي سجلها في كتابه والمروية عن الأئمة(ع)، حيث أنه لم يعالجها على المستويين وحشدها بشكل عشوائي. وبعض الروايات يعارض البعض الآخر وينفيه، وبعضه لا يلتزم به السيد العاملي لأنه يصادر ما يريد إثباته، وكنموذج على ذلك ما رواه عن (احتجاج الطبرسي): «. . . فدعا عمر بحطب ونار وقال: والذي نفس عمر بيده ليخرجن أو لأحرقنه على ما فيه فقيل له: إن فيه فاطمة(ع) بنت رسول الله وفيه الحسن والحسين ولدي رسول الله وآثار رسول الله(ص) فيه وأنكر الناس ذلك من قوله. فلما عرف إنكارهم قال: مالكم أتروني فعلت

ذلك؟ إنما أردت التهويل. . » انظر مأساة الزهراء ج٢/ ١٧٩ وفي هوامش نقدية ذكرناه ص ٣٤.

وهذا النص مما لا يمكن أن يلتزم به السيد العاملي، لأنه يناقض ما يريد إثباته من أن عمر بن الخطاب ضرب السيدة الزهراء(ع) ودخل الدار وفعل كذا وكذا، لأن الظاهر من الحديث أن تهديد عمر هو تهديد صوري.

وفي الرواية إن الناس أنكروا على عمر بن الخطاب لمعرفتهم بمقام السيدة الزهراء(ع) وحبهم لها فكيف صار هذا الخبر من الأدلة على المطلوب. هل هذا من الأكاذيب والأباطيل التي سجلناها في كتابنا (هوامش نقدية).

كما لاحظنا على كتابه أنه يعمد إلى إطلاق دعاوى لم تثبت علمياً ولا هو أثبتها لنا بطريق علمي، ومن ذلك ما إدعاه العاملي من أن قضية الإعتداء بالضرب مما ثبت بالتواتر، وكان استند العاملي في دعواه تلك على أقوال لبعض علماء الطائفة، وقد رجعنا إليها ومن كتابه تحديداً فلم نجد أنهم يدعون ذلك، بل وجدناهم يذكرون شهرة الرواية أو استفاضتها على أقصى حد (انظر هوامش نقدية ص ٣٠ إلى ص ٣٢) فهل يعد ما ذكرناه من الأكاذيب والأباطيل ومن التزوير، وسيعلم القارىء الكريم عند مطالعته سطورنا من منا إلى التزوير أقرب وبه ألصق!.

وقد تمنينا على السيد العاملي أن يثبت لنا التواتر ليزيدنا علماً من علمه ويفيض علينا من معرفته. وهنا للإنصاف يجيب، لكن على طريقته العلمية والاخلاقية معاً، والجدير بالذكر أن أغلب دعاواه متواترة ولا يقتصر على القضية موضوع البحث، قال في كتابه (لماذا مأساة الزهراء): «مما أخذه

البعض على الكتاب أنه اهتم بتحشيد النصوص وتحشيد مصادرها. نقول: كما قال أمير المؤمنين(ع) في إحدى رسائله لمعاوية بن أبي سفيان: لعمرو الله لقد أردت أن تذم فمدحت وأن تفضح فافتضحت. فإن المقصود من حشد النصوص هو إثبات المعنى الذي توافقت عليه بصورة علمية، عن طريق إظهار وجود تواتر يستغني معه الباحث عن التدقيق في الأسانيد، لأن التدقيق إنما يحتاج إليه في صورة عدم ثبوت الأمر وعدم وضوحه، وعدم صيرورته بهذا التواتر من القطعيات، وذلك حين يتكفل كل واحد من النصوص الكثيرة بإضافة درجة من الاحتمال.. ثم تتزايد الاحتمالات كلما إنضم نص جديد إلى سوابقه... وهكذا تتراكم الاحتمالات إلى أن يسقط الاحتمال المخالف ويتلاشى... ويحصل بدلك التواتر والقطع بصحة المعنى المراد إثباته» انظر ص ٨٢ وما بعد.

ثم يستشهد السيد العاملي بنص اقتبسه من (دروس في علم الأصول) للشهيد الصدر يشرح فيه كيفية إثبات التواتر وفقاً لحساب الاحتمالات، وقد سجله السيد العاملي على طوله. (من ص ٨٦ إلى ص ٨٨).

وهنا لنا تعليق: لم يشرح السيد العاملي كيف أثبت لنا التواتر في المقام، فما تحدث عنه هو نظرية التواتر، وما نريده هو تطبيق هذه النظرية على المقام وموضوع البحث. وهل يكفي تجميع النصوص وضم بعضها إلى بعض ليقال لنا أن ضم بعضها إلى بعض يوجب نفي احتمال الخلاف هكذا... وما هو موقف أنصار (عبد الله بن سبأ) لو شرحوا لنا فكرة التواتر وقالوا لنا: ها هي المصادر بتحشيد بعضها إلى بعض ينفى احتمال الخلاف ومعه يتلاشى.

والأكثر طرافة في الموضوع أن السيد العاملي يقتبس (النص المدرسي) من (دروس علم الأصول) للشهيد الصدر الذي أعده ـ رحمه الله ـ للمبتدئين من طلاب علم الأصول، ولا أدري لماذا لم يرجع السيد العاملي لمباحث علم الأصول مما كتبه الفقيه السيد محمود الهاشمي تقريراً لأبحاث استاذه الشهيد الصدر في علم الأصول، وهناك بحث واسع لمعالجة الموضوع والإشارة إلى إثبات الأخبار مع الواسطة بالتواتر، والمباني العلمية لإثباته على ما هو المعروف والمشهور، أو على ما عند الشهيد الصدر، وليقدم لنا السيد العاملي حساباً دقيقاً للتواتر وفقاً لتلك المباني لا أن يرسل الكلام إرسال المسلمات.

نعم ربما نعذر السيد العاملي لخروج المطلب عن دائرة اختصاصه، لكن عليه أن لا يدعي شيئاً لم يتحققه أو يحط به علماً.

كما أشرنا إلى ملاحظة منهجية على هامش ما ذكرناه، وهي أن السيد العاملي يشير أن مصادر لم نعثر على ما أشار إليه فيها، وأحياناً يشير إلى أخبار يوحي بأنها محل اعتماد في مصادر معينة وليس كذلك في تلك المصادر «راجع ص ٣٥ إلى ص ٣٧) وهل هذا من الأكاذيب والأباطيل!!.

وأحياناً يعمد السيد العاملي إلى تقطيع الروايات وحذف ما لا ينفعه أو ما يضر بالاستدلال كما في تنزيه السيدة الزهراء من الحيض. (انظر هوامش نقدية ص ٤٣).

وكذلك تصرفه في الرواية التي ذكرها بصدد خطبة علي(ع) لابنة أبي جهل.

[(انظر مأساة الزهراء(ع) ج١ ٥٨) وقد ذكرنا الرواية بما يفيد المطلوب (هوامش نقدية ص ٥١)].

٣ ـ وقد لاحظنا عليه أنه يعتمد على الروايات الضعيفة على اختلاف المباني في حجية الخبر سواء كان الخبر الموثوق به أو خبر الثقة تحديداً، وقد ورطه ذلك بقبول روايات تسيء إلى السيدة الزهراء(ع): وإلى علي(ع) معاً (انظر هوامش نقدية ص ٤٦ إلى ص ٥٠). وذلك بخصوص المروي عن السيدة الزهراء(ع): (خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا الرجل يراها). وقد ناقشناه مناقشة علمية تستند إلى مقاييس العلم والمعرفة في معاهد العلم (الحوزة) المستظلة بظلال آل بيت النبوة عليهم السلام، فهل هذا من الأكاذيب والأباطيل. فثم راجع، وورطة ذلك بالإساءة إليهما (عليهما السلام) معاً بخصوص ما رواه من خطبة علي(ع) لابنة أبي جهل (راجع هوامش نقدية ص ٥٠ إلى ص ٥٥). على أن السيد العاملي ناقض نفسه بخصوص هذه الرواية لأنه ناقشها في كتابه (الصحيح من سيرة النبي الأعظم).

وانظر مناقشتنا له بخصوص روايات تنزيه السيدة الزهراء(ع) من الحيض (انظر هوامش ص ٤٠ إلى ص ٤٦). ولماذا لم يكشف النقاب عن أكاذيبنا وأباطيلنا؟!!.

٤ ـ كما لاحظنا على السيد العاملي منهجه المتعسف في الاستنتاج والمناقشة وقد عقدنا له فصلاً من الكتاب استوعب الصفحات من ص ٥٧ إلى ص ٧٦ فإذا كان من الأكاذيب فلماذا لم يشر إليه ويكشف النقاب عنه، وإذا كان مما لا يستند إلى أساس علمي فلماذا لم يشر إليه أيضاً.

٥ ـ ومن الملاحظات التي سجلناها أيضاً على كتابه (التناقض) السائد في منهجه عموماً وفي كتابه المشار إليه بشكل خاص انظر الفصل ما قبل الأخير (هوامش نقدية من ص ٨٩ إلى ص ١٠٤) فقد استدل بروايات متناقضة، ومختلفة في أحسن الأحوال.

ومن أطرف ما وقع فيه السيد العاملي من تناقض موقفه من قضية موضع قبر السيدة الزهراء(ع) فإنه شنع كثيراً على بعض الأكابر لجهة إنه ذكر أنه معلوم الآن. فإنه ـ أي السيد العاملي ـ نفى أن يكون معلوماً ونفى أن يكون أحد الأئمة(ع) عرف شيعته بموضعه. وقد فات السيد العاملي أنه في كتاب آخر صدر له يؤكد إن موضع قبرها في بيتها. (انظر هوامش نقدية ص ١٠١) على أنا أشرنا إلى الروايات عن بعض الأئمة بخصوص تعيين قبر السيدة الزهراء(ع) وأقوال العلماء في ذلك فراجع (هوامش من ص ٩٧ إلى ص ١٠١).

٦ ـ ومما لاحظنا على كتابه المنهج الانتقائي السائد في خطابه ومحاولته تقطيع النصوص سواء كانت النصوص الدينية (الروايات) أو النصوص المكتوبة لعلماء ومفكرين، وقد أشرنا إلى بعضها في فصل (المنهج الانتقائي) انظر ص ٧٧ وما بعد، وسيكتشف القارىء كيف يعمد إلى تقطيع هذه النصوص وحذف بعض فقراتها، أو محاولة التشبث بعبارة أو كلمة بعد إخراجها من سياقها العام وتحميلها ما لا تحتمل.

هذه فهرسة سريعة لما لاحظناه على الأخ السيد العاملي وسيجد تفاصيل ما فهرسناه في مطاوي الكتاب، على أننا لم نقتطع من عباراته شيئاً ولم نشهر به إلا بقدر ما أشرنا إليه من مضامين أردنا لفت أنظار القراء للحكم عليها،

فكيف يسوغ له أن يتهم محاوريه من الكتّاب بالكذب والتزوير ومحاولة تضليل الناس وإغرائهم وهو يمارس ذلك كما أشرنا إليه في الكتاب وفي فصل (المنهج الانتقائي) تحديداً، وما سنشير إليه في ملاحظاتنا على إصداره الجديد.

وكيف يسوغ له أن يصدر حكم قيمة على إصدارات محاوريه ومنتقديه لمجرد أنه أحصر وضاق بها ذرعاً، وما نقم عليهم إلا أنهم ـ أو بعضهم ـ في سن أبنائه، كما نقم شيوخ قريش على أسامة بن زيد.

وفي وقت يتهمنا فيه الأخ السيد العاملي بالتزوير واختلاق الأباطيل والأكاذيب حول كتابه (مأساة الزهراء) لا أجدني مضطراً للرد عليه بالطريقة ذاتها، إنما فقط أضع هذه المرة ـ وكما قدمت فيما سلف في كتابي هوامش نقدية ـ عدة نماذج من كتابه الجديد (لماذا كتاب مأساة الزهراء) تدعم ما أشرنا إليه في (هوامش نقدية) مما أسميناه بالمنهج الانتقائي، وكيف يعمد إلى العبث بالنصوص والعبارات ويقطع أوصالها ويوزع أشلاها.

ولا أود أن أصدر حكماً على هذه الطريقة اتهمه بالخيانة والاخلال بالأمانة وغير ذلك، بل سأترك للقارىء الحكم من خلال ما أضعه بين يديه من نماذج ساقها في كتابه الجديد المشار إليه، وهو بصدد ملاحقة آراء من أسماه بالبعض.

نموذج رقم (١):

قال السيد العاملي: «ثم هو قال: إن العقل يكشف عن ملاكات الأحكام» ص ٧٤. وقد أشار إلى أن مصدره مجلة (المرشد العدد المزدوج ٣ ـ ٤ ص ٢٤٥).

وما ذكره الأخ العاملي فقرة مقتطعة من مجموع فقرات وردت في محاضرة لأحد الأكابر حول منهجه الفقهي، والفقرات بتمامها تلقي الضوء على مراده وهي كالتالي: (حتى إن العقل هو ليس دليلاً في عرضٓ الأدلة الأخرى، بمعنى أن يشرع ولكنه دليل بمعنى أنه كاشف عن ملاكات الأحكام. فالعقل عندما يكتشف ملاك الحكم الملزم من مصلحة أو مفسدة فإنه يكتشف بذلك أن الله جعل حكماً إلزامياً على طبق المصلحة الملزمة، إيجاباً كان الحكم أو سلباً، على مستوى المفسدة الملزمة، ولذلك يقولون: إن حكم العقل إدراك ملاكات الأحكام الملزمة من مستوى المصالح والمفاسد، وعندما ننتقل إلى الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع، فيكون حكم العقل كاشفاً عن حكم الشرع). وبتمام الفقرات يتبين مراد المتكلم لأنه في مقام شرح ما يعرف بمسألة ثبوت الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع، وانه ـ أي العقل ـ إذا حكم بشيء فإنه لا بد أن يحكم الشارع بما يطابق حكمه، لأنه سيد العقلاء وخالق العقل كما هو مقرر في علم الأصول.

وهل اقتطع الأخ العاملي الفقرات الشارحة بداعي الاختصار؟! أم بداعٍ آخر!!.

نموذج رقم (٢):

(يعتبر بناء العقلاء وسيرة العقلاء يشرعان للإنسان المسلم أحكامه!!! وإن كان قد يطلان على جانب من جوانب السنة التي هو قول المعصوم وتقريره) ص ٧٣.

اقتطعه الأخ العاملي من نفس المصدر السابق (مجلة المرشد)، من

مجموع فقرات، وهي كالتالي مع حذف ما لا ينفعه، وللقارىء أن يتأكد بالرجوع إلى المصادر: (. . . ولذلك فإننا لا نتحدث عن منهج جديد، فالمنهج هو المنهج، وهو الانطلاق من كتاب الله وسنة نبيه(ص) وما استوحاه الفقهاء والأصوليون منهما في عملية تعقيد الفقه، أو ما انفتح فيه العقلاء على بناء العقلاء وسيرة العقلاء باعتبارهما المصدرين الحركيين اللذين لا يشرعان للإنسان المسلم أحكامه فحسب، ولكنهما قد يطلان به على جانب من جوانب السنة التي هي قول المعصوم وفعله وتقريره، فقد تلتقي مسألة البناء العقلائي أو السيرة العقلائية بالتقرير النبوي أو الامامي الذي يفصح عن التقرير النبوي لأننا نعرف أن أهل البيت(ع) لم يشرعوا غير ما شرعه النبي(ص). . . لذلك عندما نتحدث عن السيرة العقلائية وعن البناء العقلائي فإننا لا نتحدث عن شيء خارج نطاق المصدر الأساس وهو السنة، فالسيرة والبناء العقلائي اللذان حازا موافقة المعصوم هما من السنة وليسا هما شيئاً مستقلاً).

وكم هو الفرق بين الفقرة الناقصة والفقرات بتمامها؟ ولا أدري بماذا ينقم الأخ العاملي على من أسماهم بالبعض، ليتصدى له مقطعاً أوصال عبارته؟ أليست هذه محاولة من محاولات التحريض عليه بغية تشويه صورته في الأذهان؟ أترك الحكم للقارىء.

نموذج رقم (٣):

قال السيد العاملي: «يعتبر أن القرآن هو الذي يوسع الحديث أو يضيقه، أما الحديث فلا يستطيع تضييق المفهوم القرآني» نقله عن مجلة المرشد ص ٢٥٣، ولكنه أحال إلى صفحات أخرى لم نعثر على الفقرة فيها.

والفقرة بتمامها كالتالي: (. . . إنني أعتبر إن القرآن هو الأساس في الخطوط العامة بحيث أن القرآن بقدر علاقة نصه في تشريع الخط العام، يفسر الحديث فيضيقه أو يوسعه، الحديث قد يفسر القرآن ولكن الحديث لا يضيق المفهوم القرآني، إلا بلحاظ العام والخاص مع التحفظات التي ذكرناها. لكن المفهوم القرآني يبقى هو المفهوم الذي يحكم الحديث) ص ٢٥٣ مجلة المرشد.

ثم يأتي على معالجة عدة تطبيقات فقهية شارحاً الفكرة المشار إليها.

وهنا أود التعليق: لم نفهم من الأخ العاملي مراده من هذه الملاحظة، وما هو رأيه في خطورة هذه المقولة، وما هو موقفه من التطبيقات الفقهية التي أتى على ذكرها المتحدث!.

نموذج رقم (٤):

يقول السيد العاملي: «وهو أيضاً يستوحي المعنى القرآني كما كان الأئمة يستوحونه» نقله عن كتاب (للإنسان والحياة ص ٢١٠) وهو عبارة عن حوارات مع من أسماه السيد العاملي بالبعض، ولا أدري لماذا لم ينقل الفقرات بتمامها أو يأتي على ما يبين المقصود، ربما للإختصار كعادته؟!! وسأترك للقارىء الحكم أيضاً.

والفقرات بتمامها كالتالي: (التفسير الذي يمكن أن ننطلق فيه إنه إيحاءات القرآن. . . فالكلمة القرآنية ليست مجرد كلمة لها معنى في القاموس، كل كلمة تحمل في كل تاريخ استعمالاتها الكثير من الإيحاءات. ولذلك تستطيع في كلمة واحدة أن تكتب ما شاء الله من الإيحاءات، لأن

إيحاءات الكلمة غير معنى الكلمة، من هنا اعتقد انه يجب أن نستوحي القرآن كما كان الأئمة(ع) يستوحونه.

فالإمام الباقر(ع) عندما يتحدث عن الآية القرآنية (من أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) يقول(ع): تأويلها الأعظم ـ من نقلها ـ أي النفس ـ من ضلال إلى هدى) وهذا لا يعني أن الإمام(ع) فسر كلمة الحياة بالهدى وفسر كلمة الموت بالضلال، بل استوحى ذلك: إنك إذا أحييت إنساناً من ناحية مادية منعته من الموت وأنقذته كنت كمن أحيا الناس جميعاً لأنك ركزت مبدأ الحياة.. والإمام(ع) تجاوز المعنى المادي وانطلق في إيحاءات المعنى في الضلال والهدى، في الجهل والعلم، ولذلك أقول: لا تفهموا القرآن من خلال القاموس، وإن كان للقاموس دوره، افهموا القرآن من خلال حركة الحياة...).

هنا أيضاً تبدو المحاولة التحريضية، وكأنه يريد أن يوحي العاملي إلى القارىء أنّ المتحدث يدعي منصب الإمامة ويتشبه بالمعصومين، وإلاّ فأي مانع شرعي من حديثه حول فهم القرآن بطريقة تتجاوز القاموس، والانطلاق به إلى مناحي الحياة وتفعيله فيها؟!!.

نموذج رقم (٥):

يقول السيد العاملي: «ثم إن بعض التشريعات عنده لا بد من إعادة النظر فيها لكونها تؤدي إلى الشلل والجمود» الفقرة اقتطعها من كتاب (تأملات في آفاق الامام الكاظم ص ٤٧).

وهنا تبدو محاولة التحريض بأبشع صورها، لأنه لا يبين السيد العاملي ما هي هذه الأحكام، وربما يتصور القارىء إنها الصلاة والصوم

والحج . . . ولكن العبارة كما في الكتاب لا تؤدي إلى ما يوحي به المقطع الذي اجتزأه السيدة العاملي، لأن المتحدث في مقام تفسير حديث الامام الكاظم(ع) عن الصادق(ع): (إنه قال: الطيرة على ما تجعلها إن هونتها تهونت وإن شددتها تشددت، وإن لم تجعلها شيئاً لم تكن شيئاً). وعلى هامش ذلك يتحدث عن نحوسة الأيام والأبراج فيشير إلى المكروهات المروية في هذا الصدد فيقول: (إننا نريد أن نؤكد على ذلك، لأن الطريقة التي يثير فيها الأسلوب الفقهي مسألة المكروهات في باب السفر وفي باب الأعمال العادية المتعلقة بأوضاع الانسان العامة والخاصة قد تؤدي إلى الكثير من الشلل والجمود على المستوى العملي بحث تتعطل مسيرة الحياة العامة للإنسان فتؤدي إلى كثير من الأضرار النفسية والاجتماعية والإقتصادية . . . وقد تنعكس وفي بعض الحالات على الأوضاع السياسية عندما تتحول الأمة إلى أمة خائفة من الزمن في نشاطاتها العامة والخاصة).

فالمتحدث بصدد معالجة ما يعرف بالمكروهات وهي أساساً مما يتسامح فيه الفقهاء على المستوى السندي، وليس فيهم من يعول عليها إلاّ بناء على قاعدة التسامح بأدلة السنن ولم تثبت، فكيف يوحي الأخ العاملي للقارىء بأن المتحدث بصدد تغيير أحكام الله تعالى بحجة أنها تؤدي إلى الشلل والجمود؟! هل يعتبر هذه المحاولة من الأساليب العلمية أو يدرجها في عداد الأساليب الاخلاقية الرفيعة!!.

نموذج رقم (٦):

يقول السيد العاملي: «ويعتبر أن قاعدة المصالح المرسلة التي يستند إليها أهل السنة هي نفس قاعدة التزاحم في مدرسة أهل البيت وشتان ما

بينهما» ص ٧٥ الفقرة اقتطعها من كتاب (للإنسان والحياة ص ١٦٩).

وبعد الرجوع إلى الكتاب يجد القارىء إن صاحب المقالة ليس بصدد المقارنة بين قاعدة التزاحم وبين قاعدة المصالح المرسلة، بل هو في مقام بيان وجه الترخيص في فتاوى زرع الأعضاء واستئصال بعض أعضاء الميت فيقول بعد تكييف المسألة: (وينطلق هذا الترخيص من قبل بعض الفقهاء ونحن منهم من أن هناك قاعدة في العلم الأصولي تسمى بقاعدة (التزاحم) في المذهب الشيعي الامامي، وتسمى (بالمصالح المرسلة) في مذهب المسلمين السنة . . .) فهو في مقام بيان الوجه في الترخيص الذي يستند عند الشيعة إلى قاعدة التزاحم، وعند السنة إلى قاعدة المصالح المرسلة.

نموذج رقم (٧):

يقول السيد العاملي: «وهو يوثق الحديث الذي ينقل اتفاق العلماء على ضعفه بدعوى أنه لا داعي للكذب فيها، ثم هو لنفس السبب يصحح العمل بروايات العامة» ص ٧٥.

الفقرة الأولى لا يشير إلى مصدرها وهي مقتطعة من سياق حديث ما بعده.

أما الفقرة الثانية وهي قبوله أو تصحيحه للعمل بروايات العامة، فهي عبارة اقتطعها بمهارة فائقة وربطها بما قبلها، ربما لداعي الاختصار؟! كعادته أو لداعي التحريض. ولا أريد أن أحكم بل أترك بين يدي القارىء العبارة بتمامها، وقد نقلها من (كتاب النكاح) وهي كالتالي: (. . . ولكننا نلاحظ أنه لا بأس بالأخذ بالخبر الضعيف إذا انعدمت دواعي الكذب فيه، كما في المقام، حيث لا توجد أية مصلحة للكذب، وعلى هذا ينفتح لنا باب

واسع بالأخذ بكثير من الأخبار التي ترد من طرف العامة، وذلك إذا حصل الوثوق بصدورها).

لماذا حذف السيد العاملي من العبارة (قيد الوثوق بصدورها). ولا أدري ما هو المانع من العمل بالخبر الضعيف إذا كان ثمة قرائن توجب الوثوق به، خاصة إذا كان الفقيه يعتبر أن موضوع الحجية هو الخبر الموثوق به لا خبر الثقة بالخصوص، على أن السيد العاملي هو نفسه يعمل بالأخبار الضعيفة في مجال التاريخ وغيره، وقد أشرنا إلى بعض الشواهد في كتابنا (هوامش نقدية)، بل إنه يعتبر أن الاقتصار على الأخبار الصحيحة في التاريخ يوجب ضياعه، ولا أدري هل هناك عقده تجاه أخبار العامة بما هم عامة في المدرسة الشيعية، أم أن عدم العمل بها مستند إلى عدم الوثوق بصدورها؟!.

نموذج رقم (٨):

يقول السيد العاملي: (كما أنه لا مانع عنده من العمل بالقياس وغيره من الطرق الظنية في أي مورد لا يجد في الكتاب وفي الحديث ما يفيد إنتاج الحكم الشرعي رغم نهي الأئمة عن القياس ورفضهم له، أي أنه يخص العمل بالقياس وغيره من الطرق الظنية بصورة الانسداد الكبير لباب العلم، بل هو يعمه ليشمل حتى الانسداد الصغير ولو في حكم شرعي في مورد خاص جداً) ص ٧٤.

وما يذكره هو عبارة عن استنتاج لقراءة السيد العاملي في كتاب (تأملات في آفاق الامام الكاظم) وقد أحال في الهامش إلى صفحات من ص ٤٠ إلى ص ٤٤.

والصحيح إن نسبة العمل بالقياس إلى صاحب المقالة خطأ إن لم نقل خطيئة، فإنه صرح في كتابه النكاح: (. . . وأما القياس فليس من مذهبنا ولا نعتبره دليلاً شرعياً، لأنه قد ثبت في علم الأصول عدم حجيته في إثبات الأحكام الشرعية الفرعية: (راجع ج١/ ص ٨٧) والكتاب بحوزة السيد العاملي وقد نقل منه بعض موارده.

أما العبارة التي أحال إليها وهي في كتاب (تأملات في آفاق الامام الكاظم)، فإن صاحب المقالة (تحت عنوان موقفه من القياس) بعد أن نقل حواراً بين الامام(ع) وبين سماعة بن مهران، منه (. . . أصلحك الله أتى رسول الله الناس بما يكفي به في عهده؟ قال: نعم وما تحتاجون إليه إلى يوم القيامة، فقلت: ضاع من ذلك شيء؟ قال: لا هو عند أهله).

وبعد أن ينقل حواراً بين الامام(ع) وبين أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، فإنه يقول: (. . . وربما نستفيد من الحديث الأول ـ أي الحوار بين الامام وسماعة بن مهران ـ الذي يؤكد عدم الحاجة إلى القياس لوفاء الكتاب والسنة بجميع الأحكام، إن الأمر لو لم يكن كذلك بحيث كان هناك حاجة ملحة إلى معرفة الحكم الشرعي لبعض الأمور ولم يكن لدينا طريق إلى معرفته من الكتاب أو السنة، فإن من الممكن أن نلجأ إلى القياس أو نحوه من الطرق الظنية في حال الانسداد انطلاقاً من ان الاعتماد على الطرق الظنية العقلائية أو الشرعية كان مرتكزاً على الحاجة إليها لإدارة شؤون الحياة العامة للناس بحيث لولاها لاختل نظام حياتهم، لأن العلم ـ وحده ـ لا يكفي في ذلك، ولكننا قد لا نحتاج إلى ذلك، لأن في القواعد العامة كفاية، ولأن في توسعة الاستظهار بإلغاء الخصوصية التي تجمد الحكم في مورد

خاص من جهة الفهم العرفي الذي لا يجد للخصوصية أساساً في الحكم ونحو ذلك).

وهل تدل العبارة على حجية القياس بقدر ما تدل على نفي حجيته بعد كفاية القواعد العامة، والاستظهار مما هو شائع في الحياة الفقهية؟!.

نموذج رقم (٩):

وقد نسب إليه في محاولة تحريضية خطيرة القول بجواز النظر إلى العراة بقوله: «بل هو قد جوز بصراحة تامة النظر إلى عورات المشاركين في نوادي العراة، مع إن حرمة ذلك من الواضحات في مذهبنا فهلا ذكر لنا عالماً واحداً يوافقه على هذه الفتوى؟! فلعله لا حرج بعد اليوم من التوجه إلى تلك النوادي للإستفادة العملية استناداً إلى ذلك» ص ٧٩. وقد استلها السيد العاملي من مسألة خاصة وهي في مورد النظر إلى نساء الذمة، ويمكن مراجعة مسألة ٢٧ من العروة الوثقى. والمسألة محل بحث عند الفقهاء من جهة الدلالة على جواز النظر، فثمة عدد من الأدلة معلَّل والبعض الآخر غير معلَّل، وقد فرَّع الفقهاء عليها مسائل عدة، منها التعدي إلى مطلق الكفار، ومسألة الاقتصار على المقدار الذي جرت العادة على كشفه أو التعدي إلى غيره من باقي الجسد بناء على التعليل بلحاظ سقوط حرمة نساء أهل الذمة، وكذلك مسألة النظر بتلذذ أو عدمه، وظاهر عدد من الفقهاء على إمكانية التعدي، لكنهم أفتوا بالإحتياط خوفاً من الشبهة.

والظاهر إن السيد العاملي لا يفهم لغة البحث الفقهي أو يغض النظر عن ذلك، وإلا فكيف فهم من عبارات صاحب المقالة إنه يجوز بصراحة تامة، وهل هو في مقام الفتوى أو هو في مقام البحث العلمي؟! والسيد العاملي

يعرف إن في بطون الكتب الاستدلالية الشيء الكثير من الاستنتاجات ولكن دون أن يفتي بها الفقهاء، وإنما هي مسوقة بناء على مقدمات.

وهل راجع السيد العاملي فتاوى صاحب المقالة، وهي بحوزته ليتعرف على رأيه بالتوجه إلى النوادي المشار إليه؟! كيف وإن صاحب المقالة بفتي بحرمة الذهاب إلى المسابح المختلطة وإن مع ستر العورة.

واين هذه العبارة الصريحة التي أفادت التحليل، وصاحب المقالة في مقام الاستفادة من التعليل بناء على إمكانية التعدي إلى غير المورد في النصوص المعللة. بل إن صاحب المقالة يناقش السيد الخوئي في استفادته من حديث (لا حرمة لنساء أهل الذمة أن ينظر إلى شعورهن وأيديهن) جواز النظر إلى جميع الجسد وعدم الاقتصار في إسقاطه الحرمة بالنسبة إلى شعورهن وأيديهن، وذلك من جهة إنهن أسقطن احترام أنفسهن بالكشف عن باقي الجسد، ولذلك لا يرى موجباً للتعدي إلى مورد ما إذا لم يكشفن عن هذه المواضع، فلا يجوز التلصص عليهن وإن كنّ غير مسلمات.

هذا ومجرد الاستفادة من التعليل لا يعني أنه يفتي ويجوّز كما يدعي السيد العاملي، وله نظير حيث يرى صاحب المقالة أن تحيّض البنت هو الموجب لتحقق البلوغ وذلك للروايات المعللة وهي تُقدَّم على روايات البلوغ بالسن، ومع ذلك لا يفتي بذلك بل يفتي ببلوغ البنت بسن التاسعة على الأحوط، فمن أين جاء بالصراحة التامة.

ولا أدري ماذا يقول السيد العاملي في مقالة الشهيد الأول والعلامة الحلي من القول بجواز إبداء النساء القواعد لتمام أجسادهن ما عدا العورة بناء على الأطلاق في الآية الكريمة، بلحاظ ورود صيغة الجمع في الثياب.

مع إن مقالتهم فيها نقاش ولكن هل تستوجب التشهير، وما هو موقفه من رأي الشيخ صاحب الجواهر بجواز نظر الرجل إلى المرأة التي يريد الزواج منها إلى تمام جسدها بمقتضى إطلاق الأدلة وجعل الميل إلى ذلك القول من الإمارات على بصيرة الفقيه، في مقابل من اقتصر على جواز نظره إلى المحاسن.

وما هو موقفه من رأي الشيخ شمس الدين من عدم اشتراط نظر مريد الزواج بحالة عدم التلذذ، فيجوز عنده النظر وإن بتلذذ. ومن دون اقتصاره على الوجه والكفين. انظر كتاب الستر والنظر ص ٢٢٦.

ولكن مع ذلك هذه المباحث فقهية ربما يرجحها الفقيه علمياً، غير إنه لا يفتي بها لعدم وضوح المسألة عنده، أو للإحتياط للدين في المسائل الحرجة.

ولا أدري لماذا لم يرجع إلى فتاوى من أسماه البعض لإطلاع القارىء عليها وتدعيم حجته؟! إلا أن يكون متعمداً بغية التشهير والتحريض في أمور لا يحيط بها الناس العاديون في الغالب.

* ويمكن مراجعة المسألة رقم ٣٧ ص ٢٥١ من الجزء الأول (مسائل فقهية) في ترك نظر المرأة إلى عورة المرأة إلا في حالة الفحص النسائي أو الشهادة أو وضع اللولب...

* عدم جواز السباحة في المسابح المختلطة، المسائل الفقهية ج١/ ص ٢٥٣.

* جواز النظر إلى المواضع التي اعتدن النساء إبداءها ممن لا ينتهين إذا نهين بشكل طبيعي ولا يشمل ذلك العورة. مسائل ج١/ ص ٢٤٤.

* الأشكال في النظر إلى الرجل في غير ما اعتاد كشفه طبيعياً ما عدا العورة قطعاً. مسائل ج١/ ص ٢٤٥.

* عدم جواز النظر بريبة مطلقاً وفي كل مورد ربما جاز فيه النظر. مسائل ج١/ ص ٢٤٦.

* بل لا يجوز النظر حتى إلى رسم العورة. مسائل ج٢/ ص ٤١٥.

ومن أسوأ ما قرأت للسيد العاملي حديثه عن رأي من أسماه بالبعض في الشهادة الثالثة ومقارناً برأيه بالتكتف وقول آمين، وقد لاحظ عليه إنه يرى إن إدخال أي عنصر جديد في الصلاة ومقدماتها وأفعالها، ليس فيه مصلحة، بل قد يؤدي إلى مفاسد كثيرة، كما لاحظ عليه إنه لم يسجل أي تحفظ على التكتف. (انظر ص ٧٦ وص ٧٧).

والحق إنه اعتبر الفقرة التي أشير فيها إلى المفاسد من إدخال العناصر الجديدة مختصاً بالشهادة الثالثة، مع إن العبارة شاملة لكل عنصر جديد ولا أدري كيف خصها السيد العاملي بالشهادة الثالثة، فتكون شاملة للتكتف أيضاً، كما إن رأيه في الشهادة الثالثة والتكتف عدم البطلان مع عدم قصد الجزئية، ولم يزد حكم الشهادة الثالثة على التكتف.

وأسوأ من ذلك حديثه معقباً على ما اقتطعه من كتاب (حوارات) والتي يتحدث فيها صاحب المقالة عن الطابع البشري للفكر الإسلامي، فإنه بعد أن يقتطع بعض الفقرات منه وهي من قوله: (... ونحن نعتقد، من خلال ذلك، أن كل ما جاءنا من تراث فقهي كلامي وفلسفي هو نتاج المجتهدين الفقهاء والفلاسفة والمفكرين، من خلال معطياتهم الفكرية ولا يمثل الحقيقة إلا بمقدار ما نقتنع به من تجسيده للحقيقة، على أساس ما نملكه

من مقاييس الحقيقة؛ وبهذا فإننا نعتبر أن كل الفكر الاسلامي ـ ما عدا الحقائق الإسلامية البديهية ـ هو فكر بشري، وليس فكراً إلهياً، قد يخطىء فيه البشر في ما يفهمونه من كلام الله وكلام رسول الله(ص)، وقد يصيبون. وعلى هذا الأساس فإننا نعتقد إنه من الضروري جداً أن ننظر إلى التراث المنطلق من اجتهادات المفكرين ـ أينما كانت مواقع تفكيرهم ـ نظرة بعيدة عن القداسة في حياتهم ومؤهلاتهم الروحية والعلمية في حياة الناس الآخرين فيمن قد يكونون على مستوى المراجع أو الأولياء في تقواهم لله سبحانه وتعالى، لأن ذلك شيء ومسألة الفكر شيء آخر. ولذلك فإننا ندعو إلى دراسة التراث دراسة ناقدة نعيش فيها شخصيتنا الفكرية ونعيش فيها انفتاحنا الفكري الذي عاشه الأقدمون في ما مارسوه من تجربتهم الفكرية).
(ص ٤٦ لماذا كتاب المأساة).

وقد اقتطعه من نص طويل تجده منشوراً في كتاب (حوارات)، وقد سبق المقطع المشار إليه قوله: (... إننا كمسلمين، نرى الحقيقة في كتاب الله، ومن خلال إنه النص ﴿**الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه**﴾ (فصلت؛ ٤٢)، فليس هناك شك في أن القرآن كتاب الله ولكن كلمات القرآن تبقى خاضعة لاجتهاد المفسرين والعلماء، مما لا يسمح لنا التوقف عند ما اجتهد به العلماء وما فسر به المفسرون القرآن باعتباره يمثل الحقيقة الكاملة، فقد نستطيع أن نجد كثيراً من الأخطاء في هذا التراث، الذي عاشوا في داخل حركة هذا التراث في الماضي أخطاء بعضهم البعض، وهكذا فإننا لا نستطيع أن نعتبر الأفكار، التي انطلقت من خلال الاجتهاد في أحاديث النبي(ص)، تمثل الحقيقة؛ فهناك منطقتان لمعالجة مسألة السنة النبوية الشريفة، هناك منطقة الصدور هل هي من النبي(ص)؟ والمنطقة الثانية هي

منطقة المضمون، كيف نفهم مضمون كلام النبي(ص) من خلال أحاديثه؟ وهكذا بالنسبة إلى الأئمة (عليهم السلام) في دائرة الشيعة الامامية، الذي يرون أن الأئمة(ع) هم خلفاء النبي(ص) وأنهم معصومون عن الخطأ، فإن المسألة هنا هي هل صدر هذا عن الامام، أو لم يصدر؟ وكيف يصدر؟ وكيف نفهم ما صدر منه)؟.

وليس القائل بصدد الحديث عن تعريف البديهي وما هو البديهي كما فهمه السيد العاملي وليس بصدد الموقف من غير الحقائق والقطعيات ليشكل عليه بما أشكل من أن غير البديهي والمقطوع إذا قامت عليه الامارات تنجز.

وقد استنتج السيد العاملي من المقطع المذكور بعد تجزئته والايحاء للقارىء بأنه في مقام انكار الحقائق والمناقشة فيما صدر عن النبي(ص) وآل بيته الطاهرين، وقد استفاد التالي:

١ ـ إذا كان كل ذلك بشرياً باستثناء البديهيات من صلاة وصيام وحج... فلماذا ندعو غير المسلمين للدخول في الاسلام فهل ندعوهم لخصوص هذه البديهيات في عناوينها الغائمة... هل نقدم خصوص البديهيات؟ أم نقدم الفكر البشري ونقول لهم: هذا الفكر البشري هو الاسلام الذي أنزله الله تعالى لعباده، وأي فكر من أفكار هؤلاء البشر نقدم للناس؟ ص ٤٨.

ومن حقنا أن نسائل السيد العاملي، هل يعتبر كل ما ورد في الفكر الاسلامي وتراث المسلمين من الدين الاسلامي منسوباً إليه، وإذا كان كذلك فلماذا تختلف وجهات النظر بين الفقهاء وغيرهم، ولا أدري هل

يلتزم السيد العاملي بالتصويب فيكون كل رأي من آراء الفقهاء حكماً لله تعالى حقاً وواقعاً.

٢ ـ إذا كان المقصود بالبديهي هو الذي لم يناقش أحد فيه، فإن ذلك لا يصح، وذلك لأن وجود النقاش في أمر من الأمور لا يعني صيرورته فكراً بشرياً، وقد ناقش الكثيرون في وجود الله بل أنكروه. . ص ٤٨.

ولا أدري ما علاقة هذا بهذا؟ فإن القائل بصدد الحديث عن الفكر البشري الذي منه البديهي وغيره، وليس بصدد تعريف البديهي، وقد أوضح أن الفكر البشري هو عبارة عن فهم الحقائق وتفسيرها.

ولا أدري كيف فهم السيد العاملي إن البديهي هو الالهي وغيره البشري؟!

والغريب من السيد العاملي أنه يدخل في حديث مسهب حول القدر المنجز من الأحكام ومنها المقطوع وغيره، وعليه فيكون غير البديهي إلهياً أيضاً.

وهنا تبدو الغرابة أشد فالقائل ليس بصدد الحديث عن الالهي ليقال له إن ما يتنجز بالإمارات هو أيضاً إلهي ـ إن صح التعبير ـ فإن هذا مما لا إشكال فيه، والقائل يحكم بالدليل القطعي كما يحكم ويفتي بالإمارة، وهو ما يدل عليه كتابه (المسائل الفقهية).

ثم يربط بين كلام سابق للقائل يشرح فيه موقف المسلمين من بعض القضايا ومنها الإمامة ومناقشاتهم الطويلة حولها، فيعتبرها من المتحول بلحاظ أدلتها وما ينتهي إليه النقاش والسجال فيها، فيستنتج السيد العاملي إن ذلك يعني إن الامامة بل التشيع كله يعتبر اجتهاداً بشرياً جاء به الأئمة(ع)

لأن الامامة ليست من البديهيات! ص ٥١ .

ولا أدري لماذا فسر السيد العاملي كلامه بهذه العبارة فقط ولم يفسرها بغيرها من العبارات مما دل بوضوح على أن الإمامة من الحقائق الصافية التي لا غبار عليها باعتبار المنبع الصافي وعصمة المصدر (انظر مجلة المرشد ص ٢٤٤) وقد راجعها السيد العاملي واستخرج بعض الفقرات منها .

بل إن القائل في (حوارات) وقبل أسطر قليلة مما اقتطعه السيد العاملي يشير بوضوح إلى عصمة الأئمة(ع)! .

ولا أدري من أين جاء السيد العاملي بمقولة: إن كل ما خضع للدراسة فهو بشري وليس إلهياً، فإن القرآن الكريم بدلالاته موضوع بحث الفقهاء فهل يعتبر من البشري؟! .

ولعل الأكثر سذاجة قوله: إذا كان ما يفهمه العلماء من نصوص القرآن والسنة فكراً بشرياً، فلماذا أخفى الله سبحانه فكره الالهي) على حد تعبيرهم؟ وجعله رهينة التكهنات والتخيلات البشرية؟ وأية فائدة تبقى من بعث الأنبياء . . . ص ٥٣ .

ولا أدري هل يلتزم السيد جعفر العاملي أن كل التشريعات والأحكام الشرعية واضحة وقد قام عليها البيان بدرجة لا غموض فيها على الاطلاق، وعليه لماذا يختلف الفقهاء إذن؟! وهل يستطيع ان ينسب ما تقوم عليه الامارة إلى الشارع بدرجة يقينية وعلى نحو الجزم. ولا أدري هل قرأ السيد العاملي بحث (قيام الامارة مقام القطع في جواز الاسناد إلى المولى أو لا)؟ .

ولا أدري كيف أنهي ملاحظاتي على كتاب السيد العاملي الأخير، وهو يصر على القراءة الناقصة وبنوايا سيئة جداً، والأدهى من ذلك أنه يبرر لنفسه الخلل المنهجي في بحثه فيزعم انه غير ملزم باستقصاء موارد البحث وآراء خصمه، لأن القليل منها قد يعطي صورة أو يغني عن الكثير الذي جاء تصريحاً عن المشروع الكبير. ص ١٤.

ولا أدري ما هو مصداقية هذا الكلام علمياً؟! فكيف يتسنى له دراسة فكر معين بالاقتصار على موارد محدودة بحجة إن دراسته بشكل شمولي يحتاج إلى عمر جديد ومديد ص ١٤، وأين هذا القدر الكافي الذي قدمه السيد العاملي، هل هو في تقطيع أوصال العبارات أم في إغفال عدد كبير وصريح من الأفكار الواضحة في موارد هي في متناول يده!.

أما الأكثر طرافة في تبرير ذلك فما ذكره في قوله: (إن ما ذكرناه في كتابنا قد أصبح له من الشهرة والذيوع ما يغني عن الإحالة إلى مصادره ومآخذه، ولا نظن أن يتمكن ذلك البعض من إنكار أي من مقولاته التي أشرنا إليه) ص ٩٤.

سيكتشف القارىء مقدار صحة دعوى الأخ السيد العاملي بعد مراجعة نصوص الكتاب المقتبسة عن مصادرها والتي أشرنا إلى بعضها وفيها الخلل الكبير والتقطيع السيء لأوصالها.

ختاماً أرجو من الأخ السيد العاملي أن يثوب إلى رشده وأن ينظر إلى الأمور بعين محايدة وموضوعية. لا بعين ملؤها التعصب إلى درجة يعبث معها بكلمات الآخرين وعباراتهم ويستنتج منها ما لا يلزم على طريقته.

إن طريقته هذه تذكرنا بموقف أحد العلماء الأجلاء! ـ رحمه الله وغفر

له ـ من الشهيد الصدر ـ قدس سره ـ عندما صدر كتاب (بحث حول الولاية) والذي كرسه للدفاع عن نظرية النص في تعيين الخليفة. غايته إن هناك عبارة (ترشيح) وردت في مطاوي البحث، فاتهم على أساسها السيد الشهيد في ولائه لآل بيت النبي (ع) وأصبح وهابياً على حد تعبير هذا العالم الجليل!!.

أضع هذه المقدمة بين يدي القارىء وآمل منه قراءة هذه النصوص بعناية فائقة وتدقيقها والرجوع الى مصادرها ومطابقتها معها، للتأكد من دعاوى أخينا السيد العاملي وهو يتهمنا بالتزوير عليه واختلاق الاكاذيب والاباطيل.

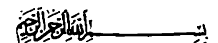
أقول قولي هذا واستغفر الله وأتوب إليه والحمد لله رب العالمين.

محمد الحسيني

١٧/ جمادى الثانية/ ١٤١٨هـ

١٩/ تشرين الأول/ ١٩٩٧م

المقدّمة



الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على المصطفى محمد وعلى آله الطاهرين.

لم تكتب هذه السطور بدافع المماحكة ولا بقصد المماراة، انما كتبت لغرض تصحيح مسار الحوار وفقاً للضوابط الشرعية والمعايير الأخلاقية والأصول العلمية.

واستهدفت هذه السطور بالتحديد كتاب [مأساة الزهراء(ع)] للكاتب العلامة الأخ السيد جعفر مرتضى العاملي، الذي حاول ـ مشكوراً ـ معالجة مقطع تاريخي هام جداً من تاريخ الإسلام، وافترضنا فيه أن يحقق نجاحات علمية ان لم تكن باهرة فلا أقل متوازنة، ولكنه للأسف أثقل مرة أخرى (رصيدنا) من التراث بأعباء لا يستهان بها. وسيجد القارىء هذه الأعباء واضحة خاصة لجهة تحشيد السيد العاملي روايات هذا المقطع التاريخي

وما يتصل به بشكل عشوائي ودونما دراسة أو تحقيق.

وربما يغض الباحث الطرف عن كثير من الملاحظات على كتاب السيد جعفر العاملي إجلالاً وإكراماً لمقام بضعة المصطفى(ص) ولكنه سرعان ما يجد نفسه مكلفاً ـ شرعاً ـ قبل أي شيء آخر لتسجيل هذه الملاحظات، وذلك بداعي تنزيه الزهراء(ع) نفسها وتنزيه مقام الإمامة المتمثلة في وصي رسول الله(ص) من كثيرٍ مما كتبه السيد جعفر العاملي وضمّنه كتابه وهو صريح في الإساءة إلى علي والزهراء (عليهما السلام) معاً.

ولا ينقضي عجبي من اصرار السيد العاملي على تضمين كتابه أساطير مفتعلة ومختلقة من أمثال خطبة علي(ع) ابنة أبي جهل وغيرها التي يجدها القارىء في مطاوي البحث.

ومن وحي هذه الملاحظات كتبت هذه السطور، لا لمعالجة أصل الحادث التاريخي ودراسته وتحقيقه، وانما كتبت لنقد المنهج السائد في كتاب السيد العاملي.

وأرجو أن يتّسع صدر السيد العاملي لهذه الملاحظات، ويتعاطى معها بأسلوب هادىء وروح علمية وايمانية، بعيداً عن الاتهام والتشكيك بكاتب السطور، لأن كاتب السطور هذه لم يشك يوماً ما بمظلومية أمه وجدته بضعة المصطفى(ص)، وانما

لم يشك بمظلوميتها لا تقليداً وامَّعة، بل لم يشك في مظلوميتها عن وعي ودراسة وتحقيق.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولاخواني المؤمنين والله ولي التوفيق.

محمد الحسيني

١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م

ـ ما قبل النقد ـ

في اليوم الذي إطلعت فيه على كتاب [مأساة الزهراء(ع) شبهات وردود] لسماحة العلاّمة السيد جعفر مرتضى العاملي تذكرت ما نقله لي بعض أساتذتي عن أمنيةٍ كانت تراوِد المرجع الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر، وهي الكتابة عن السيدة الزهراء(ع) والبحث في تفاصيل حياتها والتنقيب عن تراثها، بقلمٍ أدبي وتاريخي وعلمي موضوعي، وكان ـ رحمه الله ـ على ما نُقِل يأمل في إقناع الكاتب المحقق والأديب المصري المعروف عبد الفتاح مقصود للنهوض بمسؤولية هذا البحث، لما عُرِفَ عنه من سعة إطلاع ونزاهة علمية، إلى جانب ثروة أدبية قلّما توفر عليها باحث، وهو ما تجلى في كتابه (الإمام علي(ع)).

تصفحت كتاب السيد مرتضى العاملي على وَقْع هذه الأمنية، وفي ظل حلمٍ كان يراودني دائماً، غير أنَّ الصدمة ـ وللأسف ـ كانت كبيرة جداً وعلى غير ما توقعت. ومن وحي هذه الصدمة كتبت هذه الملاحظات وسجّلت هذه الهوامش، وكانت مشوبة

بحزنٍ عميق وخيبة أملٍ عارمة، لما انتهى اليه السيد العاملي إذ أراد أن يحسن فأخفق، وأراد أن يرسم صورة نقية ناصعة فظللها بركامٍ هائل من غريب الحديث والأخبار.

وربما نعذر السيد مرتضى العاملي لمزيجه غير المتجانس لعجلةٍ دفعته أو قلة تدبّر ورطته، آملين منه اعادة النظر في هذا المزيج حفاظاً على صورة سيدة النساء(ع) المشرقة وحياتها المضيئة الناصعة، واحتراماً منا للمنهج العلمي الموضوعي، وانسجاماً مع مبادىء آل بيت العصمة ـ مبادىء الإسلام ـ ومنهجهم في الحوار بعيداً عن المغالطات وأساليب الجهل والباطل، وبعيداً ـ أيضاً ـ عن لغة المزايدات والظواهر الاستعراضية.

وبادىء ذي بدء أشير إلى ملاحظة من الضروري أن لا تغيب عن ذهن القارىء الكريم، فما نحن بصدده ليس نفياً أو إثباتاً لمسألة تاريخية ـ موضوع النزاع ـ وإنما بصدد دراسة منهج الكتاب، وما إذا كان توفر على الحد الأدنى والمعقول من الشروط العلمية أو لا؟! أما البحث في أصل المشكلة التاريخية فلها محل آخر.

منهج السيد مرتضى العاملي:

فما نحن بصدده ـ إذن ـ هو المنهج الذي طغى على الكتاب، والذي اعتمده الكاتب ابتداءً بتنضيد مادته التاريخية ومروراً بدراستها وتحليلها وانتهاءً باستخلاص النتائج السليمة منها. ولكن يحسن بنا قبل ذلك أن نشير إلى منهج الكاتب من خلال كتابٍ سابقٍ له وهو (الصحيح من سيرة النبي الأعظم(ص)).

والذي يبدو عليه هناك أنه داعية لتنقية التراث وتقديمه للأمة، ويتوقف ذلك ـ من وجهة نظره ـ على دراسة النصوص دراسة متأنية ودقيقة، خاصة لجهة تنظيفها (سندياً) من الكذابين والوضاع وأصحاب الأهواء السياسية، وملاحظة حياة الرواة وارتباطاتهم السياسية والمصلحية وغيرها، وسلامة هذه النصوص من التناقض وعدم المعارض والمنافي، بل والتأكد من امكان هذه الأخبار والنصوص تاريخياً.. وغير ذلك. [راجع ج١ من كتابه الصحيح.. من ص١١ إلى ص٣٦].

وبدا السيد العاملي في كتابه (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) ناقداً (كذا) ومحققاً كما يحاول أن يضفي على نفسه ـ على الأقل ـ ولذلك نبز من سبقوه من مؤلفي السيرة المعاصرين لأنهم ـ حسب رأيه ـ كتبوا بدون تحقيق ولا تدقيق في الصحة والفساد (هكذا) [راجع ج١ ص٦].

ومهما يكن من أمر فلا يهمنا ـ هنا ـ صحة أو عدم صحة دعواه هذه، إنما أشير ـ فقط ـ إلى منجزات السيد هاشم معروف الحسني في تاريخ النبي(ص) وأئمة آل بيت النبي عليهم السلام، والتي اعتمدها السيد مرتضى دون الإشارة إليها أو التنويه بها. ومع ذلك فالسيد مرتضى مشكور على جهده الذي بذله، فتلك مهمة شاقة وهي فوق ذلك نبيلة، وإن لم يوفق لها الكاتب.

وانطلاقاً من الرؤية النقدية تلك دخل السيد مرتضى العاملي البحث مشككاً بما في أيدي الناس ناقداً له، لأنه مثقل بالأباطيل والأكاذيب. وقد استهدى في مهمته هذه ـ كما يقول ـ المبادىء الاسلامية والقرآنية وروحية وأخلاقية النبي(ص) لتقييم كثير من النصوص والحكم عليها. هذا بالإضافة إلى الكثير من أدوات البحث الأخرى التي توفرها الممارسة الطويلة في هذا المجال ـ كما يقول ـ كتناقض النصوص [ص٨].

ولئلا ينتفض (الحرس القديم) ممن لا يروق له ذلك فانه لا ينسى تذكير القارىء بحقيقة مهمة فيقول: [هذا.. ولا بد من الإشارة هنا إلى حقيقةٍ هامة، وهي أن تاريخ الإسلام المدوَّن على ما فيه من هنات، يعتبر أغنى تاريخ أمة على الاطلاق. ويمتاز عن كل التواريخ الأخرى بدقته وشموله، حتى انك لتجده

كثيراً ما يسجل الحركات واللفتات واللمحات، فضلاً عن الكلمات والمواقف والأحداث بدقة وشمولية لا نظير لها. . كما أنه يملك من النصوص الصحيحة الشيء الكثير بحيث لا يضارعه في ذلك أي تاريخ آخر على الاطلاق. . ج١ ص١٣ وما بعد].

فهو هنا حريص على تطمين المدافعين عن التاريخ وتراث الأسلاف، فيمهد لنفسه في ضوء هذه الحقيقة فرصة التشكيك فيما هو سائد ونقد ما هو مشهور ومعروف.

وانطلاقاً من هذه الرؤية النقدية تعاطى السيد مرتضى العاملي مع المسلّمات والمشهورات تعاطياً حذراً، بل وبكل جرأة أحياناً عديدة، على الرغم مما يستوجبه الخروج على المشهور من تشهير وتجريح وشنآن، إن لم يكن التكفير ثم الاضطهاد والأذى والحرمان. [انظر كتابه بنات النبي أم ربائبه ص٩ وما بعد ط مركز الجواد بيروت/ ١٩٩٣].

كما لم يلتفت السيد مرتضى العاملي الى ما يستوجبه الخروج على المشهور من مخالفة العلماء واتفاقهم واجماعهم وارسالهم هذه المشهورات إرسال المسلّمات، لأن هذا الاتفاق والاجماع لا يحول دون التفكير في هذه المسلّمات ومدى مطابقتها للواقع، كما لا يخدش هذا التفكير ـ بصوتٍ عالٍ ـ ومخالفة

هؤلاء العلماء بمقاماتهم العلمية . [انظر ص١٦ من بنات النبي] خاصة إذا كان هذا المشهور من القضايا خارج اختصاصات هؤلاء العلماء مثل القضايا التاريخية التي لا يتعمق فيها الفقهاء عادةً .

وفي ضوء هذه الرؤية خالف السيد مرتضى العاملي وبجرأة ما عليه العلماء وخاصة الشيخ المفيد في مسألة بنات النبي(ص)، ولم يجد بأساً في الخروج على اتفاقهم، فنفى أن يكون للنبي(ص) من البنات غير السيدة الزهراء(ع)، مع أن كلمات أعلام الشيعة منذ عهد الشيخ المفيد الى ما يقرب عصرنا متظافرة على أنَّ له من البنات غيرها، وإن نقل عن السيد المرتضى أنه يميل الى عدم زواج خديجة(ع) من غير النبي(ص) .

ولم تكن هذه المقولة التاريخية اليتيمة التي يخالف فيها السيد مرتضى العاملي مشهور العلماء بل له غيرها المزيد . ومن ذلك رأيه في موضع دفن النبي(ص) وأنه ـ حسب رأيه ـ دفن في بيت فاطمة(ع)، مع ان المعروف والمشهور أنه دفن في حجرة عائشة ولذلك ثارت ثائرتها يوم أراد بنو هاشم دفن الإمام الحسن(ع) عند جده المصطفى(ص)، بدعوى أنها حجرتها ولا تريد دفن من لا تحب فيها. ومن ذلك خلافه للمشهور بشأن زواج خديجة(ع) وأنها لم تكن متزوجة قبل النبي(ص). . الى غير

ذلك من المقولات التاريخية المخالفة لما عليه المشهور والمعروف.

وإنما أسوق ذلك وأسرده ـ بعيداً عن مدى صحته أو سقمه ـ بل للتدليل على أنه كما يبدو لا يريد أن يستسلم للمشهور، أو على الأقل انه يريد أن يخالف أو يعتدَّ برأي وان كان على خلاف المشهور.

بل أن للسيد مرتضى رأياً في مسائل عقيدية نقل إطباق علماء الشيعة عليها، ومن ذلك مناقشته في مسألة [إيمان آباء النبي(ص)] حيث ناقش أدلة العلماء الشيعة وشكَّك في دعوى الاجماع لمعلومية مستنده، والمستند الاخبار ـ من وجهة نظر مرتضى العاملي ـ والاحاطة بها متعسر ان لم يكن متعذراً. كما ناقش في دلالة الآيات القرآنية على هذه الدعوى، ولم يجد مبرراً لحمل (الأب) الوارد في قوله تعالى ﴿**وما كان استغفار ابراهيم لأبيه**..﴾ على العم ـ المجاز ـ مع أن الشيخ الطبرسي نقل عن الأصحاب أن آزر كان جد ابراهيم لأمه أو عمّه. بل نقل السيد مرتضى عن السيد مهدي الروحاني أن القول بأن آزر ليس أباً لابراهيم هو من آثار اليهودية وبالتحديد تأثراً بالتوراة. [انظر الصحيح ج١ ص١٤٩ وما بعد].

ومهما يكن من أمر فقد سمح السيد مرتضى العاملي لنفسه

المناقشة فيما أطبقت عليه الشيعة واتفق عليه علماؤها ومنهم الشيخ الطوسي الذي قال: [اعتقادنا في آباء النبي(ص) أنهم مسلمون من آدم إلى أبيه عبد الله. .] وأكده العلامة المجلسي حيث نقل اتفاق الامامية على ذلك، بل ونقل عن الرازي اتفاق الشيعة على ذلك وهو ما يكشف عن معلومية وشيوع هذا الاعتقاد. [بحار الأنوار ج١٥ ص١١٧].

بل أكثر من ذلك فانه سمح لنفسه في مخالفة ما عليه علماء الشيعة من الاستدلال متذرعاً باحتمالٍ لا شاهد عليه على الاطلاق، مدعياً ان من الممكن أن يكون والد ابراهيم مشركاً ثم آمن [انظر ج١ ص١٥٣]. ومن ذلك مناقشته فيما يعرف بمعجزة (شق القمر) التي حاول الايحاء إلى قرّائه بعدم لزوم الاعتقاد بها وان وردت بها روايات الشيعة عن أئمة أهل البيت(ع) وفيها الصحيح ـ من وجهة نظر السيد مرتضى ـ بل وان تلقاها محدثو الشيعة من غير توقف، لأن هذه المسألة ليست من ضروريات الدين. [انظر ج٢ ص١١٢ إلى ص١٢٠].

ولعلّ من أخطر مقولاته تلك التي أثارها في كتابه [دراسة في علامات الظهور] بصدد تصنيف مصادر أخبار الغيب، حيث صنَّفها إلى دائرتين احداهما: دائرة التوقيف وهي الاخبار الغيبية التي يرويها رسول الله(ص) عن جبرائيل عن الله تعالى ويرويها

أهل البيت عن آبائهم عن رسول الله(ص)، وثانيهما: دائرة الخبرة، وهي الأخبار الغيبية الصادرة عن النبي(ص) أو عن أهل بيته بحكم معرفتهم الدقيقة وخبرتهم الذاتية بالظروف والأحوال الخاصة بمجتمعاتهم ثم بالآثار والنتائج المترتبة عليها في المستقبل. ولا ندري ما هو الدليل والمستند في هذا التصنيف وما هو شاهده من حديث بيت العصمة(ع)، بل ان المروي عن أهل البيت(ع) على عكسه تماماً حيث تواترت الأخبار الصريحة عنهم بأسانيد معتبرة ان كل ما يلقونه إلى الناس من علوم ـ بما فيها من أنباء الغيب ـ إنما يروونه عن النبي(ص) عن جبرائيل عن الله تعالى. [انظر نقد الشيخ مهدي الفتلاوي لكتابه في (مبادىء الثقافة المهدوية ص١٣٣ وما بعد، ط بيروت ١٩٩٥ دار الكرام].

وعوداً إلى مجال التاريخ يمكن القول ان السيد مرتضى العاملي يدأب جاهداً لنقد النص وان كان ذلك موجباً للخروج عن المألوف، لأنه أسير النص الصحيح الذي قال عنه أنه (كثيراً ما لا يجد النص الصحيح من يهتم به، ويلتفت إليه، ويبقى تائهاً حائراً إلى أن يقع في يد بعض المعوزين الذين تجاوزوا الأجواء المصطنعة والقيود الوهمية، من أجل أن يحولوا اتجاه تيار الحياة ليعود زاخراً بالمفاجئات غنياً بكل جديد) [انظر الصحيح ج١

ص٧]. ولا تخلو عبارته الأخيرة (ليعود زاخراً بالمفاجئات غنياً بكل جديد) من مغزى!

ولكن للأسف ينكص السيد مرتضى عندما يستهويه الخبر الضعيف، ولذلك يناقض نفسه، فبعد أن كان التاريخ ـ عنده ـ غنياً بالكثير من الأخبار الصحيحة، هنا يعتذر لقرّائه سلفاً عن اعتماده الأخبار الضعيفة فيقول: (اننا رأينا.. انّ البحث في الأسانيد والاعتماد عليها لتكون مقياساً وميزاناً نهائياً في هذا الموضوع، انما يعني أن نقيّد أنفسنا في حدود نصوص قليلة جداً، لا تكاد تفي بالتصور العام، والفهرسة الاجمالية لسيرة النبي(ص) فضلاً عن مجمل تاريخ صدر الإسلام، ولسوف يفقدنا ذلك الكثير من النصوص الصحيحة التي لم توفّق لسندٍ تتوفر فيه أدنى شرائط القبول..) [الصحيح ١/ ٧].

يقول هذا مع انه قال يصف التاريخ الاسلامي أنه من أغنى وأدق وأشمل التواريخ الأخرى، بل انه يملك من النصوص الصحيحة الشيء الكثير على حدّ تعبيره [١/ ١٤] ولكن هذه الحقيقة تغيب مرة أخرى في كتابه (مأساة الزهراء) اذ لا نصوص صحيحة ولا أخبار موثوقة وفقاً للمعايير السندية ولذلك يقول مستنكراً: (هل يجب توفر سند صحيح لكل قضية تاريخية؟ وكم هو عدد القضايا التي تثبت كذلك؟! وهل ثبوت أية قضية تاريخية

يتوقف على وجود سند صحيح وفق المصطلح الرجالي؟!) [انظر كتابه مأساة الزهراء ج١/ ٣٣١].

ومع الغض عن تهافت دعاوى السيد جعفر مرتضى وتناقضه مع نفسه، فانّ دعواه الأخيرة ـ على خطورتها ـ كافية لتمرير العشرات من القضايا التاريخية ذات الصلة الشديدة بمصير الأمة الاسلامية وحياتها. ولعل أبرز مثال على ذلك قضية (عبد الله بن سبأ)، فلولا المعايير السندية ورصد الطبقات الرجالية لما كان بالإمكان اكتشاف هذه الأكذوبة التي لم يخل منها كتاب تاريخي ـ في الغالب ـ على مرّ العصور.

وربما نشارك السيد مرتضى الرأي ونجاريه إذا كان هذا النص السقيم سنداً غير معارض أو غير متناقض مع غيره من الأخبار. لكن إذا تعارض وتناقض هل يمكن التعويل عليه؟! لا يمكن أن يلتزم مرتضى بذلك وبكل تأكيد لأنه لا يبقى مجال للوثوق أصلاً كما هو معلوم.

وإنما قلت [ربما] لأن هذا الكلام محل رفض من معظم العلماء الذين لا يعولون إلاّ على الخبر الصحيح سنداً ودلالة، وربما لا يعوّلون على أخبار الآحاد وان صحت في غير المجال الشرعي.

مع ذلك، يمكن أن نرجع إلى كتابه (الصحيح من سيرة

النبي . .) لنجده ردّ قضايا تاريخية كثيرة لمجرد اختلاف أخبارها فضلاً عن تناقضها . ومن ذلك :

ـ حاول التشكيك في حادثة حضور النبي(ص) حرب الفجار استناداً إلى عدة مبررات منها اختلاف الروايات حول الدور الذي أدَّاه النبي(ص) في هذه الحرب، فبعضهم ـ على حد تعبيره ـ يروي أن عمله(ص) يقتصر على أنه كان يناول أعمامه النبل، ويرد عليهم نبل عدوهم، ويحفظ متاعهم، وآخر يروي أنه قد رمى فيها برميات، ما يحب انه لم يكن قد رماها، وثالث أنه طعن أبا براء ملاعب الأسنة فصرعه مع أنهم يقولون ان عمره حينئذٍ كان أربع عشرة سنة . . ولا ندري إن كانت العرب تسمح للغلام بخوض المعارك والحروب . . [انظر الصحيح ج١/ ٩٦].

ـ ومن ذلك موقفه من الدعوى التاريخية (رعي النبي(ص) الغنم) فقد شكك فيها لعدة أسباب منها (تناقض الروايات، فبعضها يقول: لأهلي، وبعضها يقول لأهل مكة، وبعضها: يقول بالقراريط، وأخرى قد أبدلت ذلك بكلمة بأجياد. . وإذا كان الراوي واحداً لم يقبل منه هذا الاختلاف) ثم يذكر السيد مرتضى أنه من الممكن الاعتماد على هذه الروايات لو كانت صحيحة السند عن معصوم، وليست كذلك، بل هي عن أبي

هريرة وغيره ممن لا يمكن الاعتماد عليهم. . [انظر ج١/ ١٠٨ ـ ١٠٩].

واستطراداً أُذكِّر أن الفقرة الأخيرة لا تخلو من مفارقة لأنه كان استنكر دعوى الاقتصار على الروايات الصحيحة سندياً لأن ذلك يوجب الغاء التاريخ! مضافاً إلى عدم دقته في وصف الروايات بالتناقض لأنها من المثبتات ولا تعارض بين المثبتات كما يقول هو في كتابه (مأساة الزهراء)، على ان الاختلاف في جزئيات النقل لا يضر بأصل ثبوت الحادث، كما يقول هو نفسه (مأساة الزهراء ج١/ ١٢٠).

ـ ومن ذلك تشكيكه في ارضاع ثويبة للرسول(ص) وذلك لتناقض الروايات في عدة أمور منها: بالنسبة للمدة التي أرضعتها رسول الله(ص) نجد ـ الكلام للسيد مرتضى ـ بعضها يقول: أرضعته أياماً من دون تحديد، وبعضها يقول: أربعة أشهر تقريباً، وفي حين نجد بعضها يقول: ان أمه أرضعته ثلاثة أيام، وقيل سبعة، وقيل تسعة. . وبعضهم لم يحدد مدة ارضاعها له(ص). . [انظر الصحيح ج٥/ ٩٨ ـ ٩٩].

ومن ذلك موقفه من قضية اجلاء عمر لليهود من الجزيرة، والتشكيك في مصداقية دعاواه استناداً إلى عدة أسباب منها تناقض الروايات اذ بعضها كما يشير اليه السيد مرتضى قال:

اليهود والنصارى وبعضها قال: المشركين، وفي بعضها: لا يبقى دينان في جزيرة العرب، وفي بعضها: اليهود.. [ج٦/ ١٣٤].

وثمة موارد عديدة استند في التشكيك بها أو نفيها الى ما أسماه بالتناقض، لا يسعنا استقصاؤها وتتبعها. إنما نود أن نشير إلى طبيعة تعاطيه مع المسائل التاريخية وتحليلها لغرض معرفة ما إذا كان منسجماً مع هذا المنهج في كتابه الجديد (مأساة الزهراء(ع)) أم لم يكن منسجماً معه؟!

ومرة أخرى، أُذكِّر قارئي العزيز بأني لست في مقام البحث عن أصل الحادث التاريخي وليست بصدد تحقيقه في هذه السطور بل له محل آخر ربما نوفق له، وانما الآن بصدد فحص مادة كتاب السيد جعفر مرتضى وأدوات بحثه وفيما إذا كان وفياً للمنهج أم لا.

وأجد من الضروري التذكير بخبر رواه الشيخ المفيد في (الارشاد) عن مشايخه عن يونس بن يعقوب قال: كنت عند أبي عبدالله الصادق(ع) فورد عليه رجل من أهل الشام فقال له: اني رجل صاحب كلام وفقه وفرائض وقد جئت لمناظرة أصحابك.. ثم يسرد المناظرة منتهية بغلبة أصحاب الإمام الصادق(ع) واقتناع الرجل، ثم تسرد الرواية موقف الإمام(ع)

من طبيعة الحوار وأدواته بين أصحابه والرجل الشامي ورصده لأساليبهم في النقض والإبرام والذي يلخصه الإمام الصادق(ع) إذ أقبل على حُمران بن أعين فقال يا حمران تجري الكلام على الأثر فتصيب، والتفت الى هشام بن سالم فقال: تريد الأثر ولا تعرف، ثم التفت الى الأحول فقال: قيَّاس روَّاغ تكسر باطلاً بباطل إلاّ ان باطلك أظهر. ثم التفت الى قيس الماصر فقال: تكلم وأقرب ما تكون من الخبر عن الرسول(ص) أبعد ما تكون منه، تمزج الحق بالباطل، وقليل الحق يكفي من كثير الباطل.. الخ. [الارشاد ج١١/ ٢ ص١٩٣، ص١٩٩ سلسلة مؤلفات المفيد/ دار المفيد ط٢/ ١٩٩٣].

وإنما سقت هذه الرواية لأنها تشتمل على المنهج العلمي الذي أرساه الإمام الصادق(ع) والذي يمكن تلخيصه بمقولة مختصرة منه [وقليل الحق يكفي من كثير الباطل].

وفي ضوء هذه الرواية بما أرسته من منهج علمي لاحظنا على كتاب السيد جعفر مرتضى السمات التالية:

١ ـ تحشيد النصوص .

٢ ـ المبالغة في تعويله على الخبر الضعيف .

٣ ـ التعسُّف في الاستنتاج والمناقشة .

٤ ـ المنهج الانتقائي .

٥ ـ التناقض .

٦ ـ لغة الاتهام .

-١-

تحشيد النصوص

يحاول السيد جعفر مرتضى أن يسوق النصوص بزخم هائل وبطريقة غريبة جداً، وربما يدفعه إلى ذلك أما اعتماده على بعض مساعديه الذين لا يميزون بين الغثّ والسمين فيورطونه ـ إن لم يكن هو نفسه لا يميز بينها ـ أو للاستعراض والظهور بكتابه ضخماً ممتلئاً تتزاحم فيه السطور وتتدافع فيه الموارد والنصوص التاريخية.

وربما شجعه على ذلك أنه يثق إلى درجة كبيرة بعدم جرأة الكثيرين على متابعته أو الخوض في مناقشة هذه الروايات، تلك التي تحمل طابعاً قدسياً إلى حدٍّ ما لارتباطها بحياة السيدة فاطمة الزهراء(ع). أما عامة الناس فلا يتاح لها التمييز بدقة بين هذه الموارد ومدى توثيقها أو صمودها أمام النقد العلمي، وذلك لخروج هذه المهمة عن اختصاص عامة الناس وعدم توفرهم على ما يعينهم على ذلك.

والنصوص التي حشَّدها السيد جعفر مرتضى على صنفين، صنف الروايات والآخر فقرات من الكتب.

أما الروايات فقد حصرها في الفصل الثاني من الجزء الثاني من الكتاب تحت عنوان (النصوص والآثار عن المعصومين الأربعة عشر) قال في مقدمة هذا الفصل: (هناك روايات كثيرة واردة عن المعصومين تصرّح بمظلومية الزهراء(ع) في ما يرتبط بالهجوم على بيتها وقصد احراقه بل ومباشرة الاحراق بالفعل، ثم ضربها واسقاط جنينها وسائر ما جرى عليها في هذا الهجوم، وهي روايات متواترة حتى لو لم يضم اليها ما رواه الآخرون..) [مأساة الزهراء ج٢/ ص٣٥].

والروايات التي أوردها بلغت حسب ترقيمه [٤١] رواية صدَّرها بما روي عن التوراة، وقد اعتذر لايراده في فصل ما روي عن المعصومين الأربعة عشر باعتباره مروياً عن بعض كتب الله المنزلة، ولذلك أدخله في ترقيم الأحاديث والروايات، ولأنه يدل على وجود المحسن المظلوم [مأساة ٢/ ٣٧].

ولا أدري ما هي الحجة التي استند اليها مرتضى وأوجبت له حصول اليقين أو الوثوق بنسبة هذه الرواية ومضمونها إلى التوراة؟ هل اطلع على التوراة أو قامت الدلائل على صحة نسبتها إليه؟! ولا أدري ما هو موقف السيد مرتضى من الروايات التي

التي تناقلها الرواة عن وجود اسم عمر بن الخطاب في التوراة وفضائله، بل وفضائل غيره . .

وأدرج في الرقم [١٥] حسب ترقيمه ما رواه المحدثون والمؤرخون من الشعر المنسوب الى السيدة فاطمة الزهراء(ع) والمروي عن المناقب لابن شهر آشوب وقد استنتج منه السيد مرتضى ما يؤكد الاعتداء بالضرب من قولها عليها السلام كما هو في الشعر [وأدفع ظالمي بردائيا] وقولها في شطر آخر [وأدفع ظالمي بالراح]، إلاّ أن يكون وارداً على سبيل الكناية والمجازر كما يقول مرتضى نفسه فلا يدل على الاعتداء بالضرب. [ج٢/ ص٥٠ وما بعد].

ولا أدري مدى التزام السيد مرتضى بما يتناقله الرواة على لسان السيدة الزهراء(ع) والذي نقله ابن شهرآشوب في (مناقبه) المصدر السابق للشعر المشار اليه، اذ أنشدت بعد وفاة أبيها أبياتاً منها:

وكـــان جبـــريـــل روح القـــدس زائـــرنـــا
فغـــاب عنـــا وكـــل الخيـــر محتجـــب

انظر بحار الأنوار ج٤٣/ ص١٩٦

والذي نلاحظه على مرتضى العاملي أنه من مجموع الروايات التي أتى على ذكرها والتي بلغت حسب ترقيمه [٤١] رواية،

نلاحظ أن [١٨] رواية فقط ورد فيها ما يشير الى الضرب والاعتداء الواقع على السيدة الزهراء(ع)، أما البواقي فلا تدل على ذلك بل هي عامة.

ومن مجموع الروايات [١٨] التي تؤكد الاعتداء بالضرب رواية واحدة فقط تتوفر على الصحة السندية، أما البواقي فهي لا تتوفر على شروط الصحة السندية لاشتمالها على الارسال أو ضعف طرقها، فضلاً عن صعوبة الالتزام ببعضها.

وكان الأجدر بالسيد مرتضى أن يجعل من الرواية الصحيحة سنداً المروية عن الصادق(ع) مرجعاً لفهم الحدث بعيداً عن هذا اللغط والتضارب والاختلاف في الروايات الأخرى. وقد ذكر هذه الرواية تحت رقم [٣٢].

أما الروايات الأخرى البواقي غير الروايات الثمانية عشر ـ فمع الغض عن أسانيدها ـ فهي غير مباشرة، ولم تأت على ذكر الاعتداء بالضرب على الزهراء(ع)، وبعضها أجنبي تماماً. وقد اعترف مرتضى بذلك تعليقاً على بعضها مثل روايته عن الإمام الجواد(ع)، وهي الرواية الوحيدة التي ذكرها عن الجواد(ع). فراجع [مأساة ج٢ ص٧٠ وما بعد].

ومثل ذلك، ما رواه عن الإمام الرضا(ع)، بل ان المروي عن الإمام زين العابدين(ع) وهو رواية واحدة فقط ليس فيها ما يدل

علي الاعتداء على الزهراء(ع)، بل فيها ما لا يلتزم به السيد مرتضى كما سيأتي في بعض مناقشاته.

وكنت أتمنى على السيد مرتضى العاملي أن يكون أكثر منهجية، إلا إذا أراد من ذلك التعمية أو التهويل على خصومه في الرد عليهم بطريقة استعراضية تثير عامة الناس ممن لا خبرة له بتمحيص النصوص، بل وبتصنيفها أيضاً، فضلاً عن مقارنة بعضها بالبعض الآخر.

وكان الأجدر بسماحته أن يحرر موضع النزاع وأن يحدد موضوع البحث، لا أن يلقي الكلام إرسال المسلمات وبطريقة تسطيحية، لأن موضع النزاع ـ فيما أعلم ـ ليس هو غصب فدك أو محاولة دخول دار فاطمة أو دخوله فعلاً أو محاولة الاحراق أو الاحراق فعلاً، أو انتهاك حرمة علي(ع). . فإنّ ذلك كله مما لا يختلف فيه اثنان لا من الشيعة ولا من غيرهم.

إنما البحث في ضربها وبالطريقة التي تصورها بعض الروايات، بطريقة مذلة مهينة لم يتقبلها وجدان وعقل [كاشف الغطاء] وغيره لا تبرئة منهم للظالمين بل احتراماً لمقام وقدسية الزهراء(ع).

هذا وان الذي ناقش في ذلك لا ينكر وجود الروايات بل وشهرتها ليُقال له أن الروايات مشهورة وقد اشتملت عليها كتب

الأصحاب، بل يناقش في مدى صحتها أو الوثوق بها، وفي خصوص الاعتداء بالضرب تحديداً، لا في غيره من مظاهر الاعتداء الأخرى، وكفى بواحدةٍ منها إساءة وجرأة على مقام بيت العصمة(ع). وخير شاهد يدعّم ما أقول هو موقف الشيخ كاشف الغطاء الذي استبعد وقوع الضرب على الزهراء(ع) مع أنه أشار الى شهرة هذا الحادث روائياً واشتمال كتب الأصحاب عليه. ولا تلازم بين الشهرة الروائية والوثوق بها.

نعم يتوقف انكار إمكانية المناقشة على دعوى التواتر الذي يوجب العلم، فلا يبقى ـ معه ـ مجال للانكار والمناقشة.

والظاهر أنه ليس ثمة ما يشير إلى تواتر الرواية بخصوص الاعتداء بالضرب على الزهراء(ع). نعم المتواتر هو غير الاعتداء بالضرب. أما ما يدعيه السيد مرتضى فليس ثمة ما يدل عليه لا في كلمات العلماء ولا هو أثبت ذلك، وان إدّعى على العلماء ذلك كما في دعواه على الشيخ كاشف الغطاء، قال: (انه هو نفسه رحمة الله ـ يعني كاشف الغطاء ـ يذكر أن هناك اجماعاً على هذا الأمر وقد تقدم شيء من عبارته حول ذلك ونحن نعيدها كاملة هنا مرة أخرى..) [مأساة الزهراء ج١/ ١٩٣] وليس ثمة ما يؤكد دعواه حتى مع نقله لعبارة الشيخ كاشف الغطاء حيث قال الشيخ كما نقله عنه السيد مرتضى: [طفحت واستفاضت كتب

الشيعة من صدر الإسلام والقرن الأول. .] انظر ص١٩٣ من الجزء نفسه، وثمة فرق جوهري بين الاستفاضة والاجماع ولذلك ناقش الشيخ كاشف الغطاء في امكانية وقوع الضرب عليها(ع). خاصة وانه بصدد الحديث عن الاعتداء والظلم الواقع عليها(ع) والذي في جملته الاعتداء بالضرب. فراجع.

وورد عن المجلسي الأول قوله (والحكاية مشهورة عند العامة والخاصة ومفصلة في كتاب لسليم بن قيس الهلالي) [انظر مأساة ج٢/ ١٨٣] وعن المجلسي الثاني في البحار قوله (قد استفاض في رواياتنا بل في رواياتهم أيضاً: أنه روَّع فاطمة(ع) حتى ألقت ما في بطنها) [انظر مأساة ج٢/ ١٨٥]، بل أن ما ذكره السيد العاملي عن الشيخ الطوسي في (تلخيص الشافي) لا يتعدى ذلك قال: (والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة أن عمر ضرب على بطنها حتى أسقطت فسمي السقط محسناً والرواية بذلك مشهور عندهم). [انظر مأساة ج٢/ ٧٨].

ولم يتعد السيد مرتضى ذلك بل أكّد ان الرواية موجودة وأنها ليست على حد روايات الحلول ليدلّ العقل على بطلانها. ولم يدع السيد المرتضى إجماعاً ولا استفاضة. [انظر مأساة ج٢/ ص٧٧].

بل ان السيد العاملي نفسه نقل عن العلامة المجلسي قوله:

(. . . اذ تبين بالمتفق عليه من أخبارهم وأخبارنا: أن عمر همَّ باحراق بيت فاطمة(ع) بأمر أبي بكر أو برضاه وقد كان فيه أمير المؤمنين وفاطمة والحسنان (صلوات الله عليهم) وهددهم وآذاهم). [انظر مأساة ج٢/ ٩٤] فأين الاجماع والتواتر الذي يدّعيه السيد مرتضى في كل قضية تاريخية؟!

وكنت أتمنى لو أن السيد مرتضى أثبت لنا التواتر في (قضية الاعتداء بالضرب على الزهراء(ع)) بطريقة علمية بعيداً عن الادعاءات والشعارات، وهل يكفي أن يكرر ـ مرتضى ـ الرواية عن المصدر الواحد ليثبت التواتر، وهل يكفي أن ينقل لنا ما ذكره عن العلماء وبعضه مما لا يدل على المطلوب أصلاً؟

وإذا كان ذلك كافياً فليس هناك حقيقة تاريخية ثابتة بالتواتر ـ المزعوم ـ مثل حقيقة (عبد الله بن سبأ والسبائية) لسبب واضح جداً هو ان اسم (عبد الله بن سبأ) لم يخل منه كتاب تاريخي بل وفي أمهات المصادر التاريخية، ومن ثم تسرب الى أوثق المصادر الشيعية من أمثال كتب الشيخ النجاشي والشيخ الطوسي. فهل يلتزم السيد العاملي بذلك. ويستحسن للقارىء مراجعة كتاب (عبد الله بن سبأ) للسيد مرتضى العسكري للكشف عن ملابسات هذه القضية ومعرفة حقيقتها ومدى شيوعها وتأثيراتها واسعة الانتشار.

ولا أدري ما قيمة تحشيد النصوص من كتب متأخرة بعضها ينتمي الى القرن الثاني عشر الهجري بل الثالث والرابع عشر للهجرة، ومن أمثال الحدائق الناضرة ومنتخب الطريحي وحديقة الشيعة. . بل وكتاب (مؤتمر بغداد) الذي شكّك فيه هو نفسه. [انظر ج١/ ٣٥٣ مأساة].

وكم يشفق الباحث على السيد مرتضى العاملي وهو يتابع تحشيده للنصوص تحشيداً، ودونما فحص أو موازنة، وبعضها مما لا يمكن الالتزام به.

ومن هذه الموارد التالي، ونترك التعليق للقارىء:

ـ [. . فأتاهم عمر ليحرق عليهم البيت فخرج إليه الزبير بالسيف، **وخرجت فاطمة(ع) تبكي وتصيح فنهنهت من الناس، وقالوا ليس عندنا معصية ولا خلاف في خير اجتمع عليه الناس، وانما اجتمعنا لنؤلف القرآن في مصحف واحد ثم بايعوا أبا بكر فاستمر الأمر واطمأنَّ الناس]** مأساة ج٢/ ٢٠٨.

ـ [. . تخلف علي عن بيعة أبي بكر فأُخرج ملبّباً يُمضى به ركضاً وهو يقول: معاشر المسلمين علام تُضرب عنق رجل من المسلمين **لم يتخلف لخلاف وانما تخلف لحاجة**، فما مرّ

بمجلس من المجالس إلاّ يقال له: انطلق فبايع]. مأساة ج٢/ ٢٠٥.

ـ [. . فدعا عمر بحطب ونار وقال: والذي نفس عمر بيده ليخرجنَّ أو لأحرقنَّه على ما فيه، فقيل له: إن فيه فاطمة(ع) بنت رسول الله وفيه الحسن والحسين ولدي رسول الله وآثار رسول الله(ص) فيه، **وأنكر الناس ذلك من قوله. فلما عرف إنكارهم قال: ما بالكم أتروني فعلت ذلك؟ انما أردت التهويل** فراسلهم علي(ع): أن ليس الى خروجي حيلة، لأني وقد حلفت ان لا أخرج من بيتي. . حتى أجمع القرآن. .] مأساة ج٢/ ١٧٩ وقد نقلها عن كتاب الاحتجاج للطبرسي الذي وصفه بالوثاقة وبالاعتماد، والخبر إن لم يكن صريحاً بتبرئة عمر فهو ظاهر فيه فهل يلتزم بذلك السيد مرتضى العاملي؟!

ـ [. . حين بويع لأبي بكر كان علي والزبير يدخلون على فاطمة ويشاورونها ويرتجعون في أمرهم فبلغ ذلك عمر فجاء إلى فاطمة فقال: يا بنت رسول الله، والله ما من الخلق أحب اليَّ من أبيك، **وما من أحدٍ أحب الينا بعد أبيك منك**، وأيم الله، ما ذلك بما نعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك أن آمر بهم أن يحرق عليهم الباب. فلما خرج عمر جاؤها فقالت: **تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقنَّ عليكم الباب، وأيم الله ليمضين**

ما حلف عليه فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا اليها حتى بايعوا. .] مأساة ج٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠.

وللتوسع راجع مأساة ج٢/ ص١٥٤ وص١٥٥، وص١٦١، وص١٦٤، تلك الموارد التي يشم منها ميله إلى القول بجواز السهو على المعصوم، والموارد التي تخالف ما عليه جمهور المؤرخين من امتناع علي(ع) عن بيعة أبي بكر، ذلك الامتناع الذي ينتهي أجله بعد وفاة السيدة الزهراء(ع) أو بعد ستة أشهر.

وعلى هامش هذه الملاحظة نشير إلى ملاحظتين فرعيتين:

الأولى: يلاحظ على السيد جعفر مرتضى عدم دقته في توثيق الاحالات والمراجع، وفي صفحة واحدة ذكر أربعة هوامش لم نعثر عليها في المصادر التي أشار اليها. [انظر ج٢/ ص١٥١] وكذلك [ج١/ ٣٢٩]. بل ذكر في [ج١/ ١٤٤، ١٤٥] بصدد الحديث عن كتاب سليم بن قيس الهلالي التالي: [وقد أشار إلى هذا الكتاب أيضاً أحمد بن حنبل في مسنده] ولم نعثر عليه في الصفحة التي أحال اليها من مسند أحمد بن حنبل ومن الطبعة ذاتها التي نقل عنها؟! ولو أتيح للباحثين مراجعة إحالات جعفر مرتضى وهوامشها لعثروا على الكثير من الخلل وعدم الدقة، وهذا ما يقلل من مصداقية كتابه، وربما تورّط في هذا الاتجاه

تحت وطأة تحشيد النصوص وعدم ملاحقة مصادره بدقة.

الثانية: ونلاحظ عليه أنه يتعسف في الاستنتاج من مصادره التاريخية والرجالية، وغالباً ما يتعلل بحديث أو خبر يعثر عليه في مصدر ما فينسبه إليه وان كان موقف المصدر (منشأ الخبر) سلبياً تجاه هذا الخبر أو الحديث.

وأشير إلى موضعين من كتابه (الصحيح من سيرة النبي..) أولهما: موقفه من تحديد زمن ولادة السيدة فاطمة الزهراء(ع) فرجَّح أن تكون ولادتها في السنة الخامسة للبعثة وهي السنة ذاتها التي وقعت فيها حادثة الاسراء والمعراج، اعتماداً على ما روي أنَّ جبرائيل أتى النبي(ص) بتفاحة من الجنة أكلها فانعقدت منها نطفة تخلَّقت منها فاطمة، وذكر في مصادره (ميزان الاعتدال للذهبي)، على الرغم من عدم التزام الذهبي ذلك، بل أشار إلى انه حديث موضوع. وكان يفترض في مرتضى العاملي الاكتفاء بالمصادر التي تتبنى الخبر وعدم اللجوء إلى تحشيد النصوص والأخبار دونما فائدة. [انظر الصحيح ١/ ٢٧١] وانظر [ميزان الاعتدال ج٣/ ٥٤٠] ط دار المعرفة. ولم نتتبع المصادر الأخرى لمعرفة صحة نسبتها.

وثانيهما: موقفه من مؤاخاة النبي(ص) لعلي فقد حشَّد في مصادره (البداية والنهاية) لابن كثير، مع ان المعروف عن ابن

كثير تحفظه على ذلك تبعاً لشيخه ابن تيمية، وقد أشار إلى ذلك العاملي نفسه في مواقع أخرى من كتابه فلماذا هذا التحشيد وفي الصحيح منها رواية ونسبة غنى وكفاية. [انظر الصحيح ٣/ ٦١، وابن كثير السيرة النبوية ج٢/ ٣٢٦ تحقيق عبد الواحد دار الفكر].

ولم يشذ عن هذه الطريقة في كتابه (مأساة الزهراء(ع)) ففي مصادره لخبر تآمر خالد بن الوليد على حياة الإمام علي(ع) بأمر من أبي بكر ذكر في مصادره شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد مع أن الأخير ردّ ذلك وناقش في الاستنتاج الفقهي الذي وصفه العاملي (كما يقال) [انظر مأساة ج١/ ٢٢٨].

ومرة أخرى أقول: كان الأجدر بالعاملي أن يصنِّف مصادره التاريخية زمنياً ومذهبياً ووفق مصادر الصحة والضعف، ليخرج بنتائج علمية دقيقة واستنتاجات رصينة لا تقبل الاعتراض والجدل الى حد ما، إلا إذا كان العاملي تعمد التعمية على قرّائه وتهويل الأحداث ومحاولة خلط الأوراق. ونرجو أن لا يكون كذلك.

وكما هو معلوم فان المعيار الزمني هو الكفيل بالكشف عن المرجعية التاريخية للأخبار بشكل دقيق ومنضبط ويحصر الاخبار في منابعها الأساسية ثم يكشف عن مدى تأثر المصادر

التبعية وشيوع هذه الأخبار في الكتب المتأخرة وهذا ما اتبعه المحقق السيد مرتضى العسكري للكشف عن حقيقة (عبد الله بن سبأ). أما المعيار المذهبي فهو يخدم باتجاه آخر لأنه يساعد على فهم الأحداث بشكل منطقي ومن زوايا متعددة ويتيح للباحث التأكد من نتائج بحثه، كما يبعده عن اللوازم غيرالمرضية. أما المعيار الأخير وهو تمييز الصحيح من السقيم فهو يمنح الباحث قدراً كبيراً من المصداقية لدى قرّائه من جهة ويوفر له نتائج حقيقية إلى حدِ ما بعيداً عن الأوهام التي تفرضها الأخبار المرسلة والضعيفة.

-٢-

المبالغة في تعويله على الخبر الضعيف

قد لا يكون السيد جعفر مرتضى الوحيد من بين المتعاطين مع النصوص والأخبار ممن يعتمد خبراً ضعيفاً هنا وخبراً مرسلاً هناك، فقد تقوم القرائن والدلائل على الموثوقية فيحصل الوثوق في هذه المسألة أو تلك، وان كان ذلك محل نزاع وجدل. ولا يمكن مواخذة السيد جعفر مرتضى لهذه الجهة. انما المؤاخذة قد تتضخم عندما يبالغ الباحث في اعتماد الخبر الضعيف والتعويل عليه والتهويل به ومواجهة الآخرين به بحدّة غير متوازنة. وهذا ما نلاحظه على جعفر مرتضى بالذات. وربما يكون الأكثر غرابة في منهجه إنطلاقته بالخبر الضعيف وجعله في مفتتح كتابه، فضلاً عن تضمينه الكتاب في موارد قد تخرج عن العدِّ والاحصاء. ويمكن أن نشير إلى عدة نماذج في هذا السياق:

أولاً: تنزيه السيدة الزهراء(ع) عن الحيض والنفاس:

عقد السيد جعفر مرتضى بحثاً استغرق الصفحات رقم ٩٢ إلى ص١٠٦، ناقش فيه اللامبالاة تجاه الروايات التي تحدثت عن هذه القضية، واستخلص النتائج التالية:

١ ـ إن المسألة من الكرامات، لأن الخروج عن مضائق الطبيعة لا يعد نقصاً، بل هو من الكرامة ككرامة مريم(ع) وكرامة زوجة ابراهيم..

٢ ـ إن عدم الحيض ليس حالة مرضية بل ان المحيض من الأذى، ولذلك فإنَّ تنزُّه الزهراء(ع) عن ذلك يشير إلى علو مقامها وإلى خصوصية تميزها عن كل من سواها، وهذا ما دعّمه بالروايات رقم [٧] ورقم [٩] وما نقله عن السيوطي تحت رقم [١٥] ورقم [٢٤].

٣ ـ وقد أكّد السيد جعفر مرتضى ان ردّ هذه الروايات ردّ على الأئمة.

٤ ـ وأكد ان هذه الروايات مروية من طرق الشيعة والسنّة عن الرسول وعن الأئمة في نصوص كثيرة تخرج عن حد الاستفاضة لتصل الى حد التواتر، وهي تدل ـ على حد تعبيره ـ على ان الله سبحانه قد نزّه الزهراء(ع) عن رؤية دم الحيض والنفاس.

ولئلا يطول بنا المقام في هذا البحث نلخص تعليقنا على استنتاجاته بالنقاط التالية :

١ ـ وصف روايات البحث بالاستفاضة بل بالتواتر، ولا ندري ماذا يعني بالتواتر وكيف ثبت له تواتر هذه الأخبار، خاصة وأنه لم يرد هذه الروايات إلى أصولها، وبعضها مرسل، فكيف ثبت عنده تواتر هذه الأخبار؟! كان الأجدر به أن يقول أنه مشهور ومعروف، أما هذه الدعاوى الكبيرة فهي ليست علمية من جهة ولا يجوز شرعاً إطلاقها بلا مستند، هذا على أن الاستفاضة ومشهورية الأخبار لا تعني بالضرورة قبولها بلا مناقشة وإلاّ لزم قبول الروايات المستفيضة التي تحدثت عن التحريف في القرآن الكريم وهي روايات بلغت من الشهرة أن رواها السنة والشيعة فهل يلتزم به السيد مرتضى؟! أرجو أن لا يضطر منهج السيد مرتضى قبوله بهذه الأخبار!

٢ ـ على أننا لو سلّمنا منهجه في قبول الأخبار الضعيفة والمرسلة وعدم التشدَّد السندي فإننا انما نسلمه في حالة ما إذا لم يكن ثمة اختلاف أو تناقض بين هذه الأخبار، وإلاّ فلا بد من معالجتها ومحاكمتها وفق الأصول العلمية. فهل حاكمها السيد مرتضى؟!

وعند مراجعتنا لهذه الأخبار نجد أنها على أقسام :

ـ بعضها جعل ذلك من مختصات السيدة فاطمة(ع) انظر الروايات رقم [٧] و[٩] و[١٠] و[٢٢] و[٢٤]، ولذلك قال السيد جعفر مرتضى: [وإن تنزه الزهراء(ع).. خصوصية تميزها عن كل من سواها، ولذلك نقل عن السيوطي ان ذلك من خصائص فاطمة، وان كان كلام السيوطي لا يوجب اختصاص غيرها بذلك.

ـ وبعضها جعل ذلك من مختصات بنات الأنبياء وعليه فلا يكون ذلك من مختصات فاطمة(ع) عن كل من سواها كما يدعي السيد مرتضى.

ويظهر ذلك من الروايات ـ حسب ترقيمه ـ رقم [٣] ورقم [١١] ورقم [١٤] ورقم [٢١].

ـ وبعضها جعل الطمث ـ الحيض ـ عقوبة مثل الحديث رقم [١٣] المروي عن (العلل) والذي شاء السيد جعفر مرتضى حذف آخره والحديث بتمامه (ان بنات الأنبياء صلوات الله عليهم لا يطمثن إنما الطمث عقوبة وأول من طمثت سارة) فحذف آخره (وأول من طمثت سارة)! ربما حذفه لصعوبة الالتزام بذلك! انظر تمام الحديث في بحار ج٤٣/ ٢٥ والحديث ضعيف مع ما فيه من دلالة منكرة.

ـ وآخر لا يمكن الالتزام به وهو الحديث رقم [٥] وهي الرواية عن الباقر(ع): انها(ع) انما سميت الطاهرة لعدة أمور ومنها (وما رأت قط يوماً حمرة ولا نفاساً). [انظر مأساة الزهراء ج١/ ٩٦] والحديث بتمامه [قال(ع): انما سميت فاطمة بنت محمد الطاهرة لطهارتها من كل دنس وطهارتها من كل رفث، وما رأت قط يوماً حمرة ولا نفاساً] بحار ٤٣/ ١٩.

ولا أدري لماذا حذف مرتضى (وطهارتها من كل رفث)!!

ـ وبعضها ان ذلك ليس مختصات الزهراء وبنات الأنبياء بل وانه من مختصات أمهات الأئمة(ع) كما هي الرواية رقم[٢٣].

ومهما يكن من أمر فلا أدري لماذا لم يُعمل السيد مرتضى التحقيق في ذلك، وبعض هذه الأخبار يعارض البعض الآخر، إذ بعضه يؤكد ان ذلك من مختصات السيدة الزهراء(ع) لخصوصية في طبيعتها الأنسية الحورية أو لانعقادها من تفاحة الجنة وهو ما أكده السيد مرتضى، وبعضه ينفي الحيض عن غير الزهراء من بنات الأنبياء وأمهات الأئمة، وإن لم يمكن وقوع التعارض فلا أقل من الاختلاف فلماذا لم يشر إلى هذه كما هو عادته في كتابه (الصحيح من سيرة..).

وقد شكك في بعض القضايا التاريخية لمجرد الاختلاف؟!
فراجع.

٣ ـ ونلاحظ على هذه الروايات أنها من الضعيف والمرسل والمضطرب فكيف حصل لسماحته الوثوق بهذه الحقيقة التي ربما يكون اثباتها أصعب بكثير من اثبات القضايا التاريخية.
والطريف في الأمر أنَّ السيد مرتضى حاول ـ كعادته ـ، تحشيد هذه النصوص بدون اشارة إلى قيمتها السندية ومدى الوثوق بها إلاّ الرواية رقم [١٢] حيث علق عليها بقوله: [وقد وصف المجلسي الأول هذا الخبر بالقوي] مأساة ج١/ ٩٨ ولم يتعب السيد جعفر مرتضى نفسه ـ أو لم يشأ ذلك ـ للتحقق من صحة ما يدعيه المجلسي الأول، لأن الرواية بعد مراجعتنا تبين أنها لا تتوفر على شروط الصحة السندية فمن أين جاء وصف الصحة لها وفي طريقها أكثر من راوٍ من رواتها ممن وصف بـ (المهمل)، انظر بحار ٤٣/ ١٣. هذا فضلاً عن صعوبة تفسيرها لذلك حاول المجلسي الثاني تفسيرها مع كثير من التكلف كما أشار اليه نفسه. انظر بحار ٤٣/ ١٤.

وأشار الى الرواية رقم [٢١] بقوله (وفي الصحيح) ولم يتح لي مراجعة ذلك، على أنها ليست صريحة باثبات مطلوب السيد

مرتضى، اذ انها غير دالة على اختصاص الزهراء(ع) بهذه المكرمة.

وأكثر من ذلك فانه حاول التدليس كما قلنا في الرواية رقم [٥] فحذف منها ما لا يروق له.

٤ ـ ولأجل أن لا يُهاجم فانه حاول الدفاع عن نفسه سلفاً واستبعد أية امكانية للتأويل وذلك لأنها ـ الروايات ـ لا تخالف العقل ولا الثوابت الدينية، وإذا لم يكن بالإمكان فهمها فربما يأتي زمان تترقى فيه قوانا الفكرية لندرك سرّها. [انظر ج١/ ١٠٢].

ولا أدري لماذا ردّ السيد جعفر مرتضى ما يعرف (بحادثة شق الصدر) في حياة النبي(ص) ولماذا استبعدها تماماً مع أنها لا تتعارض مع العقل والثوابت الدينية. ولربما يقال أيضاً أن قوانا الفكرية ستتطور يوماً لاكتشاف هذه الكرامة للنبي(ص)؟!

وعلى هامش هذه النقطة أنقل للقارىء رأي الشيخ المجلسي في هذا الصدد قال:

[اعلم ان شق بطنه(ص) في صغره في روايات العامة كثيرة مستفيضة كما عرفت وأما رواياتنا وإن لم يرد فيها بأسانيد معتبرة لم يرد نفيها أيضاً، ولا يأبى عنه العقل أيضاً، فنحن في نفيه

واثباته من المتوقفين، كما أعرض عنه أكثر علمائنا المتقدمين، وإن كان يغلب على الظن وقوعه. .]، بحار ج١٦/ ص١٤٠ .

وإنما أسوق هذه العبارة للعلامة المجلسي لا تأييداً للوقوع وانما فقط نقضاً على العاملي الذي يكاد لا ينسجم مع نفسه ومع منهجه، فتارة ينفي وتارة يثبت كلما راق له ذلك. والمفارقة في نهج السيد مرتضى ان استبعاداته واستحساناته في أمور ترتبط بالغيب مقبولة ومبررة أما استبعادات واستحسانات غيره فغير مقبولة وغير مبررة على الاطلاق!

ثانياً: ملاقاة الزهراء(ع) للرجال:

وقد أملى منهج السيد جعفرمرتضى بتعويله على الخبر الضعيف تشبثه بأخبار واهية من وجهة نظر أعاظم الفقهاء وأكابرهم على اختلاف المباني في حجية خبر الآحاد. ومن ذلك موقفه المتعسف وتشبثه اللامعقول بالخبر المروي عن السيدة الزهراء(ع) [خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا الرجل يراها]. ومن الطريف جداً أنه وعلى عادته حاول تحشيد مصادر هذا الحديث في هامش الصفحة بطريقةٍ غير واعية وتشي اما بالجهل بأصول التحقيق أو تعمد التعمية وتضليل القرّاء. فراجع مصادره التي وصفها بالكثرة، من طرق السنّة والشيعة، مع أنَّ الرواية

مرسلة في كتب الإمامية، وسقيمة السند من طرق السنة، حيث قال عنها الحافظ العراقي: رواه البزار والدارقطني في الافراد من حديث علي بسندٍ ضعيف. انظر كتاب [الستر والنظر للشيخ شمس الدين ص٢٤٥].

وقد تحفظ عليها الفقهاء على اختلاف مبانيهم في حجية خبر الواحد وفقاً للتالي:

١ ـ وقد علق السيد الخوئي على الرواية قائلاً: [انها مرسلة، على انه لا دلالة فيها على اللزوم] مستند العروة الوثقى كتاب النكاح ج١/ ص٥٣. وعدم اعتباره للرواية مبني على ان الحجية ثابتة لخصوص خبر الثقة. ومثل ذلك تعليق الشيخ شمس الدين على الرواية.

٢ ـ ولا ينفع اللجوء إلى القول بأنّ الحجية ثابتة للخبر الموثوق به، اذ ان هذه الرواية على خلاف ما هو الثابت من سيرة المتشرعة والمسلمين والمدعّم ثبوها بالشواهد المتواترة كما يقول الشيخ شمس الدين [انظر كتابه الستر والنظر ص١٦٨] بل على خلاف ما هو الثابت من سيرة سيدة النساء الزهراء(ع) [انظر كتابه ص٢٣٤]. قال الشيخ شمس الدين: [على ان الثابت من السنة والتاريخ ان السيدة الزهراء(ع) كانت تخرج من بيتها وترى الرجال وتكلمهم على عهد رسول الله(ص) وبعد وفاته]،

للتوسع انظر كتابه المشار اليه أعلاه [ص٢٥٠].

وعلاوة على ذلك، فان مضمونها كاف لاستبعادها كما في رواية الأربلي في (كشف الغمة) وهي كالتالي: [عن علي(ع) كنّا عند رسول الله(ص) فقال أخبروني أي شيء خير للنساء فعيينا بذلك كلنا حتى تفرقنا، فرجعت إلى فاطمة(ع) فأخبرتها بالذي قال لنا رسول الله(ص) وليس أحد منا علمه ولا عرفه فقالت ولكني أعرفه. خير للنساء أن لا يرين الرجال ولا يراهنّ الرجال. فرجعت إلى رسول الله(ص) فقلت: يا رسول الله سألتنا أي شيء خير للنساء؟ خير لهنّ أن لا يرين الرجال ولا يراهنّ الرجال، فقال: من أخبرك، فلم تعلمه وأنت عندي؟ فقلت: فاطمة، فأعجب ذلك رسول الله(ص) وقال: ان فاطمة بضعة مني).

ولا يمكن الوثوق بهذه الرواية كما قلنا بسبب دلالتها التي لا يمكن الالتزام بها عقائدياً، والتي تشكل اساءة للإمام علي(ع)، اذ من البعيد جداً أن لا يكون(ع) عارفاً بهذه المسألة البسيطة جداً والتي لا تتصل بالعمق الفكري للأشياء، بل هي من شؤون الاحتياط للجانب الأخلاقي من المرأة.. [انظر كتاب النكاح للسيد فضل الله ص٨٩] ومثلها التي رواها السيد جعفر مرتضى

تحت رقم [٤] لتدعيم موقفه وتصحيح الرواية محل النزاع، فراجع.

٣ ـ ومضافاً الى ذلك فإنَّ الروايات التي لا تتوفر على شروط الصحة السندية إن أمكن الاحتجاج بها، فهو موقوف على عدم وجود المعارض، فكيف مع معارضة الروايات هذه للسيرة الثابتة كما أشرنا إليه، بل ومعارضة الأخبار المعتضدة بالسيرة والمترجحة بها. ومنها رواية جابر الأنصاري قال:

خرج رسول الله(ص) يريد فاطمة(ع) وأنا معه، فلما انتهينا إلى الباب وضع يده فدفعه ثم قال: السلام عليكم فقالت فاطمة: عليك السلام يا رسول الله. قال: أدخل؟ قال: ادخل يا رسول الله قال: ادخل أنا ومن معي؟ فقالت: يا رسول الله ليس عليَّ قناع. فقال: يا فاطمة خذي فضل ملحفتك.. قال جاير: فدخل رسول الله(ص) ودخلت أنا وإذا وجه فاطمة أصفر كأنه بطن جرادة فقال رسول الله(ص) مالي أرى وجهك أصفر..] (بحار الأنوار ٤٣/ ٦٢) ومنها ما عن سلمان الفارسي: [... فهرولت الى منزل فاطمة(ع) فاذا هي جالسة وعليها قطعة عباء إذا خمَّرت رأسها انجلى ساقها وإذا غطت ساقها انكشف رأسها، فلما نظرت اليَّ اعتجرت..] بحار الأنوار ٤٣/ ٦٦.

وإن أمكنت المناقشة في أسانيدها فهما بلا اشكال معارضتان

لما احتج به السيد مرتضى ولا أقل من التساقط. إن لم يكن الترجيح مع الروايتين الأخيرتين لقيام السيرة كما أشار إليه الشيخ شمس الدين.

وعليه، فكيف سوّغ العامل لنفسه الوثوق بهذه الرواية التي حاول تدعيمها بروايات مرسلة أمثالها ومن طرق العامة. ومتى كانت هذه الروايات حجة عند السيد مرتضى العاملي؟!

على انَّ مناقشته بالقول: [وليس المقصود من عدم رؤيتها للرجال وعدم رؤيتهم لها: أن لا ترى ولا يرى كل منهم حجم وشكل الطرف الآخر. هذا وقد احتمل البعض أن يكون المقصود بهذا الحديث هو بيان مرجوحية اختلاط الرجال بالنساء] مأساة ج١/٢٥٩ فانه لم يغب عن ذهن من وصفه بالبعض في مناقشاته، كما أنه لا ينسجم مع ما رواه بالاسناد عن الجعفريات رقم [٤] إذ ورد فيها [فقالت: ارجع اليه فأعلمه: انَّ أدنى ما تكون من ربها أن تلزم قعر بيتها] وهي واضحة في أنَّ الخيرية هو لزوم البيت وعدم الخروج منه وهذا هو ما يجعل المرأة أقرب إلى ربها، مع أن السيرة قامت على ان المرأة كانت حاضرة في المجتمع الاسلامي وفي مقدمة هذه النسوة الزهراء(ع) فلو كان لزوم البيت يقتضي أن تكون فيه المرأة أقرب

إلى ربها مما يقتضيه الخروج منه لما خرجت الزهراء(ع) من بيتها.

ومنهجه هذا في التعويل على الخبر الضعيف لم يورطه في الإساءة الى علي(ع) وحسب بل ورطه بالإساءة إليه وإلى الزهراء(ع) بما رواه في خصوص ما يعرف بخطبته لبنت أبي جهل وهو يتحدث عن سبب قول رسول الله(ص): فاطمة بضعة مني. [انظر ج١/ ص٥٨] والملاحظ أنَّ العاملي وان كان وضع ترقيماً في أعلى الصفحة ليشير اليه في الهامش ولكنه وللأسف تركه بدون إشارة فجاء الهامش خلواً من الترقيم، وهذه الرواية وردت في العلل للصدوق عن الصادق [. . قال: انه جاء شقي من الأشقياء الى فاطمة بنت محمد(ص) فقال لها: أما علمت أنَّ علياً قد خطب بنت أبي جهل فقالت: حقاً ما تقول: فقال: حقاً ما أقول ـ ثلاث مرات ـ فدخلها من الغيرة ما لا تملك نفسها وذلك أنَّ الله تبارك وتعالى كتب على النساء غيرة وكتب على الرجال جهاداً. . قال: فاشتد غمُّ فاطمة عليها السلام من ذلك. . ثم تحولت الى حجرة أبيها. .]. بحار الأنوار ج٤٣/ ٢٠١ـ٢٠٢.

والرواية طويلة ويكفي لردها ما فيها من وصم السيدة الزهراء بالغيرة، ولماذا لم ينزه الله تعالى السيدة الزهراء(ع) من الغيرة

المذمومة كما نزّهها من الحيض والنفاس! هذا وقد أشكل السيد مرتضى نفسه على روايات العامة في هذه القضية المختلقة من كتابه (الصحيح) قال: [ثم ألم تسمع قول أبيها جدع الحلال أنف الغيرة] انظر كتابه الصحيح ٤/ ٥٩ مضافاً إلى أنه ذكر أنَّ هذه الروايات لا تنسجم مع أخلاق علي(ع) مع فاطمة(ع) وانه لم يسوء فاطمة قط. . [انظر الصحيح ٤/ ٥٥] فهل نسي السيد مرتضى ذلك في كتابه (الصحيح من سيرة النبي (ص)).

ولماذا تتنكر فاطمة(ع) لحق علي(ع) في الزواج من غيرها كما يقول السيد مرتضى، على انّ السيد مرتضى يغفل عن أمر مهم للغاية يمكن أن يلقي الضوء على هذه القصة، لأنه أورد فيما أورد من روايات تنزه الزهراء عن الحيض والنفاس رواية عن الصادق(ع) انه: (حرم الله النساء على علي(ع) ما دامت فاطمة حية لأنها طاهرة لا تحيض) انظر [مأساة ج١/ ٩٧] وعلى هذا فلا يقدم علي(ع) على الزواج من غير فاطمة بل ولا التفكير في ذلك، ولا تدخل الغيرة عقل الزهراء(ع) أو تصدق مخبرها بذلك، لأن كل واحد منهما يعرف حكمه الشرعي ولا يمكن أن يخطر ببالهما مخالفته حسب الفرض لأنهما معصومان. وربما يصح من الرواية فقط قول علي(ع) بأنه لم يفكر بذلك أبداً. فراجع الرواية.

على أنّ السيد مرتضى ولأجل أن يدين عمر بن الخطاب ولو على حساب الزهراء(عليها السلام) وعلى حساب قدسيتها فيحاول تصديق أخبار القصة في الجملة وبالتحديد ما رواه سويد بن غفلة والشعبي فقد ذكرا: انَّ علياً(ع) خطب ابنة أبي جهل إلى عمها الحارث بن هشام فاستشار علي(ع) رسول الله(ص) فقال: أعن حسبها تسألني؟ قال علي: قد أعلم ما حسبها ولكن أتأمرني بها؟ قال: لا، فاطمة بضعة مني، ولا أحب أنها تحزن أو تجزع.

قال علي: «لا آتي شيئاً تكرهه»، ولربما تكون فاطمة قد عرفت بقول عمر عن النبي(ص) انه سيغضب لابنته فاشتكته لذلك لا غيرة من خطبة علي(ع) امرأة أخرى.. [انظر الصحيح ٤/٦١]. لكن ما يذكره مرتضى في هذه الفقرة من كتابه [الصحيح] لا ينسجم مع ما ذكره في كتابه [مأساة الزهراء ج١/٥٨] وقول علي: [والذي بعثك بالحق نبياً ما كان مني مما بلغها شيء ولا حدثت بها نفسي]. فأي شيء نصدق من مرتضى العاملي ونرتضيه؟! لأنه حسب رواية سويد والشعبي فكر بخطبة بنت أبي جهل وهنا ينفي أن يكون فكّر! وقد استقرب العاملي كما أشرنا رواية سويد والشعبي، مع أنا لا نعرف ما هي الدلائل

والقرائن التي قامت عند العاملي والتي دفعته لترجيح رواية سويد والشعبي؟!

وخلاصة القول في هذه القصة وموقف السيد مرتضى منها نقول: ان ما ورط السيد جعفر مرتضى في هذا الخبط هو منهجه غير المتوازن وغير العلمي واعتماده على الضعيف من الأخبار وتعسفه في تفسيره فضلاً عن الموازنة بين هذه الأخبار واستخلاص النتائج منها.

وإلاّ فالقصة لا يمكن أن تصدَّق جملةً ولا تفصيلاً، ولو تمحل غيره بهذه التمحلات لرماه بالكفر والزندقة، وانما ذكرت هذه الروايات للاساءة الى علي(ع) وللزهراء(ع) أيضاً واظهاره كسائر من أغضب الزهراء(ع) ليكون واحداً ممن يشمله قوله(ص) [من آذاها آذاني ومن آذاني آذى الله]، فقد كَبُر عندهم ان يصدق ذلك على أبي بكر وعمر ولا يكون لعلي(ع) من ذلك نصيب، فاختلقوا هذه القصص، ويد مرتزقة الأمويين ليست بعيدة عنها.

وقد نفى هذه القصة السيد المرتضى كما نقل عنه السيد العاملي نفسه [الصحيح ج٤/ ٦٠] وقد ذكر المرتضى ان هذه الاسطورة من روايات الكرابيسي وهو معروف بنصبه وانحرافه عن أمير المؤمنين. كما نفاها الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي

قال: [هذا خبر باطل موضوع غير معروف، ولا ثابت عند أهل النقل، وانما ذكره الكرابيسي طاعناً على أمير المؤمنين(ع) ومعارضاً بذكره لبعض ما تذكره الشيعة من الأخبار في أعدائه. . على ان هذا الخبر قد تضمن ما يشهد ببطلانه ويقضي على كذبه. .] فراجع تلخيص الشافي ج٢/ ٢٧٦ وما بعد.

وعلّق الشيخ الصدوق على خبر يُشم منه رائحة الإساءة الى علي(ع) وكونه غير منسجم مع الزهراء(ع)، وانه وقع بينهما كلام فأصلح بينهما رسول الله(ص) فقال الصدوق: [ليس هذا الخبر عندي بمعتمد ولا هو لي بمعتقد في هذه العلة لأن علياً وفاطمة ما كان ليقع بينهما كلام يحتاج رسول الله(ص) الى الإصلاح بينهما لأنه(ع) سيد الوصيين، وهي سيدة نساء العالمين، مقتديان بنبي الله(ص) في حسن الخلق] [انظر بحار الأنوار ج٤٣/ ١٤٧].

-٣-

التعسف في الاستنتاج والمناقشة

ولعل أبرز سمة طغت على بحوث كتاب السيد مرتضى العاملي هي نزعة التعسف في الاستنتاج والمناقشة ومحاولة التعلل بالاستلزامات الكيفية، وربما يحار الباحث عند أيِّ (المحطات) يتوقف، وإلى أي النماذج يشير، وهي كثيرة، ويستغرق تتبعها وقتاً ليس بالقصير ويستنزف احصاؤها جهداً لا يستهان به، كنا نتمنى أن نبذله في مواجهة تيارات فكرية تستهدفنا جميعاً دونما استثناء، على أنَّ بعضها لا يستأهل العناية والاهتمام.

وقد يكون من المستحسن الإشارة إلى معالجته الساخنة لروايات (مصحف فاطمة) فقد حاول السيد مرتضى التهويل على بعض الأكابر الذي ذكر أن مصحف فاطمة يشتمل على الحلال والحرام، مستدلاً برواية الحسين بن أبي العلاء عن الإمام الصادق(ع): (وعندي الجفر الأبيض قال: قلت: فأي شيء فيه؟! قال: زبور داود، وتوراة موسى، وانجيل عيسى،

وصحف ابراهيم عليهم السلام، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعم أنّ فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس الينا، ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وأرش الخدش) ومستأنساً بما ورد في حديث حبيب الخثعمي انه قال: كتب أبو جعفر إلى محمد بن خالد وكان عامله على المدينة أن يسأل أهل المدينة عن الخمس في الزكاة من المائتين كيف صارت وزن سبعة ولم يكن هذا على عهد رسول الله(ص)، وأمره أن يسأل فيمن يسأل ـ عبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد. . فبعث الى عبد الله بن الحسن وجعفر بن محمد(ع) فسأل عبد الله بن الحسن فقال كما قال المستفتون من أهل المدينة، فقال: ما تقول يا أبا عبد الله فقال: ان رسول الله جعل في كل أربعين أوقية أوقية، فإذا حسبت ذلك كان وزن سبعة وقد كانت على وزن ستة، كان الدراهم خمسة دوانق، قال حبيب: فحسبناه فوجدناه كما قال: فأقبل عليه عبد الله بن الحسن فقال: من أين أخذت هذا؟ قال: قرأت في كتاب أمك فاطمة. .) وذلك بتفسير (كتاب فاطمة) بمعنى مصحف فاطمة فيكون ذلك دالاً على المطلوب.

وقد ردّ السيد مرتضى العاملي ذلك بطريقة لا تخلو من تعسف بما يمكن تلخيصه بالتالي: [راجع ج١ من مأساة الزهراء ص١٠٨ وما بعد].

١ ـ إن قوله(ع): وفيه ما يحتاج الناس الينا لا يعود على مصحف فاطمة بل يعود على زبور داود وتوراة موسى الخ . .

٢ ـ ان هناك رواية رواها الكليني عن حماد بن عثمان عن الصادق تنفي أن يكون في المصحف شيء من الحلال والحرام: [أما انه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون].

٣ ـ إن رواية الخثعمي المعبّر فيها عن مصحف فاطمة بـ(كتاب فاطمة) ضعيفة السند. وان صحت فان لفاطمة كتباً أخرى غير المصحف. وذكر ثلاث روايات لتأكيد ان لها كتباً أخرى. واحدة عن الكليني عبرت (بالكربة) أعطاها اياها رسول الله(ص) وثانية عبرت بـ(الحريرة) عن رسول الله وانها تعدل عند الزهراء الحسن والحسين(ع) ومضمونها نفس مضمون الكربة كما في الرواية [انظر ج١/ ١١٣ ـ وما بعد] وأخرى عبرت بالصحيفة وان فيها أسماء الأئمة(ع). وأسانيدها لا تخلو من مناقشة.

٤ ـ وإن أخبار المصحف لا تعارض بينها ويمكن أن يكون المصحف لأنه صحف مجتمع بعضها الى بعض، فلا مانع من أن يكون بعضه من املاء رسول الله(ص) والبعض الآخر من املاء الملك.

ونلاحظ على السيد جعفر مرتضى التالي:

١ ـ انه بالرغم من عدم عنايته بالأسانيد وتحقيقها ـ إلاّ في الحالات التي تنفعه والظاهر ان هذا المورد منها ـ فانه هنا أشار الى ضعف بعض الأحاديث، وتحديداً الحديث الذي عبّر عن مصحف فاطمة بكتاب فاطمة. ولا أدري لماذا أشار الى ضعف سند هذا الخبر، ولم يشر الى ضعف الأخبار المعتمدة لديه كما هي عادته، خاصة وان صاحب الرأي لا يبني على حجية خبر الثقة بل يعمل بالخبر الموثوق فلا يقال له ان الخبر ضعيف السند، لأن القرائن ربما هي التي صححت له الخبر ودفعته الى الوثوق به.

٢ ـ ادعى السيد مرتضى ان كتب فاطمة(ع) كثيرة ولا تنحصر (بمصحف فاطمة) ولذلك فالتعبير بكتاب فاطمة في خبر الخثعمي ليس بالضرورة اشارة الى المصحف. وقد ذكر روايات ثلاثة، ومنها رواية اسحاق بن عبد العزيز ولم يوثق عند كثيرين، وليس فيها ما يدل على ان لفاطمة كتاب بل جاء التعبير بـ(كربة)

(المصحف) كما هو مفاد بعض الأخبار ولا ينفي ذلك وجود الحلال والحرام فيه مع ما فيه من أخبار ما يكون. على ان بعض الروايات الصحيحة أشارت الى ان من محتويات مصحف فاطمة وصيتها. وقد روي عن الباقر(ع) انه أخرج سفطاً أو حقاً وأخرج منه كتاباً فقرأه وفيه وصية فاطمة. [انظر بحار الأنوار ج٤٣/ ١٨٥] والتعبير عن المصحف الذي فيه وصية فاطمة ورد في هذه الرواية بـ(الكتاب). والذي يقويه أيضاً التعبير عن مصحف علي بكتاب علي وهو تعبير شائع في الروايات.

٣ ـ ادعى السيد مرتضى ان صاحب الاستدلال قال: [ان الأحاديث حول مصحف فاطمة(ع) متعارضة] [ج١/ ١١٥ مأساة الزهراء]. ولكن الصحيح انه قال [هناك اختلاف في الروايات المتعلقة بمصحف فاطمة]. نعم قال في بعض فقرات الاستدلال [فلا بد من الترجيح] فسوّغ مرتضى لنفسه أن يزور كلامه ويحرِّفه، والاختلاف غير التعارض اصطلاحاً، وقد كان صاحب الاستدلال دقيقاً. أما قوله (فلا بد من الترجيح) فليس معنى ذلك ان هناك تعارضاً بمعنى التناقض والتكاذب، بل يعني أنه لا بد من دراسة الأحاديث بما يمكن أن تنتهي الى نتيجة معقولة ترجح بعض الأخبار على بعضها، وخاصة ان فيها الضعيف وفقاً لمبنى حجية خبر الثقة أو وفقاً لمبنى حجية الخبر

الموثوق به، فقد لا يكون ثمة تعارض أصلاً في المقام.

والاختلاف لا يؤدي فقط الى ضرورة الترجيح بطريقة معقولة بل يؤدي إلى ردّ الأخبار أيضاً، وقد ردّ الشيخ المفيد الأخبار الصحيحة بصدد تزويج علي(ع) ابنته من عمر بن الخطاب لمجرد الاختلاف في بعض التفاصيل [بحار الأنوار ج٤٢/ ١٠٧].

ولو سلمنا أنَّ صاحب الاستدلال يريد بقوله (اختلاف) بمعنى التعارض فلماذا هذا التهويل وقد استعمل السيد مرتضى نفسه كلمة (تناقض) في أخبار لا تكاذب بينها، والتناقض من التعارض كما هو معلوم. وذلك في كتابه (الصحيح من سيرة النبي) حيث ردَّ عدداً من الأخبار لتناقضها مع عدم التنافي بينها، وقد ذكرنا عدداً من الشواهد مطلع البحث فراجع. وبالتحديد في حديثنا حول المنهج، بل انه ردّ الروايات والأخبار لمجرد الاختلاف. فلماذا يبيح لنفسه ما لا يبيحه للآخرين؟! والأكثر طرافة ـ هنا ـ ان السيد مرتضى يحاول أن يستعرض قدراته العلمية فيشرح معنى التعارض وأنه يعني التكاذب والتنافي.. [انظر ج١/ ١١٦ مأساة الزهراء]، ولا ندري متى اكتشف هذا المعنى ولماذا خفي عليه معنى التعارض طيلة بحثه في السيرة النبوية، والذي استغرق عدة أعوام؟!

٤ ـ ثم أنه نفى وقوع التعارض أصلاً فقال: [والأحاديث التي تحدثت عن مصحف فاطمة ليست كذلك ـ يعني ليست متعارضة ـ حيث يمكن الجمع بينها، اذ قد يكون هذا الكتاب (المصحف) سمي بذلك لأنه صحف مجتمع بعضها الى بعض ـ قد كان قسم منه باملاء رسول الله(ص) وكتابة علي(ع)، والقسم الآخر من املاء الملك لفاطمة وكتابة علي(ع)، وقد كتب بعد وفاة رسول الله(ص) حيث كان ذلك الملك يأتيها فيسلّيها. وفي هذا المصحف وصية فاطمة(ع) فراجع]. مأساة الزهراء ج١/ ١١٦.

وبغض النظر عن ملاحظتنا السابقة بخصوص المعنى الاصطلاحي للتعارض والمنهج الانتقائي عند السيد جعفر مرتضى في استعمال (التعارض) في غير موارد التكاذب والتنافي، يمكن القول ان احتمال السيد جعفر مرتضى المذكور أعلاه وهو كون (المصحف) مشتملاً على ما أملاه رسول الله وما أملاه الملك عليها، يكفي وحده لاحتمال اشتمال المصحف على الحلال والحرام، وليس ثمة دليل يستبعد ذلك كما هو ظاهر الروايات التي تحدثت عن املاء رسول الله(ص) ودوره في هذا المصحف.

نعم، الرواية الوحيدة ـ كما هو الظاهر ـ التي تنفي أن يكون

في مصحف فاطمة شيء من الحلال والحرام هي رواية (حمّاد) والتي ذكرها السيد جعفر مرتضى في ردِّه على صاحب الاستدلال كما ذكرنا في الفقرة رقم [٢] من تلخيصنا لردود السيد جعفر مرتضى فراجع. وللأسف لم يشر السيد جعفر مرتضى الى قيمة هذه الرواية سندياً كما أشار إلى رواية الخثعمي التي حاول ردها لضعف سندها، مع انه كان الأجدر أن يردّ رواية حمّاد هذه الأخيرة لأن في طريقها (عمر بن عبد العزيز) وقد وصف بـ(المخلّط) وأنّ له مناكير.

كما ان اعتماده على رواية الحسين بن أبي العلاء [وعندي الجفر الأبيض] لنفي اشتمال (مصحف فاطمة) على الحلال والحلال وذلك بارجاع ضمير [وفيه ما يحتاج الناس الينا] إلى زبور داود التوراة.. وليس على (مصحف فاطمة) ليس في محله لأن الضمير يرجع على الأقرب، ولذلك لم يجزم العلامة المجلسي في كتابه (مرآة العقول ج٣/ ٥٧) برجوع الضمير على غير مصحف فاطمة فعبَّر بـ(لعلَّ).

على أنَّ العلامة المجلسي نفسه اعترف بظهور بعض الأخبار باشتمال مصحف فاطمة على الأحكام (الحلال والحرام). فراجع [بحار ج٢٦ في تعليقه على الحديث رقم ٧٠ ص٥٢٣ ط مؤسسة التاريخ العربي].

وبناءً على منهج السيد مرتضى السائد في كتابه (الصحيح من السيرة) لا بد من الاعتراف بالتناقض لأن بعض الأخبار يشير انه من املاء رسول الله وكتابة علي، وبعضها يشير أنه من املاء الملك وكتابة علي(ع). بل انَّ التناقض واقع لامحالة إذا بنينا على رواية أبي بصير عن الصادق(ع): [. . . وان عندنا لمصحف فاطمة. . إنما هو شيء أملاه الله عليها وأوحى اليها. .] (انظر بحار ج٢٦ ص٥٢٣ الطبعة ذاتها). الى درجة ان المجلسي في رواية محمد بن مسلم عن الصادق(ع) حمل كلمة رسول الله من قوله(ع): [وخلّفت فاطمة(ع) مصحفاً ما هو قرآن ولكنه كلام من كلام الله أنزله عليها املاء رسول الله وخط علي] على ان المراد برسول الله جبرائيل، وعليه فالتعارض حاصل بين الروايات التي تفيد أنّ الإملاء عن طريق الملك حصراً وبين الروايات التي تفيد ان الاملاء من رسول الله وكتابة علي(ع). خاصة إذا التفتنا الى الروايات التي تفيد ان زمن الاملاء بعد وفاة رسول الله(ص) والروايات التي تفيد ان الاملاء من رسول الله(ص) نفسه فيكون في حياته(ص).

ومهما يكن من أمر فإنّ الروايات لا تستبعد أن يكون في مصحف فاطمة أحكام شرعية، بل الظاهر من بعضها ذلك كما اعترف به العلامة المجلسي، نعم رواية (حمّاد) هي وحدها التي

تستبعد ذلك وقد أشرنا الى أنها ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها.

ولا أعرف سرّ تهويل السيد جعفر مرتضى على صاحب الاستدلال لمجرد ادعاء أن مصحف فاطمة يحوي على الحلال والحرام، ومحاولة الايحاء للقارىء بأنه يقول ويدعي ما لم يقله أحد من علماء الشيعة وباحثيهم!

وقد أشرنا إلى ان المجلسي نفسه اعترف بظهور الأخبار في ذلك، ومال الى ذلك السيد محسن الأمين قال: [والظاهر ان مصحف فاطمة هو المراد بكتاب فاطمة الوارد في بعض الأخبار. وساق خبر الخثعمي] انظر الأعيان م١/ ٩٧، ومال إلى ذلك أيضاً الشيخ محمد جواد مغنية في كتابه (الشيعة في الميزان) راجع ص٦١، وعليه السيد هاشم معروف الحسني الذي ذكر ان الروايات تكاد تكون صريحة في اشتمال (الجامعة) و(مصحف فاطمة) و(الجفر) على الحلال والحرام وان ظهر اشتمالها على غير ذلك (سيرة الأئمة الاثني عشر: ١/ ١٠٥). وربما تبناه الشيخ عبد الهادي الفضلي في كتابه (دروس في فقه الامامية ج١/ ١٠٨)، ومال اليه السيد محمد رضا الحسيني الجلالي في كتابه (تدوين السنة الشريفة ص٧٧).

وبناءً على ذلك، نتعرف على حقيقة قول السيد جعفر

مرتضى [ولكننا لم نستطع أن نقف على دوافع الاصرار على تضمين مصحف فاطمة للأحكام الشرعية. .] مأساة ج١/ ١٢٠.

فالظاهر أنَّ السيد مرتضى لا يحسن غيرلغة الاتهام والتشكيك، وهي لغة ينبغي للباحث أن يتنزّه عنها، فضلاً عن الرجم بالغيب وقراءة النوايا. . وإلاّ فما هي نوايا ودافع العلامة المجلسي، وما هي دوافع الشيخ مغنية والسيد محسن الأمين والسيد الجلالي وهاشم معروف الحسني. .

ربما لا يروق لمرتضى التزامهم المذهبي، على أمل أن يفتي يوماً ما بخروجهم على المذهب!!

ولا تبتعد عن ذلك مناقشاته حول نفي الاعتداء بالضرب على الزهراء، وأنه هل يستلزم تبرئة الظالمين أم لا؟ وهنا أصرَّ اصراراً جزافياً بأنه لا يمكن التفكيك بين نفي الضرب وتبرئة الظالمين، [انظر ج١/ ١٣٠] على أنه نفسه شكَّك في صحة ما يقال: ان المنسمار نبت في صدرها(ع) [انظر ج١/ ٣٥٣] فهل يعني ذلك تبرئة للظالمين؟!

على أنه في مناقشته للشيخ كاشف الغطاء الذي قال [أنا لا أبرىء هؤلاء القوم، لكن ضرب المرأة. .] في سياق كلامه لنفي وقوع الضرب على الزهراء(ع) [انظر مأساة ج١/ ١٨٩] لم يتهم

الشيخ كاشف الغطاء بأنه في مقام تبرئة الظالمين وان النفي يستلزم التبرئة.

على أننا لا نعرف وجهاً مسوغاً لهذا الارتباط، وإلاّ فلنتهم الشيخ المفيد وهو يتحدث عن واقعة الطف فيقول: [وجاء عمر بن سعد فصاحت النساء في وجهه وبكين فقال لأصحابه: لا يدخل أحد منكم بيوت هؤلاء النسوة ولا تعرضوا لهذا الغلام.. فوكل بالفسطاط وبيوت النساء وعلي بن الحسين جماعة ممن كانوا معه وقال: احفظوهم لئلا يخرج منهم أحد ولا تُسيئُنَّ اليهم]. (الارشاد ج١١/٢ ص١١٣ من ط المرجع السابق).

وهل نتهم السيد الخوئي وهو ينفي ثبوت بعض تفاصيل حوادث كربلاء مثل خروج النساء حواسر وصعود الشمر على صدر الحسين!

ومن غريب تعسفه أنه يرسل استنتاجاته ارسال المسلّمات أو يحاول تغليفها بحجج كيفية ومخترعة. ومن ذلك:

١ ـ تفسير وشرح عبارة الشيخ المفيد: (وفي الشيعة من يذكر: ان فاطمة صلوات الله عليها أسقطت بعد النبي(ص) ولداً ذكراً كان سمّاه رسول الله(ع) وهو حمل محسَّناً فعلى قول هذه الطائفة أولاد أمير المؤمنين(ع) ثمانية وعشرون..)

ولئلاّ يبدو التناقض بين عبارة الشيخ المفيد والشيخ الطوسي الذي نقل شهرة وقوع الضرب على الزهراء واسقاطها محسناً، عمد السيد مرتضى الى تفسير وشرح عبارة المفيد شرحاً تعسفياً فادعى ان المقصود من لفظ (الشيعة) هنا الأعم من الامامية فيكون قوله (وفي الشيعة) أي طائفة منهم وهي الامامية لا جميعهم، فلا يبقى ثمة تنافٍ بين ما قاله الشيخ الطوسي والمفيد. هذا مع ان ظرف الشيخ المفيد ظرف بالغ الحساسية ومن أصعب العصور في تاريخ الشيعة ـ كما يزعم السيد مرتضى ـ فلذلك كان يتعامل مع الأمور بمنتهى الحكمة فراعى المفيد هذه الأجواء، وأرادلكتابه أن يستفيد منه الجميع بما يتجاوز الحدود المذهبية ولأجل ذلك لم يذكر فيه الأمور المثيرة والحساسة، وعلى خلاف ذلك الشيخ الطوسي فقد كان كتابه دفاعاً عن الشيعة الامامية. . [انظر مأساة ج١/ ١٦٨ وما بعد].

٢ ـ لقد ادّعى السيد مرتضى على الشيخ الطوسي انه نقل الاجماع على ضرب الزهراء(ع)، وعليه فلا يمكن أن يخالف الشيخ أستاذه وليس له أن ينقل الاجماع وأستاذه المفيد وهو رئيس الشيعة لا يقول بذلك، فيكون ذلك من الكذب، وهذا مما لا يمكن قبوله. [مأساة ج١/ ١٧٠ ـ ١٧٢] فلذلك لجأ السيد

مرتضى الى (التخرصات) والاستحسانات التي مرّ ذكرها في النقطة الأولى.

٣ ـ كما انه ادعى على الشيخ كاشف الغطاء عدم انكاره لحادثة الضرب، خاصة بلحاظ ما نقله من الاجماع ـ أي نقل الشيخ كاشف الغطاء للاجماع على الحادثة ـ ووجوه أخرى ذكرها لا تستحق الذكر والمناقشة.

ومن خلال هذه النقاط يمكن أن يتراءى لنا مدى تعسف السيد مرتضى ومبالغته في الوصول الى نتائج كيفية لا دليل عليها.

أما ما ذكره من أن قول المفيد: (وفي الشيعة) فالمقصود منه خصوص طائفة الامامية فيكون ذلك تأكيداً لما نقله الشيخ الطوسي، وذلك لأن الشيعة تشمل وتضم الامامية وغيرهم، فهو لا دليل عليه سوى تخرصه وادعائه، لأن ما ذكره من عموم لفظ (الشيعة) وشموله لغير الامامية لا يكفي لاستبعاد أن يكون مراد المفيد من اللفظ خصوص الامامية فيكون مراده (وفي الشيعة أي الامامية)، لأن لفظ الشيعة بدون التقييد بالامامية وارد ومعروف لدى علمائنا على نحو يريدون منه الامامية خاصة وان كان عاماً، وقد استعمله المفيد في كتابه الارشاد في عدة موارد منها قوله: [وروت الشيعة في خبر اللوح الذي هبط به جبرئيل(ع) على رسول الله(ص) من الجنة فأعطاه فاطمة(ع) وفيه أسماء الأئمة

من بعده. . وروت أيضاً: ان الله تبارك وتعالى أنزل إلى نبيه عليه وآله السلام كتاباً مختوماً باثني عشر خاتماً. .] (الارشاد ج١١/ ٢ ص١٥٩) والمراد من لفظ الشيعة هنا ـ كما هو الظاهر ـ الامامية الاثنى عشرية بدلالة ورود أسماء الأئمة(ع) جميعهم، على ان السيد مرتضى نقل في هامش الصفحة رقم [١٠٣] من الجزء الأول من كتابه عن السيد المرتضى رأيه في الرجعة ومناقشته لمن حاول تأويل نصوصها [قال: إنَّ قوماً من الشيعة لما عجزوا عن نصرة الرجعة وبيان جوازها. .].

ولو سلمنا ما تبناه السيد مرتضى من ان المقصود في عبارة الشيخ المفيد (وفي الشيعة. .) خصوص الامامية، فان العبارة ليست دقيقة ولا تنفع ما ادعاه السيد مرتضى كما نشير اليه بعد قليل، لأن العبارة لو كانت (وفي الشيعة ـ أي طائفة الامامية منهم ـ من يذكر ان فاطمة. . أسقطت بعد النبي. .) فهي ليست من مختصات الشيعة الامامية وقد ذكر غير الشيعة أنَّ فاطمة أسقطت ولداً كأن سمّاه رسول الله محسناً. وإذا كان المفيد ـ كما يؤكد السيد مرتضى ـ كتب كتابه (الارشاد) بعيداً عن الأجواء المذهبية ليستفيد منه الجميع فكان الأجدر به أن ينقل هذا عن غير الشيعة.

أما ما ادّعاه السيد مرتضى من ان المفيد كتب (الارشاد) لا

بوصفه إمامياً بل كتبه بعيداً عن الحدود المذهبية فلا شاهد عليه أصلاً، وما ادعاه أن عهد الشيخ المفيد كان بالغ الحساسية على خلاف الشيخ الطوسي والمرتضى فالنقض عليه واضح لأن عهد الشيخ الطوسي كان أصعب وأكثر حساسية وانتهى الأمر بالطوسي الهروب الى النجف بعد الاعتداء عليه وحرق مكتبته وتهديد حياته.

وبالنسبة إلى ما ذكره بصدد الاجماع الذي نقله الشيخ الطوسي على هذه المسألة بحيث لا يمكن معه أن نصدِّق مخالفة الشيخ المفيد أستاذ الطوسي ولا ينقله الطوسي التلميذ، فاننا نلاحظ على ذلك بالمناقشة أولاً: في أصل دعوى السيد مرتضى من نقل الشيخ الطوسي الاجماع على هذه المسألة، لأن الصحيح هو عدم نقل الشيخ الطوسي للاجماع ليقال كيف يعقل أن يدعي الطوسي الاجماع وأستاذه المفيد يخالف، وانما نقل الشيخ الطوسي الشهرة الروائية قال: [والمشهور الذي لا خلاف فيه بين الشيعة أن عمر ضرب على بطنها حتى أسقطت، فسمي السقط محسناً، والرواية بذلك مشهورة عندهم] (مأساة الزهراء ج١/ ١٦٤).

والشهرة علمياً ـ وكما يعلم السيد مرتضى ـ غير الاجماع فلماذا يدعي على الشيخ الطوسي ما لم يقله وما لا يريده. هل

هذا من الأمانة في النقل أم أنه من أصول البحث والتحقيق!

على اننا نعثر على دعاوى للاجماع كثيرة وفيها خلاف وفي ثبوتها نظر، ليس في حقل التاريخ الذي ربما يبتعد عنه الفقهاء، بل في حقل الفقه، حقلهم الاختصاصي الأول والرئيسي. بل ونعثر على دعوى اجماع الشيخ الطوسي نفسه ـ ومن ورائه السيد المرتضى ـ على نجاسة الكافر عند الامامية، مع أنه نُقل عن أستاذه الشيخ المفيد خلاف ذلك، بل ادعى الشيخ الطوسي ما هو أبعد من ذلك حيث ذكر (أنه أجمع المسلمون على نجاسة المشركين والكفار إطلاقاً) وهذا ما لا يمكن الالتزام به لعدم ذهاب العامة الى النجاسة، فهل يلزم من ذلك تكذيب الشيخ الطوسي.

لا يلزم من ذلك تكذيب الشيخ الطوسي، لأنه أجلّ وأرفع شأناً من ذلك. انما لا بد من دراسة مرادهم من الاجماع أو دراسة الأوضاع والخلفيات التي دعتهم الى ذلك، ولهذا نظير في كلمات السيد المرتضى في كتابه (الانتصار) حيث ادعى الاجماع في مسائل تشتمل على خلاف واضح، ولذلك استبعد العلماء أن يكون مراد السيد المرتضى من دعاوى الاجماع، الاتفاق، والأطباق على قول واحد.

هذه المناقشة انما اضطررنا اليها على فرض ثبوت دعوى

الاجماع من الشيخ الطوسي في مسألة الاعتداء بالضرب على السيدة الزهراء(ع) وهو ما لم يقله الطوسي.

ولا أعرف معنى للاجماع الذي يدّعيه مرتضى العاملي، ومستنده الأخبار ومدركه الروايات. وقد ناقش ـ هو نفسه ـ في مثل هذا الاجماع، وتحديداً في دعوى إجماع الامامية على ايمان آباء وأجداد النبي(ص) حيث شكك فيه، لمعلومية مستنده. [انظر الصحيح ج١/ ص١٥٠].

أما بخصوص رأي الشيخ كاشف الغطاء وانه لا ينكر ما جرى لأنه ذكر اجماع الطائفة على ذلك وانه ربما قال ذلك للتقية، وانه وان كان عالماً مبرّزاً لكن ذلك لا يجعله في مأمنٍ من الوقوع في الخطأ والاشتباه لا سيما في أمرٍ يحتاج الى مزيد من التتبع للآثار والنصوص.. [انظر مأساة ج١/ ١٩٢ ـ ١٩٣]. فانه من التحكم والرجم بالغيب، وهذه كلمة الشيخ كاشف الغطاء كما يذكرها العاملي نفسه: [ولكن قضية الزهراء ولطم خدها مما لا يكاد يقبله وجداني ويتقبله عقلي ويقنع به مشاعري، لا لأن القوم يتحرجون ويتورّعون..] [انظر مأساة ج١/ ١٩٠] وهي صريحة في موقفه تجاه الأخبار المشار اليها. أما دعوى الاجماع الذي ذكرها الشيخ كاشف الغطاء. كما يقول مرتضى العاملي فلا عين لها ولا أثر في كلماته.

ولكن المشكلة في منهج السيد مرتضى العاملي انه دخل البحث وهو معبأ بافكار مسبقة وأحكام غير قابلة للنقاش سلفاً، لذلك يضطر إلى التشبث بتمحلات لا أول لها ولا آخر، فهو ان أراد إثبات شيء عكف على جمع آراء العلماء من كل صوب وحدب، ومن هنا وهناك مع فيها من مناقشة بل وعدم الدلالة على المطلوب حتى، أما إذا لم يرق له رأي عالم فانه يلجأ إلى التقليل من شأنه العلمي واختصاصه وتعمقه في هذه المسألة وهذا ما أشار اليه بصدد تعليقه على رأي الشيخ كاشف الغطاء، بل وأشار اليه بصدد تعليقه على رأي الشيخ المفيد في بنات النبي(ص). ولا أدري لماذا لم يشر الى ذلك ـ أو يحتلمه على الأقل ـ في دعوى الشيخ الطوسي مما يدعيه من الاجماع المزعوم الذي لا أثر له في كلام الشيخ الطوسي. مع أنَّ ثقافة الشيخ الطوسي في حقل التاريخ لا تبلغ ثقافة الشيخ المفيد. بل يظهر عدم تعمق الشيخ الطوسي واضحاً في مسائل تاريخية لا تتصف بالتعقيد. وأشير الى شاهد واحد ـ ربما ـ يكفي للتدليل على ذلك، وهو موقفه لتحليل واقعة كربلاء وما آلت إليه الأمور في الكوفة بتخطيط مسلم بن عقيل وظهور علامات الانتصار لولا العناصر الطارئة غير المتوقعة التي أربكت الوضع وأدت إلى مقتل مسلم، وهذا ما أدى بالحسين(ع) إلى اتخاذ قرار العودة الى

المدينة لولا اصرار أبناء عقيل فأذعن لاصرارهم. بل يذهب الشيخ الطوسي إلى أبعد من ذلك حين يقول أنَّ الحسين(ع) خيَّر عمر بن سعد: إما الرجوع إلى المدينة أو يضع يده على يد يزيد ابن عمه ـ كما في الرواية التي يذكرها الطوسي ـ أو السير الى أحد الثغور. . [انظر تلخيص الشافي ج٤/ ١٨٥ ـ ١٨٦].

فهل يلتزم السيد مرتضى بذلك؟! وقد خالف الشيخ الطوسي ـ رحمه الله ـ أوليات وبديهيات مسائل التاريخ وقضاياه، وهو ما يكشف عن مستوى ثقافته التاريخية. ومع ذلك نقول ان ذلك لا يقتضي التشكيك بمقام الشيخ الطوسي كما هو دأب السيد مرتضى العاملي وان اختلفنا معه أو لاحظنا عليه في هذه المسألة أو تلك، لأن الخطأ وارد ومناقشة الآراء ـ بعيداً عن الحركات الاستعراضية ـ حق مشروع. لكن أشدد مرة أخرى ان الأسلوب الموضوعي، ومبادىء الاسلام قبل ذلك، تفترض أن يكون النقد خالياً من الأحكام المسبقة والمزاج الكيفي المتحرك، كما لاحظناه في نقد السيد مرتضى العاملي.

-٤-

المنهج الانتقائي

ويبدو المنهج الانتقائي واضحاً جلياً في أبحاث السيد جعفر مرتضى وبالتحديد في كتابه الأخير [مأساة الزهراء] فهو ينتقي من الروايات ما ينفعه، وينتقي من الأجوبة ما ينفعه، بل وينتقي من عبارات المؤلفين والباحثين ما ينفعه، ويسوّغ لنفسه تقطيع أوصال النصوص، بطريقة ـ ربما ـ تكون أقرب إلى التزوير والاخلال بالأمانة. ولا يسعنا في هذا (النقد المبني على الايجاز) تتبع موارده ومصادره ونصوص شواهده جميعها، بل يكفي أن نشير إلى عدة شواهد، لنتعرَّف على مدى وثاقته وحيطته وأمانته العلمية.

وقد نقل السيد مرتضى العاملي عن بعض الأكابر أنه يقول: [. . ان العصمة التي تجلَّت في الزهراء(ع) قد انتجتها البيئة والمحيط الايماني الذي عاشت وترعرعت فيه لأنها كانت بيئة الايمان والطهر والفضيلة والصلاح] انظر مأساة ج١/ ٦٠ ـ ٦١.

ثم يبني مناقشاته على أساس هذه الفقرة المزعومة، والتي انتقاها من عبارة تم تقطيع أوصالها بطريقة تعسفية. والعبارة الصحيحة ليست كما أثبتها وسجّلها السيد مرتضى العاملي، وإنما وردت كالتالي [.. وإذا كان بعض الناس يتحدث عن بعض الخصوصيات غير العادية في شخصيات هؤلاء النساء، فاننا لا نجد هناك خصوصية إلا الظروف الطبيعية..] [تأملات اسلامية حول المرأة ص٩ ط٢ دار الملاك ـ بيروت].

وسنأتي على ذكر تمام الفقرة هذه لأن ذيلها يلقي الضوء على مراد المؤلف انما نحن الآن بصدد عبارة السيد مرتضى أعلاه، وقد يكون نقلها من جواب المؤلف نفسه على اشكاليات للشيخ جواد التبريزي، وقد بيَّن فيها مراده من الظروف الطبيعية فقال: [انّ المقصود من الظروف الطبيعية التي كفلت النمو الروحي والعقلي للسيدة الزهراء(ع) وغيرها من النساء، هو مثل تربية النبي(ص) للزهراء وتربية زكريا لمريم..] [انظر جواب رقم ٥].

ولم يقل صاحب الأجوبة أن شخصية الزهراء(ع) من نتاج البيئة والتربية ليقال له كما يقول السيد مرتضى: وكيف تكون شخصيتها لو عاشت في محيط وبيئة أخرى فاسدة! انظر مأساة ج١/٧٨ لأنه لم يؤكد سوى تأثير هذه الظروف، ولم ينف

التأثيرات الأخرى والتي منها (اللطف) وهو التعبير الاصطلاحي للعصمة عند العلماء، بل أكد ذلك في نفس الفقرة التي اشتمل عليها الكتاب وأشار اليها في الجواب رقم [٥]. والسيد مرتضى نفسه يؤكد ان للبيئة تأثيراً ما في تكوين الشخصية قال عن هذه الأمثلة النسائية: [ان البيئة والمحيط ليس هو الذي يصنع شخصية الانسان، وان كان يؤثر فيها أحياناً. .] ج١/ ٧٨.

على أنّ هذا التعبير لا يختزن اساءة للمعصومين ولا يعني نفياً لعنصر (اللطف) فقد ورد في تعبيرات السيد محمد تقي الحكيم وهو يشرح معنى (الارادة) في قوله تعالى: **﴿إنما يريدُ الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾** فقال بعد شرح نظرية الشيعة: [وبناء على هذه النظرية يكون مفاد الآية أن الله عزّ وجلّ لما علم ان ارادتهم تجري دائماً على وفق ما شرعهُ لهم من أحكام، بحكم ما زودوا به من امكانات ذاتية ومواهب مكتسبة نتيجة **تربيتهم على وفق مبادىء الإسلام تربية** حولتهم في سلوكهم الى اسلام متجسّد. . فقد صحّ له الاخبار عن ذاته المقدسة بأنه لا يريد لهم بارادته التكوينية إلاّ إذهاب الرجس عنهم. .] (انظر السنة في الشريعة الاسلامية ص٣٧ منشورات مؤسسة البعثة ط أولى/ ١٤٠٢ ـ طهران).

ولا أدري هل يسوغ للسيد مرتضى وغيره أن يشهِّر بالسيد

محمد تقي الحكيم لمجرد أنه يقول بأنَّ للتربية دوراً وتأثيراً ما في بناء شخصية المعصومين؟! ربما يجوز ذلك اذا كانت ثمة تصفية للحساب مع السيد الحكيم، ولكن لحسن حظ الحكيم أن هذه الفرصة لم تحن بعد، خاصة وأنه نأى بنفسه عن المرجعية!

والمنهج الانتقائي نفسه يتجلى في مناقشاته الساخنة في الجوانب الغيبية في حياة الزهراء(ع)، فقد نقل عن كتاب (تأملات اسلامية حول المرأة) أنه ينفي العناصر الغيبية من شخصية الزهراء(ع) ويقتطع من الكتاب العبارة التالية: [. . ولا نجد أنَّ هناك خصوصية غير الظروف التي كفلت لها النمو الروحي والعقلي، والالتزام العملي بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي، ولا نستطيع إطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة تخرجها عن مستوى المرأة العادي، لأن ذلك لا يخضع لأي اثبات قطعي] انظر مأساة ج١/ ص٨٣.

ومرة أخرى أقول ان السيد مرتضى حاول تقطيع أوصال العبارة ولم ينقل تمام الكلام مع أن باقي العبارة يلقي الضوء بشكل كامل على المراد، فلا يجوز له ـ اطلاقاً ـ إهماله واغفاله، إلاّ إذا كان في وارد تضليل القارىء وادانة خصمه بوسائل كيفية.

وتتمة الكلام حسبما ورد في الكتاب بعد آخر العبارة المذكورة أعلاه [مع ملاحظة أنَّ سبحانه وتعالى تحدث عن اصطفاء احدى النساء، وهي مريم، عليها السلام، من خلال الروحانية التي تميزها والسلوك المستقيم في طاعتها لله. وهذا واضح في ما قصَّه الله من ملامح شخصيتها عندما كفلها زكريا، وعندما واجهت الموقف الصعب في حملها لعيسى عليه السلام وفي ولادتها له. وإذا كان الله قد وجَّهها من خلال الروح الذي أرسله اليها فإنَّ ذلك لا يمثل حالة غيبية في الذات بل يمثل لطفاً إلهياً في التوجيه العملي والتشبث الروحي على أساس ممارستها الطبيعية للموقف في هذا الخط من خلال عناصرها الشخصية الانسانية التي كانت تعاني من نقاط الضعف الانساني في داخلها، تماماً كما هي المسألة في الرجل في الحالات المماثلة.. **وهذا يعني اننا لا نجد فرقاً بين الرجل والمرأة عند** تعرُّض أي منهما للتجربة القاسية في الموقف الذي يرفضه المجتمع من دون أن يملك فيه أي عذر معقول، الأمر الذي يخرج فيه الموقف عن القائمة المتمثِّلة فيه من حيث القيمة الاجتماعية السلبية في دائرة الانحراف الأخلاقي] انظر تأملات ص٩.

إذن فصاحب كتاب (تأملات) لم ينف العصمة التي تكون

منشؤها اللطف الالهي، بل ذكر ذلك صريحاً، ولكن السيد مرتضى العاملي شاء مزاجه أن يحرِّف الكلام ويقطع أوصال النصوص على الأقل لتغرير القارىء إن لم يكن يقصد الإدانة الكيفية واللامشروعة للرأي الآخر. هذا من جهة، ومن جهة فإن كتاب (تأملات) ليس في وارد البحث عن العصمة وكيف تثبت ليطلب منه أن يتحدث عن الموضوع بشكل تفصيلي، وإنما هو بصدد معالجة اشكالية واقع المرأة وما يقال عن تدني جنسها بشكل عام، باستثناء النسوة اللاتي تم اصطفائهن وذلك لخروجهن عن المألوف وتعاليهن عن جنس النساء الأُخريات. فأجاب كتاب (تأملات) بأن هذا الكلام غير صحيح، وليس هناك تعالٍ في الذات من حيث هي الذات.

ولم يتفرد بهذا المعنى كتاب (تأملات اسلامية حول المرأة)، فقد يبدو ذلك في كتاب (الستر والنظر) للشيخ محمد مهدي شمس الدين بشكل أوضح يقول: [وهنا **قد يثير البعض مسألة تتصل بالغيب، وهي مسألة الاصطفاء الالهي**، وان النسوة اللاتي تميَّزن في تاريخ الإيمان يمثلن حالة استثنائية من صنف النساء لا يجوز القياس عليها، لأنهنَّ لَسْن تعبيراً عن القاعدة والفطرة في صنف النساء بل هنَّ شذوذ واستثناء نتيجة الاصطفاء الإلهي. **وهذه دعوى لا يمكن قبولها لأنها في ذاتها لا دليل عليها**، فإنّ

النساء البارزات والمميزات في تاريخ مسيرة النبوة العامة في عهود جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والنبوة الخاصة في عهد خاتم النبيين محمد صلوات الله عليه وآله، **لم يرد النص بالاصطفاء في أيّهن سوى السيدة مريم أم عيسى عليهما السلام.** فدعوى اصطفاء جميع النساء المميزات في تاريخ مسيرة الايمان دعوى بلا دليل. على أن **اصطفاء السيدة مريم عليها السلام ليس بمعنى تمييزها عن سائر النساء بمواهب وكفاءات تماثل فيها الرجال وتفوق فيها عن النساء، بل في أمر آخر لا علاقة له بما هو محل بحثنا.** . وقد صرَّح المفسرون بأنَّ المراد من الاصطفاء الأول ـ يعني في الآية ـ هو تفريغها للعبادة والخدمة في الهيكل بعد استثنائها من الحظر المفروض على النساء في هذا الشأن، . والاصطفاء الثاني ـ في الآية نفسها ـ هو اختيارها لولادة عيسى عليه السلام الاعجازية. ولا يتعلق الاصطفاء بغير هذين الأمرين **فالسيدة مريم في سائر حالاتها وشؤونها الانسانية لا تتميز عن سائر النساء**. وكلا الأمرين لا علاقة له بموضوع بحثنا، وهو أهلية المرأة ـ بحسب فطرتها وخلقتها الأصلية ـ لتولي المهمات في الحياة العامة كالرجل. . والاصطفاء الأول كان استجابة لدعاء وعوناً على التقوى لاعدادها لموضوع الاصطفاء الثاني وهو الحمل الاعجازي بعيسى عليه السلام.

وهذا العون على التقوى ليس عبارة عن خلق استعداد خاص بها وفيها، بل هو تهيئة الظروف المناسبة المساعدة على نمو وازدهار المواهب الروحية والنفسية الموجودة في أصل الخلقة لجميع البشر ذكوراً واناثاً، فمريم عليها السلام في هذا الشأن من مصاديق الكلية العامة التي عبَّرت عنها الآية الكريمة: ﴿**والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان الله لمع المحسنين**﴾.

.. وإذن فهاتي النسوة نماذج للمرأة يعبرن عن القاعدة في صنف المرأة لا عن الشذوذ والاستثناء. **ولا دليل على أنَّ ما توفر لبعضهن من عونٍ إلّهي فيما واجهن من مسؤوليات وتبعات لا يتوفر لغيرهن من النساء إذا واجهن مواقف وتحملن مسؤوليات عامة عزَمْنَ على القيام فيها بما يمليه شرع الله تعالى..**] انظر كتاب الستر والنظر ص٢٨ إلى ص٣١ ط٢/ ١٩٩٤.

ولا أدري لماذا لا يعتذر السيد مرتضى عن مثل هذه النصوص بما اعتذر به للمفيد وكاشف الغطاء وحاول أن يقدمهما للقارىء على خلاف محاولة انكار الأول للسقط (محسن) والثاني في انكاره للاعتداء بالضرب على الزهراء(ع)، واحتمل أن يكونا في مقام الحديث مع الآخرين من غير أتباع الشيعة الامامية، وكذلك اعتذاره عن السيد شرف الدين. ولماذا لا يحتمل أن يكون كتاب (تأملات) مكتوباً بلغة معاصرة تخاطب التيارات غير الاسلامية

وبما ينسجم مع ذهنياتهم، هذا اذا كان في بعض النصوص ثمة ما يوحي بالنفي والانكار.

وقد يبلغ الاسفاف عند السيد مرتضى حداً لا يتصور عندما يعترض على البعض لاستعماله كلمة [المعارضة] للتعبير عن موقف علي(ع) وأصحابه، فيدخل في بحث ليس بالقصير في منافاة هذه الكلمة للامامة وانه متى كان الاتجاه شرعياً حتى يصح أن يقال لعلي(ع) أنه [معارضة] (انظر مأساة ج١/ ٢٣٠).

وهو بحث طريف جداً يشي بمماحكة من طراز خاص لا تخلو من دهاء مشوبة وفي الوقت نفسه بسذاجة أو محاولة تسخيف عقل القارىء، لأن مصطلح (المعارضة) مصطلح حديث ولا يختزن مدلولاً سلبياً أو وصمة عار، بل على العكس تماماً، ويتشرف الثوار والمجاهدون ـ بافتخار ـ بوصف المعارضة ولا يعني في القاموس السياسي شرعية الآخر صاحب السلطة. ولذلك استعمله ـ كثيراً ـ الشيخ محمد مهدي شمس الدين في كتابه [في الاجتماع السياسي الاسلامي]، واستعمله السيد حسين بحر العلوم محقق كتاب تلخيص الشافي في تعليقه على بعض عناوين وفهارس مباحث الكتاب، بدون أن يجد الشيخ شمس الدين والسيد بحر العلوم حرجاً في ذلك الاستعمال.

والأكثر طرافة في منهجه الانتقائي انه يحاول الظهور بآرائه أمام القارىء كحقائق مطلقة وغير قابلة للنقاش، أو يحاول عرض الأفكار ذات الاتجاه الواحد، ومحاولة الظهور بها كأفكار مسلّمة وغير قابلة للنقاش، ولذلك لا يتصدى ـ ولو على نحو الاشارة ـ الى عرض الآراء المضادة لها.

وقد ظهر ذلك في مواطن عديدة ربما يكون أوضحها حديثه عن (كتاب سليم بن قيس الهلالي) فقد حاول تحشيد الآراء والأقوال التي تدعم توثيق الكتاب، وبعضها ـ طبعاً ـ لا يدل على التوثيق، ولكن رغم ذلك حاول تمرير ادعاءاته في سياق واحد وكأنها بديهيات أو قضايا مسلّمة لا يختلف عليها اثنان. [مأساة ج١/ ١٤٣ وما بعد].

ولذلك لم يشر الى تحفظ العلماء في الاتجاه الآخر على كتاب (سليم بن قيس الهلالي) بما يقلل من قيمته، وخاصة أنَّ فيهم ممن يحسب لمخالفته وزن وثقل حقيقي. ومن هؤلاء الشيخ المفيد حيث شكَّك في مصداقية الكتاب ووثاقته وان فيه الفاسد الذي لا يمكن الالتزام به [تصحيح الاعتقاد ص١٢٦] ومثله موقف الشهيد الثاني الذي نفى أن يكون الكتاب جديراً بالاعتماد.

والأكثر طرافة مما سبق أن مرتضى يحاول تضليل القارىء

فينقل مناقشة السيد الخوئي لبعض الاشكاليات على كتاب سليم ثم يسوق السيد مرتضى ذلك وكأنه توثيق من السيد الخوئي بالكتاب [انظر ج١/ ١٥٢] مع أن الصحيح كما هو عند السيد الخوئي أن لا طريق صحيح لكتاب سليم بن قيس ليكون محل اعتماد. [معجم رجال الحديث ج٨ ص٢١٦]، ص٢٢٨.

والسيد جعفر ـ كعادته ـ لم يميز بين مستويين من البحث في كتاب سليم، أحدهما: هو كون أصل سليم من الأصول القديمة والتي تعد من بواكير وارهاصات التدوين عند المسلمين وأنه أخذه عن مصادر موثوقة، وثانيهما: أنَّ ما وصلنا عن طريق ابن أبي عياش هل هو أصل سليم أم لا، وهل هناك احتمال لعبث ابن أبي عياش به أم لا، خاصة مع عدم ورود طريق صحيح آخر.

-٥-

التناقض

قد تكون سمة التناقض في بحث السيد مرتضى العاملي من العلامات الفارقة التي لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال. وهذه السمة لم تطبع الموراد التفصيلية هنا وهناك من كتابه وحسب، بل طبعت منهج السيد مرتضى العاملي بشكل عام. فقد تجده كاتباً يدعو إلى التحقيق والموضوعية والتأنّي وعدم التسليم بالمشهورات أو الخضوع للمسلّمات، وقد تجده كاتباً تقليدياً يعيش على فتات الآخرين، ويردد ما يرددون، ويعتبر ما قالوه مصادرات وثوابت للدين لا يجوز مناقشتها حتى، واثارة احتمال الخلاف فيها.

وهو ـ كما ذكرنا في مدخل البحث هذا ـ يرى ان التاريخ الاسلامي أدق تاريخ وأشمل تاريخ لاشتماله على الكثير من الروايات الصحيحة، ولكن في الوقت نفسه وفي فقرات أخرى من كتابه وكتب أخرى ينسى ذلك ويقول: ان الروايات والأخبار

الضعيفة والمراسل لا يمكن إهمالها لأن ذلك سيؤول الى تضييع التاريخ ولا يبقى منه شيء!

هذا التناقض المنهجي يدفع السيد مرتضى دفعاً شديدً إلى التهافت ويقسره على الوقوع في التناقض، فضلاً عن تشويه أبحاثه ونتائجها، التي ربما لو احترم المنهج العلمي لتوفر على الشيء الكثير والمتوازن.

وربما كان السبب في تناقضه وتهافته في هذا الكتاب - تحديداً - هو محاولة تحشيده للنصوص بدافع اثبات دعاواه الكبيرة من دون الالتفات إلى دلالات الأخبار حتى، أو فحص النصوص بشكل عام، فضلاً عن آرائه المتناقضة.

وكشاهد على تناقضه فانه يسوق الحجج تلو الحجج على ان قضية ضرب الزهراء(ع) قضية متصلة بالخلافة ولا يمكن التفكيك بينهما، وليست قضية شخصية تماماً كقضية فدك التي هي الأخرى ليست قضية شخصية يقول: [ان الزهراء لا تعتبر ضربها ولا تعتبر أيضاً مسألة فدك مسألة شخصية] (ج١/ ٢٩٧)، ولكنه في مقام رد اعتراض الشيخ كاشف وغيره على قضية ضرب الزهراء(ع) وذلك لعدم ورود ما يؤكد احتجاجها بذلك في مجلس أبي بكر أو حديثها مع الأنصار أو نساء الأنصار، يرى العكس تماماً حيث يرى ان الاحتجاج بضربها سيؤدي الى

تحويل النزاع من نزاع على الخلافة والامامة الى نزاع شخصي، وهذا التحويل ـ على حد تعبيره ـ هو أعظم هدية تقدمها الزهراء اليهم [١/ ٢٠١].

ويجب أن أنوّه إلى أنه في سبيل ردّ الاعتراض المشار اليه يتخبط خبط عشواء ويلتمس كل الحجج الاستحسانية التي لا يرتضيها لو صدرت عن غيره.

بل أكثر من ذلك فانه يقول: [ان مخالفتهم لأمر الله ولأمر رسول الله(ص) هي الأهم والأولى بالتذكير بها لأنها هي المعيار والمقياس للحق والباطل. أما الجراح الشخصية والآلام الروحية فيمكن حل عقدتها ببعض من الكلام المعسول] [انظر ج١/ ٢٠٤].

وهنا يبدو التناقض واضحاً فاذا كان ضرب الزهراء ليس قضية شخصية تماماً كما هي قضية فدك، بل أن ضرب الزهراء أعظم من فدك، لأن ضربها يعني انتهاك قدسيتها، وفدك مسألة [مال]، خاصة وأنّ السيد مرتضى نفسه استبعد صدور بعض ما يروى عن الزهراء وهو قولها لعلي: [.. اشتملت شملة الجنين وقعدت حجرة الضنين.. وهذا ابن أبي قحافة يبتزني نحلة أبي وبلغة ابنيّ] وذلك لعدة أسباب منها: ان قولها يكشف عن اهتمامها بالمال وهو لا ينسجم مع زهدها [ج١/ ٢٩٦] وهنا يمكن أن

نتساءل فنقول: اذا كانت مسألة ضرب الزهراء(ع) مسألة على حدّ مسألة فدك فلماذا احتجت الزهراء على أبي بكر بمصادرتها ولم تحتج بضربها، واذا كان الاحتجاج بالضرب يساعد أبا بكر وعمر وحزبهما على تصوير النزاع وتحويله إلى مسألة شخصية، فان الاحتجاج بفدك أولى بمساعدتهما على تحويل النزاع الى مسألة شخصية، لأنها مسألة مال وأملاك.

هذا مضافاً إلى أن قوله: [ان مخالفتهم لأمر الله ولأمر رسول الله(ص) هي الأهم والأولى بالتذكير..] كما هو منقول أعلاه ليس صحيحاً، لأن الروايات جعلت ـ مع ذلك ـ إغضاب فاطمة(ع) والحاق الأذى بها هو المعيار والمقياس لمعرفة الحق والباطل. وهذا ما يفسر محاولة عمر وأبي بكر ارضاء الزهراء بأية طريقة، وندم أبي بكر وهو على فراش الموت مما فعل.

ومن تناقضات السيد مرتضى التي تورّط فيها مناقشته القول باستبعاد ضرب الزهراء(ع) لعلو مقامها عند الناس وعند الصحابة، وحاول السيد مرتضى أن يثبت ان هذا الاستبعاد ليس في محله ولا شاهد له، ولذلك حاول أن يقسم الناس في المدينة الى فرقاء ثلاثة، فريق لا يمنعه شيء من الاقدام على الضرب، وفريق يكنّ شيئاً من الحب وغير مستعد للتضحية، وفريق يكن الحب والاحترام وهو مستعد للتضحية. وفي ضوء هذا التقسيم

تساءل السيد مرتضى عن الفريق المهاجم فقال: [وبهذا فقد أصبح واضحاً: ان ليس ثمة ما يدل على ان المهاجمين كانوا هم الفريق الذي يحب الزهراء(ع) دون الفريق الثالث أو الثاني، بل انا نرى في فعلهم وهجومهم وممارساتهم دلالة ظاهرة على انهم هم الفريق الذي لا يحترمها بل ويبغضها.. **وإن كانوا يحاولون عدم الجهر بهذا البغض في سائر أحوالهم سياسة منهم ومداراة للناس لكي** لا تسبب ذلك في المزيد من ميلهم إلى آل علي(ع)..]ج١/ ٢٢٢.

هنا أُذكِّر ان استبعاد ضرب الزهراء(ع) لجلالة قدرها وموقعها لا يعني أنَّ الجميع يحترمها فعلاً بل يكفي أنها تفرض احترامها بحيث لا يمكن انتهاك هذه الحرمة بسهولة على مرأى ومسمع منهم وبشكل سافر وبطريقة مذلة كما نقله السيد مرتضى في بعض الروايات التي ضمّنها كتابه. والسيد مرتضى نفسه لم يستبعد ذلك كلية بل أكد انَّ الفريق المهاجم وان كان يبغض الزهراء ولا يحترمها فانه يحاول عدم الجهر بهذا البغض، وهذا كاف لاثبات الاستبعاد لأنه لا يتوقف على الحب الحقيقي.

وقد عقد فصلاً طويلاً لمناقشة هذا الاستبعاد وحاول أن ينظّر لحادثة الضرب بناء على عدم احترام القوم للزهراء(ع) بحوادث أخرى، منها عدم احترام القوم لرسول الله(ص) وان عمر قال

مقالته المشهورة: ان النبي ليهجر ونحو ذلك ولم يسمع ولم يقرأ أن أحداً ممن كان حاضراً أو غائباً أعترض عليه أو حتى أبدى تذمره وانزعاجه من ذلك، كما انه نظّر بما لاقاه الحسين(ع) وانتهاك حرمته [ج١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨].

وتعليقاً على قول البعض ان هناك من اعترض على عمر يوم هجومهم على الدار وقال: انّ فيها فاطمة قال: [من الذي قال: ان الذين اعترضوا على عمرهم نفس المهاجمين؟! وما الدليل على ذلك..] ج١/ ٢٢٤.

وتعليقاً على ملاحظات السيد جعفر مرتضى يمكن أن نقول: ان ما ذكره من عدم احترام الرسول(ص) وعدم سماعه لمن تذمر وانزعج في مجلس رسول الله وقد طلب منه الكتف والدواة، فانّ الروايات تصرّح بأن الضجيج علا وكثر، وفي بعض الروايات: فتلاوموا.. وهو ظاهر في اختلاف الناس.

أما تنظيره بما حدث للحسين(ع) فالأمر مختلف تماماً وهو قياس مع الفارق بالوجدان مع ان المنطق التاريخي وطبيعة الأشياء تقتضي الفرق.

أما تساؤله عن الدليل في كون القائل: [انّ فيها فاطمة] من المهاجمين فهذا مما لا يتوقف عليه الاستبعاد وانما فرض استبعاد ضرب الزهراء يتوقف على احتمال بقاء مجموعة من

الناس على احترامهم للزهراء(ع) وهذا ما لم ينكره السيد مرتضى العاملي، وان ذلك يفرض جواً ضاغطاً يمنع حتى أعداء الزهراء(ع) من الاعتداء عليها بشكل سافر كما تصوره الروايات.

ولو سلّمنا اعتراضه فإنَّ السيد مرتضى ناقض نفسه بهذا التساؤل لأنه نقل من الروايات ما يؤكد ان في المهاجمين من كان يحترم الزهراء.

ـ[عن السجاد(ع): . . . فقام عمر فقال: انطلقوا بنا الى هذا الرجل ـ يعني علياً ـ حتى نجيء إليه. فمضى اليه جماعة، فضربوا الباب فلما سمع علي(ع) أصواتهم لم يتكلم وتكلمت امرأة فقالت: من هؤلاء. فقالوا: قولي لعلي: يخرج ويبايع فرفعت فاطمة(ع) صوتها فقالت: يا رسول الله ما لقينا من أبي بكر وعمر بعدك **فلما سمعوا صوتها بكى كثير ممن كان معه ثم انصرفوا**، وثبت عمر في ناس معه، فأخرجوه وانطلقوا به إلى أبي بكر]. ج٢/ ٥٢ـ٥٣.

ـ[عن كتاب سليم بن قيس: . . . فقال عمر: اذهبوا فإن أذن لكم وإلاّ فادخلوا عليه بغير إذن، فانطلقوا فاستأذنوا فقالت فاطمة(ع): (أُحرِّج عليكم أن تدخلوا عليَّ بيتي بغير اذن **فرجعوا وثبت قنفذ الملعون. فقالوا: ان فاطمة قالت كذا وكذا، فتحرَّجنا أن ندخل بيتها بغير إذن**]. ج٢/ ١٥٤.

ـ [. . فقيل له: إنّ فيه فاطمة بنت رسول الله(ص) وفيه الحسن والحسين ولدي رسول الله(ص) وآثار رسول الله(ص) فيه، **وأنكر الناس ذلك من قوله، فلما عرف انكارهم قال: ما بالكم، أتروني فعلت ذلك؟ انما أردت التهويل. .**] ج٢/ ١٧٩ وأشير ان السيد مرتضى نقل ذلك من كتاب (الاحتجاج) المعتبر عنده جداً!!

ـ[في حديث عمر وهو يتحدث عن جنايته. . فيقول: . . . وجمعت جمعاً كثيراً لا مكاثرة للعلي ولكن ليشتدَّ بهم قلبي وجئت ـ وهو محاصر ـ فاستخرجته من داره الى أن قال: وأبو بكر يقول: ويلك يا عمر: ما الذي صنعت بفاطمة] ٢/ ١٨٢.

ـ[وعن ابن قتيبة في رواية طويلة: . . ثم قام عمر فمشى معه جماعة حتى أتوا باب فاطمة فدقا الباب فلما سمعت أصواتهم نادت بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله، ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة؟ فلما **سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين، وكادت قلوبهم تنصدع وأكبادهم تنفطر**. . وبقي عمر ومعه قوم فأخرجوا علياً فمضوا به إلى أبي بكر فقالوا: بايع. . وأبو بكر ساكت لا يتكلم فقال له عمر: ألا تأمر فيه بأمرك؟ فقال: **لا أُكرهه علي شيء ما كانت فاطمة الى جنبه. .**] ٢/ ٢١٣ وما بعد.

ـ [عن كتاب سليم بن قيس . . قال قلت لسلمان (الفارسي) : أدَخَلوا على فاطمة(ع) بغير إذن؟ قال : اي والله وما عليها من خمار فنادت : واأبتاه وارسول الله ، يا أبتاه فلبئس ما خلّفك أبو بكر وعمر وعيناك لم تتفقأ في قبرك ، ـ تنادى بأعلى صوتها ـ فلقد رأيت أبا بكر ومن حوله يبكون (وينتحبون) ما فيهم إلاّ باكٍ غير عمر وخالد بن الوليد والمغيرة بن شعبة . .] ٢/ ١٥٦ .

ولا أدري لماذا يستهجن السيد مرتضى العاملي على الآخرين قولهم أنّ هناك احتراماً ما للزهراء (ع) ومقاماً خاصاً في قلوب الناس ، وهو نفسه يقول بذلك بصدد حديثه عن بيت الأحزان فيقول : [. . . فلم يكن من السهل أن يقبل الناس باخراج الزهراء من بيتها ، ومنعها من اظهار الحزن ومن الجهر بالمظلومية . .] ج١/ ٣٤٢ . وأين كان هؤلاء الذين لا يسهل عليهم ذلك ولا يهون يوم حدث الهجوم على بيت الزهراء؟ !

ولعل الأكثر طرافة في تناقضات السيد مرتضى قوله: [ويلاحظ ان الأئمة عليهم السلام لم يتصدوا لتعريف شيعتهم موضع قبرها عليها السلام، كما كان الحال بالنسبة لأمير المؤمنين الذي أظهر الإمام الصادق قبره كما هو معلوم، وكذا الحال بالنسبة لسائر الأئمة حيث عرفوا شيعتهم بمواضع قبورهم، باستثناء الزهراء(ع)، بل ان شيعة أهل البيت أيضاً

الذين حضروا تشييع الجنازة والدفن مثل عمار وأبي ذر وسلمان والعباس، وعقيل، وغيرهم لم يدلّوا أحداً على قبرها، وفاء لها وحباً بها. .] مأساة ج١/ ٢٥٢.

وقبل أن أشير إلى تناقضه مع نفسه لا يسعني إلا أن أظهر الأسف واللوعة تجاه بحثٍ كان يفترض فيه أن يكون علمياً، ومحققاً! وإلاّ كيف ساغ لمؤلف كالسيد العاملي أن يكون محققاً ويكتب ما كتب وهو لم يطلع على روايات أهل البيت(ع) وينفي تبعاً لذلك تصدي أئمة بيت العصمة لتعريف شيعتهم قبر السيدة الزهراء(ع).

وإلى القارىء ما رواه العلامة المجلسي في كتاب [المزار] من موسوعته [بحار الأنوار] حيث عَنْوَنَ لهذه الروايات بقوله: (زيارة فاطمة صلوات الله عليها وموضع قبرها).

ـ عن البزنطي قال: سألت الرضا(ع) عن قبر فاطمة(ع) فقال: دفنت في بيتها فلما زادت بنو أمية في المسجد صارت في المسجد. [بحار ج١٠٠/ ص١٩١].

ـ عن البزنطي قال: سألت الرضا(ع) عن فاطمة بنت رسول الله(ص) أي مكان دفنت؟ فقال: سأل رجل جعفراً عن هذه المسألة وعيسى بن موسى حاضر فقال له عيسى: دفنت في البقيع فقال الرجل: ما تقول؟ فقال: قد قال لك، فقلت له:

أصلحك الله ما أنا وعيسى بن موسى؟ أخبرني عن آبائك! فقال: دفنت في بيتها. [بحار ج١٠٠/ ١٩٢].

ـ عن أبي عبد الله(ع) قال: قال رسول الله(ص) ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على ترعة من ترع الجنة، لأن قبر فاطمة(ع) بين قبره ومنبره، قبرها روضة من رياض الجنة واليه ترعة من ترع الجنة.

ـ عن الهمداني قال كتبت لمولانا علي بن محمد الهادي(ع): إنْ رأيت أن تخبرني عن بيت أمك فاطمة أهي في طيبة، أو كما يقول الناس في البقيع؟ فكتب: هي مع جدي صلوات الله عليه وآله.

ذكر جامع كتاب المسائل وأجوبتها من الأئمة(ع) تعقيباً على هذه الرواية: قلت أنا: وهذا النص كاف في أنها مع النبي(ص).. [بحار ج١٠٠/١٩٨]. وقال الشيخ الطوسي: الأصوب أنها مدفونة في دارها أو في الروضة. [بحارالأنوار ج٤٣/ ١٨٥].

وقال ابن بابويه: . . . والصحيح عندي أنها دفنت في بيتها فلما زاد بنو أمية في المسجد صارت في المسجد. [بحار ٤٣/ ١٨٧].

وقال الصدوق في (من لا يحضره الفقيه) بعد ذكره لاختلاف الروايات في موضع قبرها(ع): [. . . ومنهم من روى أنها دفنت في بيتها فلما زادت بنو أمية في المسجد صارت في المسجد، وهذا هو الصحيح عندي وأني لما حججت بيت الله الحرام كان رجوعي على المدينة بتوفيق الله تعالى ذكره فلما فرغت من زيارة رسول الله(ص) قصدت إلى بيت فاطمة(ع) وهو من الاسطوانة التي تدخل اليها من مقام جبرئيل الى مؤخرة الحظيرة التي فيها النبي(ص) فقمت عند الحظيرة ويساري اليها وجعلت ظهري الى القبلة واستقبلتها بوجهي وأنا على غسل وقلت: السلام عليك يا بنت رسول الله. .] (بحار ج١٠٠/ ١٩٦).

وقال في معاني الأخبار: والصحيح عندي في موضع قبر فاطمة(ع) ما رواه أبي عن محمد العطار. بحار ج١٠٠/ ١٩٢ يعني برواية العطار ما ذكرناه عن البزنطي عن الرضا(ع). وبكلمة أخرى الرواية التي صدَّرنا بها الحديث عن قبر فاطمة(ع).

وقال المجلسي: [الأظهر أنها صلوات الله عليها مدفونة في بيتها. .] بحار ج١٠٠/ ١٩٣، وقال أيضاً: [قد بينا في كتاب المزار أنّ الأصح أنها مدفونة في بيتها. .] بحار ج٤٣/ ١٨٨.

وقال الأربلي في كشف الغمة: [قلت الظاهر والمشهور مما

نقله الناس وأرباب التواريخ والسير أنها(ع) دفنت بالبقيع] بحار ج٤٣/ ١٨٧ .

وهو خلاف ما عليه أعاظم فقهاء الشيعة. وقد بيَّناه. قال الشيخ الطوسي في التهذيب: [.. وأما من قال أنها دفنت في البقيع فبعيد عن الصواب] بحار ج١٠٠/ ١٩٢ .

هذا من جهة الروايات والأخبار عن بيت العصمة(ع) وأقوال العلماء في قبر فاطمة(ع) وقد أتينا على ذكر بعضه للتدليل على توهم السيد مرتضى العاملي وتنكّره لأخبار الأئمة من أهل البيت(ع)، ولأقوال أكابر علماء الامامية.

على أنه يناقض نفسه في كتاب آخر صدر له قبل عدة سنوات قال فيه: [.. وهذا يعني أن ما بين الحجرة التي فيها القبر الشريف وباب النبي(ص) كان **من بيت فاطمة(ع) وحيث دفنت**. **ويدل عليه أنها دفنت عليها السلام داخل مقصورة الحجرة** من خلفها، أي تماماً حيث كانت عائشة مقيمة بعدأن ضربت الجدار على القبور التي كانت مكشوفة لكل أحد]. [راجع كتابه - دراسات وبحوث في التاريخ والاسلام ج١/ ١٧٨ - ط٢/ ١٩٩٣ مركز الجواد/ بيروت].

ولا ينقضي تناقض السيد مرتضى العاملي - لو أردت المزيد -

فهو يرى الرأي ثم يرى خلافه بل نقيضه، وهو يروي الرواية ثم يسوق خلافها.

ومن طريف ما يرويه عن علي(ع) وهو يقاد والحبل في عنقه [٢/ ١٦١] ويصرُّ على ذلك في مواطن أخرى، وهو لا يسيء برأيه لعلي وذلك لوصيةٍ كان رسول الله(ص) أوصاه بها. وبنى على ذلك عدم مواجهة الإمام علي(ع) للمهاجمين دار الزهراء(ع)، ولكنه في موضع آخر يروي أنَّ علياً أنجد الزهراء(ع) ولكن المهاجرين فروا من بين يديه [ج١/ ٢٩٩] وفي موضع آخر يقول أن الزبير هو وحده الذي لم يحتمل فأخذ السيف وواجه القوم [١/ ٢٩١] لتخليص علي(ع)، ويظهر منه أنَّ علياً لم يواجه التزاماً بوصية رسول الله(ص).

ولكنه يروي في موضع آخر خلاف ذلك تماماً حيث يحشِّد الروايات التي تؤكد مواجهة علي للمهاجمين وخاصة عمر بن الخطاب، وأنه أخذ بتلابيب عمر ثم نتره فصرعه ووجأ أنفه ورقبته وهمَّ بقتله. ولكن للأمانة يقول أنه(ع) تذكر وصية رسول الله(ص) فكف عنه [٢/ ١٥٥] وفي نص آخر أن خالد بن الوليد سلَّ سيفه لضرب فاطمة(ع) فحمل عليه (علي) بسيفه فأقسم على علي(ع) فكف [٢/ ١٦٥] ويظهر ان امتناع علي هذه المرة لا لوصية رسول الله بل لقسم خالد بن الوليد وتوسله.

ولكننا استطراداً نقول: بغض النظر عمّا في هذه الروايات من أمور ربما تبدو غريبة، هل يلتزم السيد جعفر مرتضى بجواز السهو على المعصوم، وخاصة وصية تتعلق بمستقبل الأمة الاسلامية؟! ربما يميل السيد مرتضى إلى الرأي القائل بذلك! وأحسب أن السيد مرتضى لو عثر على هذه الرواية في كتاب ما أو بحثٍ ما لقامت قيامته منادياً بالويل والثبور، انطلاقاً من تكليفه الشرعي للدفاع عن مقام الامامة والعصمة وتنزيهها عمّا لا يليق!

على أنه ينقل روايات تخالف ما نقله أولاً، وعن سليم بن قيس الهلالي نفسه [. . فانتهوا بعلي(ع) إلى أبي بكر وهو يقول: أما والله لو قد وقع سيفي في يدي لعلمتم أنكم لن تصلوا إلى هذا أبداً. .] ٢/ ١٥٦.

وقوله(ع): [. . . لو استمكنت من أربعين رجلاً يوم فتش البيت، يعني بيت فاطمة] ٢/ ١٩٤.

إنّ هذا الخليط غير المتجانس من الروايات أوقع السيد مرتضى في تناقض مرير، هذا إلى جانب ما عليه منهج السيد مرتضى ودخوله البحث بأحكام مسبقة، ويبدو في أكثر أحيانه كحاطب ليل!

ولذلك لم ينس السيد مرتضى أن يذكِّر القارىء برواية سيئة

ـ وليته لم يذكر بها ـ رواها الزبير بن بكار وهو معروف بنصبه وعداوته لأهل البيت(ع) والتقليل من شأن علي(ع). وقد صوَّرت هذه الرواية علياً بأبشع صورة من الضعف والذل، وقد انهال عليه عثمان بن عفان يضربه بقضيبه لا يرد علي(ع) يده حتى قضى عثمان حاجته! [ج١/ ٢٧٠].

ولا أجدني بحاجة الى التعليق على هذه الرواية وأترك للقارىء تحديد موقفه، وقد امتلأت كتب التاريخ والأدب ببطولة علي(ع) وشجاعته وهيبته، ولماذا لم يرد عليه عليه(ع) وقد حفظ لنا التاريخ وبالتحديد ما كان عليه علي(ع) مع عثمان من حزمٍ أيام الفتنة، وقد ضرب عثمان عمار بن ياسر فقامت المدينة وضجَّ الصحابة!

لم تكن هذه الإساءة اليتيمة لعلي(ع) التي سجلها السيد مرتضى العاملي فقد سجل أمثالها، وقد أشرنا إلى اسطورة خطبة علي(ع) ابنة أبي جهل!!

-٦-

لغة الاتهام

تسود لغة الكتاب لغة مشبعة بالاتهام والادِّعاء وتوزيع الشتائم، وان كان يحاول السيد مرتضى أن يخففها تارة أو يدَّعي التزام الموضوعية تارة أخرى.

ولا أُريد أن أدخل في التفاصيل تعالياً على هذه اللغة، أو على الأقل من باب حسن الظن بالكاتب السيد مرتضى العاملي. انما أسوق فقط شاهداً واحداً على ذلك.

يقول في ردِّه إظهار فاطمة بصورة المرأة التي تبالغ في الجزع: [.. ولكن الحاقدين والموتورين قد حاولوا تصوير فاطمة(ع) بصورة المرأة الجازعة التي تدعو بالويل وتقيم النوائح ويصل بها الجزع حداً تقتل ولدها وتسقط جنينها، حتى لقد روى أنها ما زالت بعد أبيها رسول الله(ص) معصبة الرأس ناحلة الجسم منهدّة الركن باكية العين محترقة القلب يغشى عليها ساعة بعد ساعة..] مأساة ٢/ ١٤٦.

وربما نشاطر السيد مرتضى العاملي الرأي في عدم دقة هذه الصورة التي صيغت للزهراء(ع) في الروايات وتوارثها المسلمون، ولكننا لا نشاطره الرأي في المبالغة في الاتهام ورمي الآخرين في الحقد ونصب العداوة لآل البيت(ع) لمجرد ذلك وان اختلفنا معهم. لأن مثل هذه الروايات وردت في كتاب (سُليم بن قيس الهلالي) وهو معتبر جداً عند السيد مرتضى العاملي وسليم أيضاً، حيث روى انها نحل جسمها بعد وفاة رسول الله(ص) وبدت عليها آثار الضعف وذلك قبل تعرضها للأذى من قبل المهاجمين [انظر مأساة الزهراء ج٢/ ١٦٤].

وقد نقل الشيخ الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه) [انه لما قبض النبي(ص) امتنع بلال من الآذان، قال: لا أُؤذن لأحد بعد رسول الله(ص) وان فاطمة(ع) قالت ذات يوم: اني أشتهي أن أسمع صوت مؤذن أبي(ص) بالآذان، فبلغ ذلك بلالاً فأخذ بالأذان. . فلما بلغ إلى قوله: أشهد ان محمداً رسول الله شهقت فاطمة(ع) وسقطت لوجهها وغشي عليها. .) بحار ج٤٣/ ١٥٧.

ونقل هذه الروايات العلامة المجلسي، خاصة تلك الرواية الطويلة عن فضة والتي ورد فيها لـ(بيت الأحزان) ذكر وحديث،

وهو ما بنى عليها السيد مرتضى العاملي بعض استنتاجاته وان كان أشار إلى أصله وانه لم يؤخذ من أصل يُعوَّل عليه كما ذكره ونبّه عليه العلامة المجلسي.

مرة أخرى أقول: كان يكفي السيد مرتضى العاملي أن يلاحظ ويتحفظ على بعض الروايات ـ وهو لا يتحفظ في الغالب إلاّ إذا راق له ذلك ـ خشية الوقوع في مزالق الاتهام الكيفي والخروج على أصول البحث العلمي.

انّ لغة الاتهام هذه هي التي دفعت السيد مرتضى لئن يتمترس أمام خصومه بطريقة غير عقلائية، وهو يوزع اتهامه هنا وهناك، بل ويتبنى إصدار فتاوى لاستبعاد البعض من المذهب، مع أنه لا هو أهل لها ولا هي من اختصاصه.

والغريب في منهج السيد مرتضى العامل أنه يبني نتائج أبحاثه على وقائع ومناقشات غير مسلّمة، وطالما بنى على التشكيك بهذا أو ذاك لمجرد انه شكك أو تحفَّظ على كتاب (سليم بن قيس الهلال) أو كتاب (الاختصاص)، مع أنا نعلم ان الجدل قائم بين العلماء حول هذه الكتب وغيرها وذلك بغية توثيق مصادر الروايات والأخبار، ولذلك نفى الشيخ المفيد صحة كتاب سُليم بن قيس وكذلك الشهيد الثاني، ولم يطعن أحد في مدى

اخلاصهم للمذهب وعقيدة أهل البيت، وشك الشهيد الصدر وغيره في صحة نسبة كتاب (الاختصاص) للشيخ المفيد ولم يطعن أحد في مدى اخلاصه لمذهب أهل البيت(ع) وتحفظ السيد الخوئي على صحة نسبة كتاب (فقه الرضا) للإمام الرضا(ع) وقلل من قيمة كتاب (دعائم الاسلام) ولم يطعن عليه أحد في اخلاصه للمذهب، بل ان السيد الخوئي نفسه نفى أن يكون أبو بكر وعمر وفريقهما في عِداد الناصبين لترتيب آثار النصب فقيهاً عليهم، ولم يطعن عليه أحد في اخلاصه للمذهب، وأهدى الشيخ محمد مهدي شمس الدين كتابه (نظام الحكم والادارة في الاسلام) الى من أسماهم بالخلفاء الراشدين، وفيهم أبو بكر وعمر وعثمان، بل ووصف أبا بكر وعمر بالعظيمين في كتابه المذكور ولم يطعن عليه أحد في صحة انتمائه لمذهب أهل البيت(ع).

ختاماً أقول: ان الاختلاف أمر مشروع، والنقد أمر مشروع بل وواجب أيضاً في حالات، ولكن الاختلاف لا يقتضي التناحر، ولا يتوقف على توزيع الاتهامات والتشكيك بالنوايا، أو تتبع العثرات بطريقة جنونية وغير مهذبة.

وختاماً، أقول أيضاً: ان الدافع لتسجيل هذه الملاحظات

ليس هو نفي أو اثبات بعض ما وقع على السيدة الزهراء(ع) من ظلم واعتداء، وانما كتبت بدافعٍ نقدي ينحصر بالمنهج السائد في كتاب (مأساة الزهراء) للكاتب السيد جعفر مرتضى، عسى أن تسهم في تصحيح المسار النقدي السائد في أوساطنا العلمية والثقافية.

- ٧ -

هوامش أخرى

كانت لنا مجموعة ملاحظات سجلناها على كتاب (مأساة السيدة الزهراء(ع)) للسيد جعفر مرتضى، وقد أتبعناها بملاحظات أخرى عقَّبت على ردّ السيد مرتضى فيما أسماه بـ(لماذا كتاب مأساة الزهراء) والذي كتبه كمقدمة للكتاب الأم.

وسيجد القارىء هذه الملاحظات في المقدمة التي كتبت أساساً للطبعة الثالثة من (هوامش نقدية). ولم يتح للقراء ـ أو بالأحرى لمعظمهم ـ الاطلاع عليها خاصة وإنَّ المعركة ـ كما يبدو ـ قد انتهت، ووضعت الحرب أوزارها.

هكذا بدا الوضع لكاتب السطور، لأن ما سجلناه كهوامش على كتاب السيد مرتضى لا يهدف إلى مواجهة السيد مرتضى شخصياً، بقدر ما يهدف إلى تقويم منهجه، خاصة في كتابه الأخير الذي بدا فيه مختلفاً عن كتبه الأخرى أو على الأقل عن منهجه فيها. ولكن الوضع لم يكن كذلك في حقيقته، فقد ضاق صدر السيد مرتضى

بملاحظاتنا أيما ضيق، وهذا ما يبدو واضحاً في كتابه (لماذا مأساة. .) وكتاب (الفضيحة) الذي إن لم يكن من كتابته فلا أقل من أنه كتب تحت نظره ومن صنعه، والذي يعدّ فضيحة علمية حقيقية كما سيتضح ذلك للقارىء.

أما لماذا هذا الضيق فذلك لجهة إنَّ السيد مرتضى ـ كما يبدو ـ لا يستسيغ أن يسجل عليه أحد ملاحظاتٍ ما ـ كهوامش نقدية ـ خاصة وان كاتبها في سنّ أحد أبنائه، فإنه يعتبر تسجيل هذه الملاحظات بمثابة التعدي الشخصي عليه وعلى مقامه العلمي الرفيع، وهو المحقق والعلاّمة والمدقق والفائز بجائزة الجمهورية الاسلامية الايرانية! وهذا ما يبدو واضحاً في كتاب (الفضيحة).

هذا علاوة على أنَّ ملاحظاتنا ـ هوامش نقدية ـ تصدت لمشروعه الكبير في مواجهة سماحة آية الله العظمى السيد فضل الله ـ دام ظله ـ خاصة وان (هوامش نقدية) فوَّتت الفرصة عليه عندما دخل كاتب السطور المناقشة والسجال بعيداً عن الأسماء والعناوين، وبشكل مباشر إلى المضمون الذي اشتمل عليه كتاب (مأساة الزهراء)، لأنه كان يأمل أن تكون المناقشة مفتوحة وعلى أوسع نطاق وبشكل شخصي، وهذا ما يفسر الغضب الشديد على كاتب السطور وهو واننا لماذا لا نذكر ولم نذكر السيد فضل الله. (الفضيحة انظر ص ٧٦ وص ١٣٤ وص ١٣٨، ص ١٤١ وهناك

موارد كثيرة حشر فيها السيد فضل الله وفي محاولة واضحة لتصفية الحساب والثأر).

ولأجل أن يجعل السيد مرتضى المعركة شخصية مع السيد فضل الله فإنه حاول أن يوحي للقارىء ـ بل وبصراحة ـ إن كاتب السطور مجرد تابع لسماحة السيد فضل الله، ويصدر في مناقشاته للسيد جعفر مرتضى من هذا الموقع، وهذا ما يظهر في أول صفحات (الفضيحة) وهو يعرِّف بكاتب السطور: بأنه كاتب عراقي ومدير ندوة السبت في حوزة المرتضى التابعة للسيد فضل الله.

ومع كامل إعتزازي وتشرفي بهذه النسبة، فإني لا أجد السيد مرتضى إلاّ كطالب ثأر، لأنه يعرف ـ قبل غيره ـ إني كنت مع السيد جعفر مرتضى في هيئة استشارية ضمتنا مع عدد آخر من الباحثين، ومن أراد التوثق مما أقول فيكفيه أن يراجع الغلاف الداخلي لمجلة (المنهاج) في أعدادها الأولى ليكشف هذه الحقيقة.

كنت تمنيت على السيد جعفر مرتضى في المقدمة الأولى لـ(هوامش نقدية) أن يتجنب التشكيك بولائنا لأهل بيت العصمة والطهارة، وأن لا يدخل المعركة معنا بلغة الاتهام هذه كما دخلها مع السيد فضل الله، ولكن للأسف خاب ظني فيه ـ بل صدق ظني بالأحرى ـ وهو يكيل لنا الاتهام تلو الاتهام، وهو ما ضمَّنه كتاب (لماذا كتاب المأساة) وما اشتمل عليه كتاب (الفضيحة) من

اتهامات ابتداءً من تبرئة المعتدين على السيدة الزهراء الى الاساءة إليها، بل والاستهزاء بها ـ نعوذ بالله ـ إلى عشرات الاتهامات المتفرقة المبثوثة في الكتاب المشار إليه (الفضيحة).

ويكفي الإشارة إلى نص واحد، لأنه لا يخلو من مغزى كبير، قال: (على أن كل هذه المحاولات من الحسيني وغيره لتزوير الحقائق وتحريف الكلام والاتهام الباطل لن تنال من رجال نذروا أنفسهم لخدمة الاسلام وأهل البيت(ع)... ولن يلبث هذا السهم الذي أعدوه ليرموا به غيرهم أن يرتد إليهم... فتتكشف مؤامراتهم التي تريد النيل من الدين والمذهب وكل ما يرتبط بتراث أهل البيت(ع)، وببقية الله الباقية على هذه الأرض المتمثلة بصاحب العصر والزمان(عج) وبنائبه الامام القائد الخامنئي المفدى) الفضيحة ص ١٩٥.

والنص كما يبدو معبأ بلغة تحريضية واضحة لا تحتاج إلى تعليق! وربما تكون أخف اتهاماته إننا كتبنا (هوامش) بدافع الارتزاق وإننا قبضنا ثمناً عالياً (ص ٢٤) في مقابله، في وقت لم يحصل كاتب السطور من جميع ما طبع له من كتب (خمسة كتب) إلاّ على عدد محدود من النسخ لا تعادل مبلغاً يكفي لإعاشة السيد مرتضى لأقل من نصف شهر.

ولا أدري هل يقبل السيد مرتضى أن نتهمه بأنه يقبض أموالاً باهظة.

وقد أسس للسيد جعفر مركز للدراسات ودار للنشر، وقد صدر عنهما كتابه (مأساة الزهراء) وكتابه (لماذا مأساة..) وكتابه (خلفيات كتاب مأساة الزهراء) وكتاب (الفضيحة)..؟

على أن مرتضى كثير التناقض، ففي الوقت الذي يتهمنا بأننا بصدد تبرئة أعداء أهل البيت(ع) فإنه يعترف بأننا لا نبرّىء هؤلاء القوم (الفضيحة ص ١٥٥ وص ٢٠٧).

وفي الوقت الذي يعدّنا في الجاهلين! (هكذا) وإن (هوامش لا تشتمل على أي إشكال علمي، وإنه لم يناقش (الهوامش) إلاّ لكشف الأباطيل والتحريف و... فإنه يعترف أننا في جملة العلماء، بل وفي جملة من له (مباني). وهذه الكلمة الأخيرة ذات مدلول كبير، إذ لا يكون للباحث والعالم مبانٍ إلاّ إذا بلغ درجة عالية من المعرفة والعلم (الفضيحة ص ١٠٧ وص ٩٧).

وفي الوقت الذي يدعي إن الكتاب (هوامش) أُلف بإشارة من السيد فضل الله، يعود فيقول إن السيد فضل الله هو الذي كتب (هوامش) أو هو الذي أملاه على كاتب السطور، ثم يقول أنه راجع

الكتاب وخفف من لهجته. . . (ص ١٦٦ وص ٢٢٧ وص ٨ وص٧٢. .).

لمن الكتاب:

لا يهمنا ـ كثيراً ـ لمن كتاب (الفضيحة) الذي صدر أخيراً في محاولة للردّ على (هوامش نقدية)، وسنناقش المضمون والمقولات التي اشتمل عليها الكتاب، ونعلق على ما يستحق التعليق، دون أن ندخل في المهاترات والردّ بالمثل، على الأقل احتراماً لأنفسنا وصيانة لها من الوقوع في هذا المستنقع.

ولولا تزامن صدوره مع الإعداد للطبعة الرابعة من (هوامش نقدية) لما كان لنا عليه تعليق، لأنه ليس إلاّ تكراراً لما اشتمل عليه كتاب (مأساة الزهراء(ع)) وإن كان كتاب (الفضيحة) أفضل من (المأساة) بعد أن أُخذ بالاعتبار ملاحظاتنا، وقد درس الموضوع أحياناً بشكل أفضل غير أن الوقت قد فات كما يبدو، لأن السيد جعفر مرتضى قد تورط في عدد من القضايا كان من الصعب التنازل عنها، كما إن كتاب (الفضيحة) نفسه اشتمل على مقولات غير دقيقة سنشير إليها.

وينبغي أن أشير إلى إني لم أشعر بالضيق مما كُتب في (الفضيحة)، حتى الشتائم والسباب والاتهام، فقد لُعن من على المنابر سيد المتقين وإمامهم، وقد شتم من هو أكثر العلماء إخلاصاً

للتشيع، ومنهم السيد محسن الأمين (قدس سره) إلى درجة معها كُتِبَ فيه من الهجاء ما قل نظيره. ومن ذلك ما قاله السيد صالح الحلي ـ رحمه الله وغفر له ـ:

يــــا راكبــــاً أمـــا مـــررت بجلّـــق
فـــابصـــق بـــوجـــه أمينهـــا المتـــزنـــدق

و(جلّق) دمشق، وأمينها يعني به السيد الأمين (طاب ثراه). وقال آخر يهجو السيد الأمين:

ذريـــــة الـــــزهـــــراء إن عـــــددت
يـــومـــاً لتحصـــي النـــاس فيهـــا الثنـــا
فـــــلا تعـــــدو محسنـــــاً منهـــــم
لأنهـــــا قـــــد أسقطـــــت مُحسنـــــا

وقد نسبت هذه الأبيات إلى الشاعر السيد رضا الهندي ـ رحمه الله ـ ولكن يعلق في ذهني عن الخليلي في كتابه (هكذا عرفتهم) إنه: سأل السيد رضا الهندي نفسه عن مدى صحة نسبة هذه الأبيات إليه فنفى ذلك، وقال له فيما قال: من أنا لأقول ذلك بحق السيد الأمين.

وأين السيد الأمين وذكره الحسن وأين شاتموه، ومن بقي اليوم ومن قد نُسي!.

ومهما يكن من أمر، فلا يهمنا إن كان الكتاب للسيد جعفر العاملي أو لغيره من الأسماء المستعارة أو غيرها، غير إني كنت أتمنى على السيد العاملي أن يجد في نفسه الشجاعة الكافية للإعلان عن اسمه، خاصة وإن أسلوب الكتاب هو أسلوبه، ولغته لغته، وأفكاره أفكاره، والشتائم شتائمه، والأخلاق أخلاقه. . . ودار النشر داره، والتي نشرت وطبعت كتبه السابقة، ولم يعرف لهذا الاسم حظ من الكتابة والعلم ولا دربة أو خبرة في هذا الميدان.

ومع ذلك فقد نسي السيد جعفر مرتضى نفسه في عدة مواضع، ولذلك بدلاً من أن يكتب بقلم (محمد مرتضى) كتب في هذه المواضع بقلم السيد جعفر مرتضى نفسه. ومن هذه العبارات:

قوله: (ومع هذا بتنا لا نعرف مراد السيد الحسيني؟ فإذا ذكرنا مصادر الروايات والأقوال سماه تحشيداً للنصوص وإذا فاتنا ذكر المصدر إتهمنا بما رأيت. فلا حول ولا قوة إلا بالله) الفضيحة ص ١٢١.

وقد جاء هذا المقطع تعليقاً منه على ملاحظاتنا بصدد عدم ذكره - في كتابه المأساة - لمصدر الرواية بصدد خطبة علي(ع) إبنة أبي جهل، إذ ترك الهامش خلواً من الاشارة الى المصادر، فنسي السيد مرتضى إنه يكتب بقلم محمد مرتضى الذي كان ينبغي أن يقول (ومع هذا بتنا لا نعرف مراد السيد الحسيني؟ فإذا ذكر العلامة المحقق

ـ طبعاً كعادته ـ مصادر الروايات والأقوال سماه تحشيداً للنصوص، وإذا فاته فإن المصدر إتهمه بما رأيت. .) ولا يهم فالجواد يكبو!.

وقوله: (وإذا كان السيد الحسيني يميل إلى مذهب غير مذهب أهل البيت ويقف في الجهة المقابلة لبيت فاطمة(ع) فلماذا لا يعلن ذلك صراحة لنخاطبه بأدلة أخرى)؟!! ص ٨٩.

على أن هذا التقسيم لصفوف أبناء الطائفة والمذهب ليس جديداً، فقد أطلق على السيد الأمين ومن أيده وانتصر له من المراجع و الفقهاء الحزب الأموي وسمّوهم الأمويين! وبذلك تعرف مدى دقة كلام السيد مرتضى!.

ملامح عامة:

١ ـ إن كتاب (الفضيحة) ـ كما قلنا ـ جاء ثأراً وتصفية للحساب، وبدرجة أساسية من سماحة السيد فضل الله نفسه، في محاولة للترويح عن النفس وإرضاء لغريزة الانتقام، وهذا ما يفسر تصاعد اللهجة الاتهامية ضد السيد فضل الله وبشكل مباشر وصريح، وشجع على ذلك إنه كتب باسمٍ يمكن إنكار نسبة الكتاب إلى السيد جعفر مرتضى ونفي تلك النسبة.

ولم يخف مرتضى ذلك فقد صرح أن الهدف من الردّ على

(هوامش نقدية) هو الرد على السيد فضل الله نفسه. (الفضيحة ص ٨).

٢ ـ لقد اشتمل الكتاب على جملة كبيرة من الشتائم والسُباب والاتهام بل والتحريض لا يشتمل عليها كتاب، وقد برَّر السيد مرتضى ذلك بأنه يعمل بالمبدأ الاسلامي (السن بالسن..) ولا نجدنا مضطرين للرد بالمثل، لكن نود الإشارة إلى أمرين:

الأول: ومع إننا احتفظنا للسيد جعفر مرتضى في مقدمة الكتاب بحق الاحترام وأسميناه بالأخ العلاَّمة... (وهو ما لم يُشر إليه مرتضى في المعجم الذي أعده لما أسماه بالشتائم) فإنّ بعض العبارات التي يشم منها الحدَّة ليست إلاّ رداً على حدته وشتائمه التي اشتمل عليها كتابه (مأساة الزهراء(ع)) وإن ادعى مرتضى خلو كتاب (المأساة) منها، حيث نفى ذلك أصلاً (الفضيحة ص ١٨ وص٦١ وص٢٢٥ وص٢٢٦) وقد نفى ذلك من باب التحدي أيضاً. بل أنه علَّل عدم ذكرنا شتائمه، لعدم وجود مثل هذه الشتائم والاتهامات، فيما علّلناه بالترفع عن تتبع عثراته وشتائمه، ولكنه ـ للأسف ـ يضطرنا لتقديم جملة منها، إن في كتابه (مأساة الزهراء(ع)) أو في كتاب (الفضيحة) الذي يكفي فيه عنوانه. وشتائمه واتهاماته في كتابه (المأساة) طالت من كان يخاطبه السيد جعفر مرتضى نفسه بحجة الاسلام وآية الله.. (أعني به السيد فضل الله). ويكفي أن

نحيل القارىء على ما نشره السيد مرتضى من رسائله إلى السيد فضل الله، وهي تحمل هذا الخطاب في خاتمة كتاب (الفضحية) ـ وربما سيتنبه السيد مرتضى الى ذلك فيحذفها من الطبعات القادمة!.

وإذا كان كتابه (المأساة) مليئاً ومشبعاً بهذه اللغة كما قلنا في الهوامش، وهو ما نفاه مرتضى في (الفضيحة)، فالبادي أظلم، وهو يتحمل وزر هذه اللغة وهذا المنهج. على أن السيد العاملي تجاوز إلى ما لا تعرفه الاوساط الثقافية الاسلامية في أكثر الأوقات حراجة وشراسة ـ أيضاً ـ عندما يتطاول على الآخرين ويتهمهم بالخروج على المذهب، وهو ما نفاه مرتضى أيضاً، وسيجده القارىء كما نشير إليه.

هذا وقد بالغ مرتضى في ما ذكره من شتائم نسبها إلينا، فقد عدَّ منها ما لم يعد شتيمة أصلاً من قبيل: ليس دقيقاً... بل عدّ عدم ذكر اسم السيد جعفر مرتضى بالكامل، وهو اسم طويل، من الشتيمة أيضاً، خاصة وإنه يريد أن نكرر لفظ العلاَّمة والمحقق! ولا أدري هل إن اسمه من الاسماء المقدسة. ربما يتحايل السيد مرتضى فيقول: نعم إنها كذلك لأنها من أسماء الأئمة عليهم السلام، لكن العاملي ليس منها قطعاً، وليس من ألقابهم ذلك.

ولا أدري لماذا يتذمر السيد جعفر مرتضى من لقب (مرتضى)

وهو لقب أسرة علوية شريفة معروفة بالعلم والعلماء والانتساب إلى رسول الله (ص) فهل هذا من الشتيمة؟!.

الثاني: إن إشتمال كتابنا على بعض الحدة ليس خارجاً عن الأدب الاسلامي كما يدعي السيد مرتضى، فقد وقع في كلمات العلماء في مناقشات بعضهم البعض الآخر ما يعتبر أقسى وأشد، وقد برَّره العلماء.

قال السيد الخوئي ـ قدس سره ـ (... وقد صدر من جماعة كثيرة من العلماء القدح في القائل بقلة التدبر والتأمل، وسوء الفهم ونحو ذلك، وكأن صدور ذلك منهم لئلا يحصل التهاون في تحقيق الحقائق...) منهاج الصالحين ١/ ١١ ويمكن مراجعة (منهاج الصالحين) للسيد السيستاني ـ دام ظله ـ والسيد السبزواري ـ قدس سره ـ في (منهاج الصالحين). وغير ذلك من المتون.

ولم يكن السيد العاملي في (المأساة) ممن يهتدي بهذه الفتوى أو هذا الرأي لنعذره، لأنه تعداها إلى التشكيك والاتهام والخروج عن المذهب و... مما سنشير إليه. مع إنه نفى صدور شيء من ذلك منه.

اللغة الأخلاقية!:

أولاً: في كتاب مأساة الزهراء(ع).

إن تحدي السيد مرتضى لإثبات ما نفاه من وجود لغة الاتهام والشتائم في كتاب المأساة لن يدعونا لمتابعة الاتهامات الكثيرة التي إمتلأ بها كتاب (المأساة)، لأنه على الأقل عمل لا نرتضيه لأنفسنا وهو ليس من أعمالنا وشغلنا في شيء، لكن سنقتصر على ما ورد في (المقدمة) وبعض الصفحات سواها، وهو كاف لإثبات ما نفاه السيد مرتضى.

ـ (. . . على إن اجتماع فتاوي شاذة كثيرة لدى شخص واحد، قد يؤدي إلى أن يصبح هذا الشخص خارج دائرة المذهب الفقهي الذي ينتمون إليه . .) ١/ ١٦٢ .

ـ (. . . وقد يحتاج أحياناً قبل أن يجهر ببعض قناعاته إلى أن يمهد لها بما يبعدها عن الاستهجان والاستغراب بأنواع التمهيدات، فيسرب رأيه أولاً عن طريق بعض المقرّبين له ثم يعلن في مناسبات متوالية أنه لا يزال يدرس الموضوع . . .) ١/ ١٦١ .

ـ (. . . وحين لا يجد أحداً من الفقهاء يوافقه على ما يقول فإنه يلجأ إلى إعتبار الاحتياط الوجوبي بنقيض قوله إشارة بل اتجاهاً نحو موافقته بالفتوى في المستقبل . . .) ١/ ١٦١ .

ـ (. . . ولأجل ذلك فهو لا يجد حرجاً في التشكيك في ذلك كله، إن لم يكن رفضه وأدانته بصورة علنية وصريحة) ١/ ٦ .

ـ (. . . وما تهدف إليه هذه المطالعة الموجزة هو عرض تلك التساؤلات التي أنتجت نوعاً من الشك والتشكيك لدى هذا البعض. . .) ١/٦.

ـ (. . . فإذا ما أراد شخص أن يعتبر أن ما يرد في هذا الكتاب يعنيه دون سواه على قاعدة: «كاد المريب أن يقول خذوني» فذلك شأنه. . .) ١/١٠.

ـ (. . . قد تصادف في حياتك العلمية بعض المتطفلين على الثقافة والمعرفة ممن قد يحملون بعض الألقاب أو العناوين. . .) ١/١١.

ـ (. . . ولن نلتفت إلى مهاترات بعض هؤلاء أو أولئك، فما ذلك إلاّ كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء. .) ١/ ١١.

ـ (. . . وإن حفظ الناس في دينهم هو الأولى والأوجب من حفظ من يتسبب بالمساس بذلك أو يتطاول عليه) ١/ ١١.

ـ (. . . ولا بد للإنسان أن يعرف حدَّه فيقف عنده، ولا يحاول النيل من قضايا وثوابت الدين والعقيدة والإيمان. . .) ١/ ١١.

ـ (. . . إن الإصرار على طرح الأمور التي تمس الثوابت الدينية. . . بطريقة خالية من الدقة العلمية، وتجاوز الحدود الطبيعية. .) ١/ ١٢.

ـ (. . . إذا كان ثمة من يحاول هدم الأدلة التي أقامها العلماء على قضية عقيدية أو غيرها. . . فإنه يكون بذلك قد قرَّر التخلي عن تلك العقيدة التي زعم أنه هدم دليلها. . .) ١/ ١٤.

ـ (. . . وقد يقول البعض: إنه ليس من حق أحد أن ينصحه. . . حتى لو كانت هذه النصيحة تهدف إلى صيانته عن الوقوع في المحذور الكبير إذا كان ما سيطرحه يمثل خروجاً خطيراً يفرض على العلماء الذي يحرم عليهم كتمان العلم. . . مواجهته بالدليل القاطع. . .) ١/ ١٤.

ـ (. . . والأدهى من ذلك كله: تصنيف عقائدنا المتوارثة. . .) ١/ ١٥.

ـ (. . . ونحن لا نريد أن نفرض على أحد أن يحسن ظنه بأي كان وإن كنا نعتقد: إن إحسان الظن ـ خصوصاً ـ على المستوى العلمي هو ما تدعو إليه الأخوة الاسلامية الايمانية. . .) ١/ ١٦.

ـ (. . . لولا هذه المعارضة للأفكار يريد أن يروّج لها ويستظهر بها وينتصر لها. . .) ١/ ١٦.

ـ (. . . يريد أن ينشر بين الناس إجتهاده المخالف لثوابت المذهب التي قامت عليها البراهين القاطعة. . . فيدعو الناس إلى مقالاته المخالفة لها فالموقف منه. . . حيث لا بد من التصدي له،

وتحصين الناس عن الانسياق معه، في أفكاره التي تخالف حقائق الدين وثوابته. . .) ١/ ١٧.

ـ (. . . ويتأكد لزوم مواجهة طروحاته حين نجده يقدمها للناس. . . ولا يعترف أبداً بأنها تختلف مع كثير من الحقائق الثابتة. . . الأمر الذي لا ينسجم مع الأمانة الفكرية ولا مع خلقية الانسان الناقل والناقد. . .) ١/ ١٧.

ـ (. . . ربما جعل من عقله هذا معياراً ومقياساً مدعياً أنه يدرك علل الأحكام) ١/ ١٨.

ـ (. . . لم يتحرجوا من العودة الى قواميسهم ليتحفونا بما راق لهم منها. . .) ١/ ٢١.

ـ (. . . فتجدهم يستغرقون بالإنشائيات التي تعتمد على الكلمة الرنانة وعلى الدعاوى العريضة. . .) ١/ ٢٣.

ـ (. . . إنه يكتم عنك الكثير مما يرى إنَّ من المصلحة أن لا تهتدي إليه. . . .) ١/ ٢٣.

(. . . إنه يريد منك أن تقرأ ثقافته هو وتجربته كفرد، وتهوم في آفاقه. . وحتى تخيلاته وأوهامه وليس ثمة شيء وراء ذلك إلاّ السراب والسراب فقط) ١/ ٢٣.

ـ (. . . إن طرح الأحاديث المتشابهة. . .) ١/ ٢٤.

ـ (. . . بل هو ابتزاز وحصر لحق الكلام بصاحب السيادة أو السماحة. .) ١/ ٢٥.

ـ (. . . أما إن يثير كل ما يخطر على باله أو يجيب على كل سؤال بطريقة تشكيكية تحقق له الهروب. . .) ١/ ٢٧.

ـ (. . . إنه ليس أسهل على الانسان من أن يقف موقف المشكك. . والمتملص من الالتزام بالقضايا والهروب. . .) ١/ ٢٨.

ـ (. . . ومهد له بالكلام المعسول. . .) ١/ ٢٩.

ـ (. . . إن طرح القضايا. . . بأساليب غائمة وإن كان ربما يسهّل على من يفعل ذلك التخلص والتملص. . .) ١/ ٢٩.

هذا ما اشتملت عليه المقدمة، فكيف لو تابعنا كتابه وهو يشكك بالآخرين ويقرأ نواياهم ويطلع على الغيب. . .

كنا في شغل عن متابعة هذه اللغة التي أشبعت كتاب (المأساة) لولا تحدي السيد مرتضى! وماذا يرى السيد مرتضى في هذه اللغة؟!.

نعم هي عنده من اللغة العلمية والأخلاقية جداً! ولا يحق لغير السيد جعفر مرتضى أن يلجأ إليها بل لا يلجأ إلى أية مفردة من ذلك.

ومن الطريف جداً إننا كتبنا تعليقاً على بعض مقولات السيد

جعفر مرتضى أنها لا تخلو من مغزى (هوامش ص ١٨) فكتب مرتضى في (الفضيحة): (ونحن نسأل السيد الحسيني عن هذا المغزى. .) ص ٤٧.

مع أنّ ـ السيد جعفر مرتضى ـ لجأ إلى ذلك في كتابه (مأساة الزهراء) قال: (. . قد يورد البعض ملاحظة ذات مغزى. . .) ١/ ٤٩ مع أن تعبيرنا لا يختزن إساءة له بل جاء موحياً بالقدرة على التحليل وقراءة التاريخ بعين مليئة بالحذر والدقة، بينما تختزن مقالته هو إساءة واضحة وتعريضاً لا شبهة فيه بمن أسماه (البعض) وهو يشير إلى نشاطاته الاجتماعية ورعايته للأيتام وغير ذلك، وهو ما دعا جعفر مرتضى للإعتذار بطريقة وأخرى في كتابه (لماذا. .) ص ٨٠.

بل إنه حاول التعريض به ونفى أهم اعتداء وقع عليه خططت له المخابرات الامريكية في محاولة غير سديدة ومعبأة بالثأر الشخصي. . وهو مما اعتذر عنه بشكل وآخر في كتابه (لماذا كتاب المأساة) ص ٥٥.

ثانيا: في كتاب (الفضيحة):

إذا كنّا غير قادرين على متابعة اتهامات السيد جعفر مرتضى في كتابه (المأساة)، فنحن غير قادرين على متابعة إتهامات (الفضيحة) من باب أولى، وسنكتفي بذكر بعضها كأمثلة ونماذج، وفي مقدمة

هذه الأمثلة، عنوان الكتاب نفسه، الذي لا يبتعد عن لغة السيد جعفر مرتضى، وتحديداً في مبحث (تحشيد النصوص) من كتابه (لماذا مأساة الزهراء). ونرجو من الكاتب أن يقوم بالمقارنة بين ما نسب إلينا وما اشتمل عليه كتابه (المأساة) وكتاب (الفضيحة) بل كتاب (خلفيات مأساة...) أيضاً ولن نستغرق في تقصي إتهماته وشتائمه، فهو كتاب فضيحة حقاً، وإلى القارىء بعض النماذج فقط:

١ ـ شهد على نفسه بالسقوط إلى هاوية الأقلام المأجورة ص ٢٣.

٢ ـ بحركته الرعناء ص ٢٤.

٣ ـ أصحاب الأقلام السوقية ص ٢٤.

٤ ـ بل هو من المتطفلين على العلم ص ٢٩.

٥ ـ في محاولة مكشوفة رخيصة ص ٣٢.

٦ ـ.. اللهم إلاّ أعداء أهل البيت(ع) الذين لم يعد يخفى على القارىء موقعه منهم وموقعهم منه ص ٣٢.

٧ ـ وتجاهل تعسفاً وتملقاً ص ٣٢.

٨ ـ التي تزعج أهل السنة وكأنه يميل إليهم ويستميلهم بطريقة رخيصة لا تدعو للإحترام ص ٣٦.

٩ ـ فإن اختيار السيد الحسيني للقضايا . . اختيار مشبوه . . ولا نريد أن نقول إن أمر من يثير أموراً كهذه يعمل بوحي من المخابرات الامريكية والاسرائيلية والإقليمية أو المحلية . . . ص ٥٩ .

١٠ ـ بل نكاد نجزم أن أهل البيت(ع) الذي يتحدث عنهم هم غير أهل بيت العصمة . . ص ٦٣ .

١١ ـ إذا أراد الله بعبد خزياً جعل فضيحته على لسانه كما إن ذلك يشير إلى الغاية الحقيقية من تصديه لهذا الدور الذي لم يعد يخفى على أحد هدفه! ص ٧٤ .

١٢ ـ أم أن الميل إلى الشيخين ومن هجم عليها هو الذي يدعو إلى إنكار ذلك والدفاع عنهم ومحاولة تبرئتهم؟ ص ٧٥ .

١٣ ـ قد وضع نفسه في مواضع الاتهام بالممالأة للمناهضين لعلي ولأهل بيته ص ٨٦ .

١٤ ـ ألا يدل ذلك على سوء النية والسريرة؟ ص ٨٨ .

١٥ ـ وإذا كان السيد الحسيني يميل إلى غير مذهب أهل البيت . . فلماذا لا يعلن ذلك صراحة ص ٨٩ .

١٦ ـ فقد كشف لنا عن وجهه الحقيقي وهدفه الرئيسي . . ص ٩٣ .

١٧ ـ استهزاء فاضح ووقح بما روي عن أهل البيت(ع) . . بل لا

يخلو من تمرد على كلام المعصومين(ع) ص ١٢٥ .

١٨ ـ على حد الفجور الإعلامي ص ١٢٥ .

١٩ ـ إذا كانت إدانة عمر تزعج السيد الحسيني إلى هذا الحد ص ١٢٧ .

٢٠ ـ تكذيب صريح للإمام الكاظم ص ٢٠١ .

هذا عدا عشرات الشتائم والسباب والقذف. وليس لنا إلاّ أن نقول: (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما)، وكفى.

لماذا هوامش نقدية؟

ـ لم تكتب (هوامش نقدية) بدافع من أحد، ولا دفاعاً عن أحد، وإن جزم السيد مرتضى بأنَّ كتابتها تمت بوحي من سماحة السيد فضل الله، فإن ما جزم به يقع إثباته على السيد مرتضى نفسه، وهو مسؤول عنه أمام الله تعالى أيضاً، مع أن أصل المناقشة أمر مشروع ومبرر، وقد برَّر السيد جعفر مرتضى لنفسه وسوَّغ لها ذلك في أصل مناقشة إشكالات من أسماه بالبعض، وإن كان ثمة من يريد تصفية الحساب مع السيد فضل الله، (المأساة ج١/ ٢٠. قال: (. . . وليس لأحد أن يدعي علم الغيب بما في ضمائر الناس، وحقيقة دوافعهم، فلتكن دوافعهم هذه أو تلك، فإن ذلك لا يؤثر في تصحيح أو تخطئة الفكرة، ولا يقلل أو يزيد من خطورتها).

وعليه فلا يصح تهويل السيد مرتضى، والإيحاء للقارىء بأن كتاب (هوامش نقدية) كان يستهدف السيد جعفر مرتضى شخصياً، وإنه كان بوحي من الآخرين، بل وإن كان كذلك فإن ذلك، على رأي السيد مرتضى نفسه، لا يؤثر على أصل مشروعية مناقشته.

وعليه أيضاً تبطل تساؤلات السيد مرتضى العديدة، وفي أكثر من مورد عن سبب عدم الإشارة إلى السيد فضل الله وعدم ذكر اسمه، والدخول في المناقشات بعيداً عن الأسماء والعناوين.

وعلاوة على ذلك فإن تساؤلاته هذه لا تصح لجهات أخرى:

١ ـ إن المناقشة العلمية تقضي بإبعاد الأسماء والعناوين، وليس من المصلحة العلمية أن ندخل المناقشة بهذه الطريقة.

٢ ـ لأن السيد حعفر مرتضى نفسه لم يصرح بإسم السيد فضل الله فلماذا يتساءل مرتضى عن عدم التصريح، إلاّ إذا كانت له غايات أخرى من ذلك.

ـ لم تكتب (الهوامش) بداعي مناقشة (الحادث) موضوع النزاع كما ذكرنا في مقدمة (الهوامش) وفي مواضع أخرى، وإلاّ لاختلف الاسلوب واختلفت أدوات البحث أيضاً، وإنما كتبت في شكل ملاحظات نقدية، والملاحظات النقدية كما يعرف السيد مرتضى تتخذ شكل الجدل والنقض، وخاصة بما عند الباحث موضوع

النقـد، ولـذلـك لا تـرد مـلاحظـات السيـد مـرتضـى فـي كتـابـه، (الفضيحة)، والتي ساقها في مناقشة بعض الأفكار والمقولات غير المنهجية، لأننا لم ندخل في مناقشات خارج إطار المنهج لا نفياً ولا إثباتاً.

ولعلّ الداعي لتسجيل ملاحظاته غياب معرفته أو إلتفاته لأسلوب النقد أو الحوار النقدي، وأشير في هذا الصدد إلى ملاحظتين، لعدم جدوى متابعة إشكالات السيد مرتضى لئلا يتخذ البحث طابع النزاعات الشخصية وحالات الثأر الشخصي.

١ ـ في محاولة استهداف كتاب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم(ص)) فإنه تساءل لماذا نستهدف هذا الكتاب العظيم، وهو الحائز على جائزة الجمهورية الاسلامية؟! ولا أدري هل يعفيه ذلك من النقد، على أن هناك عدداً من الكتب الأخرى حازت على نفس الدرجة من الجائزة ولا يعفيها السيد جعفر مرتضى نفسه من النقد، وكمثال على ذلك كتاب (التفسير المبين) للدكتور وهبة الزحيلي من إخواننا أهل السنة.

ومهما يكن من أمر، فإن الصحيح إننا لم نستهدف كتاب (الصحيح. .) بل رجعنا إليه للكشف عن منهجه بإعتباره أهم كتبه وإنجازاته، وقد بينا إنه منهج سليم، وإن السيد جعفر مرتضى في كتابه (الصحيح) داعية لتنقية التراث ودراسته، وإنه لا يعتمد على

المشهور وعلى ما هو معروف وشائع لدى الناس .

ومن الأسف إننا في وقت أطرينا عليه شُتمنا بما لا مزيد عليه كما يتضح للقارىء في كتاب (الفضيحة). لكن الحق مع مرتضى لأننا كشفنا البون الشاسع بين منهج السيد جعفر في كتابه (الصحيح) وبين منهجه في كتابه (مأساة الزهراء)، فلمس مرتضى أننا نعرف القارىء على حقيقة الدوافع لكتاب (المأساة).

ولا أدري كيف نستهدف كتاب (الصحيح)؟ ونحن لم ندخل في مناقشة أية مقولة من مقولاته، بل أنها ليست محل بحث أصلاً .

أما ما ذكرناه من مخالفته للمشهور أو للإجماع، فقد ذكرناه للتدليل على أن مخالفة ما هو المشهور أو المجمع عليه أمر ممكن، بدليل مناقشة السيد جعفر مرتضى للمشهور والإجماع في بعض المسائل، وليس ثمة ما يمنع من المناقشة، وعليه فما يتمترس به السيد جعفر مرتضى من إجماع وغيره في كتابه (المأساة) غير مبرر، ولم نزد على ذلك .

ولذلك نعرف سرّ الهجوم علينا في (الفضيحة ص ٣٨) وقد أدعي إنه لم يناقش الاجماع مع إن عبارته واضحة في مناقشة الإجماع، وذلك لأن مستنده معلوم كما يقول هو نفسه، ولذلك فلا يبقى للإجماع دور مهم، وإنما يرتكز البحث على المستند وهو الروايات والأخبار. والنص الكامل في كتابه (الصحيح) كما يلي :

(وقد قال الإمامية: إن ثمة روايات كثيرة تدل على إيمان آبائه صلى الله عليه وآله بالإضافة إلى إجماع الطائفة المحقة، وإن كان هذا الإجماع معلوم المستند فلا بد من النظر إلى مستنده نفسه ومستند ذلك هو الأخبار...) ج١/ ١٥٠.

وعبارته (فلا بد من النظر إلى مستنده نفسه) تعني باللغة العلمية عدم قيمة هذا الإجماع بمعزل عن الأخبار مستند هذا الإجماع. ولذلك قال في الطبعة الرابعة إن المعتمد هو الأخبار. ج١/ ص ١٨٧ وعلى ما نقله في (الفضيحة) ص ٣٨ على أن السيد جعفر مرتضى أدخل تغييراً على عبارته في الطبعة الجديدة على ما يقول وهي الطبعة البيروتية (ط ٢ وط ٤)، لكنه بالنتيجة لا يفيده في تأكيد أهمية الإجماع بمعزل عن الأخبار، وعليه يثبت ويصح ما قلناه في (الهوامش) من مناقشته للإجماع.

أما ما ذكرناه بصدد مناقشته للمشهور فقد اضطر (مرتضى لنفيه على الخلفية والأسباب نفسها، لأن السيد جعفر مرتضى تورط في كتابه (مأساة الزهراء) إذ إعتبر مخالفة المشهور أمراً لا يستحسن كما يظهر من مناقشاته مع من أسماه بالبعض.

ولذلك شن مرتضى حملة شعواء علينا في كتابه (الفضيحة) وادعى إن السيد جعفر مرتضى لم يخالف المشهور، وإن ما ذكره من المشهور إنما هو مشهور أهل السنة وهو لا قيمة له.

وأشير إلى واحدة من مناقشاته، فقد ذكر تعليقاً على ما ذكرناه من مخالفته للمشهور والمعروف من أن للنبي(ص) بنات غير السيدة الزهراء(ع) قال معلقاً: (على أنَّ قضية بنات النبي(ص) هي من مشهورات ومسلمات أهل السنة والاهتمام بهذه القضية يتعلق بزواج عثمان وبالتالي بتبرير تسميته(بذي النورين) وليكون له حظ مشروع ـ بزعمهم ـ في مقام الخلافة، أما الشيخ المفيد فلعله أخذ هذه القضية وسردها دون تحقيق أو تدقيق. . .) الفضيحة ص ٣٥، ٣٦.

وقبل أن أشير إلى المغالطة في هذا الإعتذار ليلاحظ القارىء قوله (لعله) فلو قلتها لقال معلقاً كما هي عادته في كتاب (الفضيحة) لماذا يقول (لعله) فلو كان متأكداً لعبَّر بغير هذا التعبير. وستأتي الإشارة إلى ذلك فليحفظها القارىء.

ولا أدري سبب نسيان السيد مرتضى بهذه السرعة، فقد نقل السيد جعفر عن الشيخ المفيد في كتابه (بنات النبي. .) جواباً عما إذا كانتا من بنات النبي ـ أعني زينب ورقية ـ فإنه قال ـ أي المفيد: (والجواب: إن زينب ورقية كانتا ابنتي رسول الله(ص) والمخالف لذلك شاذ بخلافه) (ص ٢٢ بنات النبي) وكما هو معلوم فإن الشيخ المفيد لا يحتج بمشهور أهل السنة، وليلاحظ قوله (شاذ) فهو تعبير عن عدم الإعتداد به.

على إن الشيخ المفيد يعتذر عن التزويج وإنه لا مانع منه شرعاً وعليه نكتشف إنه مقتنع بذلك وإلاّ كان عليه أن يرفض أصل التزويج، وهذا كاف لإثبات مشهورية ذلك. بل إن السيد المرتضى نفسه برَّر هذا التزويج ولم يناقش في مشهوريته وكونه هو المعروف وإلاّ لكان في حل من هذا الجواب (بحار ج٢٢ ص ١٦٥).

٢ ـ وبما ذكرناه من أننا لم نكن في وارد مناقشة مقولاته في الصحيح بل لم نكن في وارد مناقشة أصل موضوع النزاع، بل بصدد تسجيل ملاحظاتنا على المنهج السائد في كتابه (المأساة)، يتضح الجواب عن تساؤله بخصوص عدم الرجوع إلى الطبعة الثانية من كتاب (الصحيح).

قال: (لا ندري لماذا تجاهل السيد الحسيني الطبعة الجديدة من كتاب الصحيح علماً أنها الأهم والأولى بالإعتماد خاصة وإن الطبعة الأولى طبعت منذ ما يقارب السبعة عشر عاماً (عام ١٤٠٠ هـ) بينما يعود تاريخ طبع الثانية إلى عام ١٩٩٥..) ص ٣٨ وص ٨ الفضيحة.

ونعلق على كلامه بما يلي:

١ ـ ذكرنا إننا لسنا في وارد مناقشة أرائه لنحيط بكل طبعات الكتاب وفيما إذا تطور أو جدَّ له جديد، على أننا نلاحظ على السيد

جعفر مرتضى نفسه إنه لا يأخذ بالإعتبار هذه الملاحظة في مناقشاته مع السيد فضل الله فإنه يتمسك بعبارة موهمة أو يحاول تفسيرها بشكل قسري ولا يعود إلى العبارات الأخرى في كتبه الأخرى، ونشير إلى مثال واحد وهو استشهاده بما ذكره السيد فضل الله من (إن الأمامة من المتحول) فمع إن هذه العبارة لها تفسير على خلاف تفسير السيد العاملي، فإنه لم يرجع إلى كلام السيد فضل الله الذي يعتبر الإمامة من الثابت والذي يبقى على مدى الزمن مع القرآن وذلك في شرحه لحديث الثقلين. (الجمعة منبر ومحراب ص ١٦٧، ص ١٦٨). فما هذه المفارقة؟ مع إنه هو الأولى بالإلتزام لما ذكرناه.

٢ ـ على أنَّ ما اعتمدناه ليس هو الطبعة الأولى بل الطبعة الثالثة، وما يدرينا إن الطبعة الثالثة عند السيد جعفر مرتضى تأتي قبل الطبعة الثانية، لأن النسخة التي بحوزتنا يعود تاريخها إلى عام ١٤١٤ـ ومكتوب عليها (الطبعة الثالثة).

هذا مع إن الباحث غير ملزم بشراء جميع نسخ الكتاب أي كتاب، إلاّ إذا كان بصدد دراسة شاملة أو بصدد تحقيق أفكار صاحب الكتاب، ولم نكن في هذا الصدد كما أشرنا إليه مراراً وتكراراً.

نعم وعدنا السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) بما قبضناه من ثمن عالٍ لقاء ما كتبناه من (الهوامش). هكذا قال، وهو وعد خير، فإن

قبضناه فإني أعده بشراء جميع طبعات كتاب (الصحيح)، بل وسأُسهم ـ ربما ـ بطبع كتابه (الفضيحة) طبعة ثانية. على إن السيد جعفر مرتضى يعرف ـ قبل غيره ـ إن السيد فضل الله ليس سخياً بالحقوق الشرعية كغيره!.

ـ ولما كان الهدف الأساس في (هوامش نقدية) هو تسجيل الملاحظات النقدية فإنه من المنطقي والطبيعي ان نستشهد بآراء العلماء ونستأنس بها، وذلك لدفع توهم الغربة والوحشة التي قد تستولي على ذهن القارىء وهو يقرأ أو يطلع على بعض الآراء التي يظن أنها مخالفة للبديهيات أو المسلمات، خاصة وإن السيد جعفر مرتضى يدأب جاهداً على إقناع القارىء والإيحاء إليه بأن من أسماه (البعض) يخالف الضرورات المذهبية ويخرج على المسلمات.

ولذلك كنا نستشهد بآراء العلماء لدفع هذا التوهم ووضع الحقيقة كما هي أمام القارىء ليتسنى له الإطلاع عليها دونما تهويل، وليعرف إن مثل هذه الموضوعات محل نزاع واختلاف بين العلماء ولكل واحد منهم فيها وجهة نظر، قد تتفق وقد تختلف مع الآخرين.

فإذا كان مشهور الفقهاء ـ مثلاً ـ على نجاسة الخمر، فإن هذه المشهورية لم تمنع الفقهاء من الإفتاء بخلاف المشهور هذا، حيث ذهب الشيخ الصدوق والمقدس الأربلي إلى طهارتها دون أن

يشكك أحد في نياتهم أو أهدافهم، ولذلك لا حاجة إلى التهويل والتشهير لمجرد اختلاف نظر الفقيه أو الباحث في وجهات النظر مع الآخرين.

ولا نعدم الأمثلة في التاريخ ـ أيضاً ـ بل الأمثلة كثيرة، ففي الوقت الذي يستشهر فيه ـ عندنا ـ إن الأئمة (عليهم السلام) قضوا جميعهم شهداء بالقتل أو السم ـ فإنَّ من العلماء من يناقش في ذلك، بل وينفي، من أمثال الشيخ المفيد والشيخ ابن طاووس والأربلي.

ولا يقال ـ كما ادعى السيد جعفر مرتضى ـ إن ثمة فرق كبير بين ما نذكره وبين ما إذا كان للباحث أو العالم آراء عديدة تخالف المشهور، وذلك لجهة إجماع الفتاوي النادرة والآراء المختلفة، وعدم إجتماعها عند من ذكرنا وغيرهم، فإنَّ مثل هذه الدعوى ليست إلاّ محاولة للتضليل أو على الأقل لتبرير تصفية الحسابات الشخصية، وذلك لسبب واضح جداً، وهو إن هؤلاء العلماء ممن ذكرنا لم يمتحنهم الله تعالى بأمثال السيد جعفر مرتضى، ولم يتفق لهم أن يعاصروا السيد جعفر مرتضى ليحصي لهم آراءهم ويفتش عن فتاواهم النادرة أو الشاذة، ولو تسنى للباحث ـ والقارىء ـ سبر آراء العلماء لوجد عدداً هائلاً وكبيراً من هذه الآراء عند العلماء، إلاّ اللهم عند بعض العلماء (المقلدة) الذين لا يستقلون في تفكيرهم.

ولو أُتيح للباحث أن يسبر ـ كمثال ـ آراء الشيخ الصدوق في حقل العقائد والفقه لوجد وعثر على آراء كثيرة خالف فيها المشهور. ويعلق في الذهن عدد منها كأمثلة، وهي تكفي لإيضاح الفكرة.

فمن آراء الشيخ الصدوق:

١ ـ الشهادة الثالثة في الآذان والإقامة من وضع الغلاة المفوضة.

٢ ـ جواز السهو على المعصوم.

٣ ـ إن أفعال العباد مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين.

٤ ـ طهارة الخمر.

٥ ـ حلية ذبائح أهل الكتاب مع التسمية.

٦ ـ عدم قبول شهادة العدلين في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة...

٧ ـ تمامية شهر رمضان وعدم نقصانه.

٨ ـ اعتبار العلو في هلال شهر رمضان، فإذا تأخرت غيبوبته إلى ما بعد العشاء اعتبر لليلتين.

٩ ـ عدم عدّ الاحتلام علامة للبلوغ عند المرأة، لأن الاحتلام بخروج الماء الدافق نادر في النساء.

١٠ ـ الصيام في السفر في كفارة جزاء الصيد وذلك لأن الفعل وقع سفراً وقياساً على بدل الهدي.

١١ ـ جواز الوضوء وغسل الجنابة بماء الورد.

١٢ ـ وجوب على الحج الغني في كل عام على خلاف ما هو عليه من وجوب الحج مرة واحدة في العمر.

ومن المفيد أن أذكر للقارىء تعليق الشيخ المجلسي على ما أسماه برسالة ما بَيَّنَه الشيخ الصدوق من مذهب الإمامية، فإنه قال في خاتمتها: (أقول: سيأتي بيان ما يخالف المشهور من عقائده وبسط القول في كل منها في أبوابها إن شاء الله، وإنما أوردناها لكونه من عظماء القدماء التابعين لآثار الأئمة...) بحار ج١٠/ ٤٠٥.

ومهما يكن من أمر، فإن ذكرنا لأقوال العلماء ليس من الاستدلال في شيء، لأننا لم نستدل على شيء من ذلك، بل للنقض على ما يسوقه السيد جعفر مرتضى وكأنه مسلمات وبديهيات عند العلماء جميعهم للإيحاء بخطورة الخروج على المسلَّم والقطعي.

نعم يرد الإشكال على السيد جعفر مرتضى حيث يلجأ إلى أقوال العلماء ويستدل بآرائهم في أكثر من مورد، ومن ذلك ما عقده لأقوال العلماء من المجلد الثاني من (المأساة).

ومن الطريف جداً إنه إذا كان استشهد برأي عالم من العلماء يؤيد رأيه فإنه يحاول أن يثني عليه كثيراً وعلى كتابه وأنه معتمد عند العلماء وأنه أخذه من الأصول الموثوقة، وإذا كان في غير صالحه حاول أن يقلل من أهمية مخالفته وإنه عالم له وجهة نظره وأنه غير معصوم! .

أما ما نذكره ونستشهد به من أقوال العلماء فقد جاء خلواً من الثناء والتعظيم ـ وإن استحقوه أضعافاً مضاعفة ـ لعدم الإيحاء بذلك للقارىء وللتسوية بين العلماء.

وعوداً على بدء أقول: ليس في نيتي الرد على صاحب (الفضيحة) إن كان كاتبه السيد جعفر أو غيره لأني لا أحمل مشروعاً لمواجهة السيد جعفر مرتضى كما يحمل هو مشروعاً ـ كما لا يخفى على الجميع ـ لمواجهة سماحة السيد فضل الله. ولعلّ آخر ما يدل على ذلك كتاب (الفضيحة) وكتاب (خلفيات..) وكتاب (جاء الحق) الذي صدر مؤخراً، وغيره... هذا أولاً. ولست في فسحة من الوقت لأقضي وقتي في مثل هذه المهاترات مع إني علّقت على كتابه (الفضيحة) حرفاً بحرف وكلمة كلمة، فيما احتفظت به من نسختي من الكتاب.

أقول هذا وقد رغب إليَّ عدد من أخواني بعدم الرد عليه والتعالي على مثل هذه المهاترات، ومع ذلك فقد وجدت من المناسب وقد قدِّم كتاب (هوامش نقدية) للطبع من جديد، أن لا يخرج من

المطبعة دونما تعليق أو ملاحظات على بعض ما ورد في كتاب (الفضيحة).

وقد تجاهلت عدداً كبيراً من الإشكالات التي تنطوي إما على المماحكة وعلى سوء الفهم أو على تسجيل الملاحظات لا غير، وأود أن أشير إلى بعض هذه المماحكات، وقد يكون أبرزها تعليقه على قولنا بصدد الروايات التي لم تتحدث عن الضرب. فأنا ذكرنا أنها ـ بغض النظر عن أسانيدها ـ فإنها لا تدل على الضرب، فقد علَّق في الفضيحة قائلاً: (لماذا غضَّ السيد الحسيني النظر عن أسانيدها) ص ٧١. ويؤسفني أن أقول: إن هذه الملاحظات تنطلق إما من قصور في الفهم أو مماحكة قلَّ نظيرها، تهدف إلى تكثير النقاط والملاحظات في محاولة استعراضية على الناس العاديين. وإلاّ كيف يفسر هذه الملاحظة، لأن قولنا مع (غض النظر عن أسانيدها) يأتي لصالحه لأننا مع التدقيق بأسانيدهاـ وهي محل تأمل ومناقشة ـ سنعمق الإشكال.

ومن ذلك مناقشاته تعليقاً على ما ذكرناه من أن السيد جعفر مرتضى ردّ الروايات لمجرد الاختلاف فإنه دخل في مناقشات طويلة بناء على تفسيره الخاطىء لـ(مجرد الاختلاف) ففهم إنه ردّ الروايات للإختلاف فقط وليس ثمة أسباب أخرى فدخل في تفاصيل هذه الأسباب الأخرى (الفضيحة ص ٥٥) مع إن المراد من مجرد

الاختلاف أي عدم التناقض، وبكلمة أخرى أي إنه رد الروايات للإختلاف وإن لم يكن ثمة تناقض، وكان المقام يفسر كلمة (مجرد) بل إننا نبهنا إلى ذلك في فقرات أخرى ونقلها هو نفسه في (الفضيحة ص ٥٦).

ومن ذلك أيضاً تعليقه على قولنا في (هوامش..): (... لأنَّ الروايات جعلت ـ مع ذلك ـ إغضاب فاطمة(ع) وإلحاق الأذى بها هو المعيار والمقياس لمعرفة الحق والباطل...) ص ٩٢، فإنه علَّق على ذلك (بأنه لا يخلو من مغالطة فادحة: إن إغضاب فاطمة ليس وحده هو المعيار بحد ذاته بل بما هو إغضاب لرسول الله(ص) ومخالفة لأوامره) (الفضيحة) ص ٢٠٢. ولم يلتفت السيد مرتضى إلى تعبيرنا ـ [مع ذلك] ـ في إشارة إلى ما قبل الكلام وهو مخالفة أمر الله والرسول(ص) وقد ذكره هو نفسه عن الهوامش.

ولا أدري ما هو المراد من هذا الإشكال، والسيد جعفر مرتضى يقول في كتابه (المأساة): (... فهي مع الحق يدور معها كيفما دارت وتدور معه كيفما دار. إنها المعيار والميزان الذي يوزن به إيمان الناس ودرجة استقامتهم على طريق الهدى والخير والخلوص والاخلاص، ونعرف به رضا الله ورسوله وغضب الله ورسوله(ص)...)ج١/ص ٥٥، ص ٥٦.

وليدقق القارىء وليفهم الفرق بين ما نقول ويقول؟! فإذا لم يكن

ثمة فرق، فما هذه المناقشة؟! أليست مماحكة ثقيلة!!.

طبعاً لا نعلّق على مثل هذه المناقشات لأنها جاءت لتكثير صفحات كتابه (الفضيحة) وإنقاذ ماء الوجه، وهو حرّ في تكثير صفحات كتابه، أما نحن ففي غنى عنها.

أما ما نشير إليه من تعليقات فهو ينحصر في التالي:

أولاً: البحث الروائي في موضوع البحث.

ثانيا: التدليس المزعوم.

ثالثاً: التناقض المزعوم وعدم الأمانة.

رابعاً: متفرقات.

خامساً: الطابع التحريضي للكتاب.

أولاً: البحث الروائي، ويقع في أبحاث ثلاثة:

أ ـ روايات الإعتداء على السيدة الزهراء (سلام الله عليها).

ب ـ روايات تنزهها عن الحيض والنفاس.

ج ـ روايات مصحف فاطمة (سلام الله عليها).

وقد لاحظ علينا السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) عدة ملاحظات على مستوى السند تارة وعلى مستوى الدلالة تارة

أخرى، ولذا سنشير إلى ملاحظاته في كل بحث من تلك الأبحاث المتقدمة.

أ ـ روايات الإعتداء على السيدة الزهراء(ع):

ويمكن تلخيص ملاحظاته في هذا الباب بالتالي:

١ ـ في (هوامش) قلنا: (والذي نلاحظه على مرتضى العاملي أنه من مجموع الروايات التي أتى على ذكرها والتي بلغت حسب ترقيمه [٤١] رواية، نلاحظ أن [١٨] رواية فقط ورد فيها ما يشير إلى الضرب...) هوامش ٢٧ ـ ٢٨.

قال في التعليق: (... إن الروايات المروية عن المعصومين فقط والتي تتحدث عن الضرب عشرون رواية وأرقامها هي التالي: «٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٦ ـ ٧ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢٣ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٤ ـ ٣٦ ـ ٤١») الفضيحة ص ٦٦.

التعليق: يؤسفني أن أقول: إن السيد مرتضى لا يجيد الحساب، لأننا بالرجوع إلى أرقام هذه الروايات التي أشار إليها، نسلّم له بما ذكره عدا الروايات ذات الأرقام: [١٥] و[٣٤] و[٣٦]. وبإسقاط هذه الثلاث يكون عدد الروايات التي تتحدث عن الضرب بناء على ما ذكره من أرقام [١٧] رواية. ألا يرضى السيد مرتضى بزيادة رواية واحدة فيكون العدد [١٨] رواية، فأراد السيد مرتضى أن يزيد

الروايات لتصل إلى العدد [٢٠] فأنقصها إلى العدد [١٧]. ونأمل أن يعيد الحساب ونترك أمر الرواية رقم [١٨] سراً، ليتعب السيد مرتضى نفسه مرة أخرى في الحساب.

أما كيف استبعدنا الروايات رقم [١٥] و[٣٤] و[٣٦] فذلك لأنها لا تتحدث عن الضرب كما يدعي السيد مرتضى وهي أمام القارىء:

١ - رواية رقم [١٥]:

١٥ - ومن الأشعار التي روى المحدثون والمؤرخون أن الزهراء(ع) قد رثت بها النبي الأكرم(ص):

ماذا على من شمّ تربة أحمد
أن لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت عليَّ مصائب لو أنها
صبَّت على الأيام صرن لياليا
فاليوم أخشع للذليل، وأتقي
ضيمي، وأدفع ظالمي بردائيا

ولا يدل الشعر على أن ثمة إعتداء بالضرب - تحديداً - وقع على السيدة الزهراء(ع).

نعم حاول السيد جعفر مرتضى استنتاج ذلك، ولكنه لم يجزم به بل احتمل خلافه، قال:

فلو كان المقصود بالمصائب هو مصابها بوفاة أبيها فقط، لكان الأحرى أن تقتصر على التعبير «بمصيبة»، بصيغة المفرد، ولم يكن محل لذكر الخشوع للذليل، ودفع الظالمين بالرداء.

كما أن قولها(ع): «وأدفع ظالمي بردائيا» أو «بالراح» الوارد في قولها الآخر المروي عنها:

فـــاليـــوم أخضـــع للـــذليـــل، وأتقـــى
ذلـــي، وأدفـــع ظـــالمـــي بـــالـــراح

يشير ألى أن الظلم لها لم يقتصر على إغتصاب إرثها وفدك، فإن ذلك لا يحتاج إلى دفع الظالم بالراح والرداء، بل هي ذهبت وطالبت، واحتجت. وكل ذلك مذكور ومسطور، وهو أيضاً معروف ومشهور.

أضف إلى ما تقدم: إن استعمال الراح والرداء في دفع الظالم يشير إلى جهد جسدي قامت به(ع)، ولم يقتصر الأمر على الخطابة والاحتجاج، إلا أن يكون وارداً على سبيل الكناية والمجاز.

٢ ـ الرواية رقم [٣٤]:

ولكن ما ذكره السيد جعفر مرتضى ليس رواية، بل هو قول

للقاضي عبد الجبار المعتزلي عن الشيعة. ولذلك أفرد السيد جعفر مرتضى ـ على حد تعبيره ـ لهذا القول رقماً خاصاً، برجاء أن يكون إشارة إلى روايةٍ ما غير الروايات التي يذكرها. ولذلك فهي تكرار إن كان ثمة رواية. قال السيد جعفر مرتضى:

٣٤ ـ وقال القاضي عبد الجبار المتوفي سنة ٤١٥ هـ.ق. والمعاصر للشيخ المفيد رحمه الله (ت ٤١٣) إن الشيعة قد ادعوا رواية رووها عن جعفر بن محمد(ع) وغيره: إن عمر ضرب فاطمة بالسوط.

ولا ندري إن كان يشير إلى هذه الروايات التي ذكرناها، أو إلى غيرها، فلأجل ذلك أفردنا كلامه بالنقل.

٣ ـ الرواية رقم [٣٦] لا تدل على الضرب. وهي:

٣٦ ـ عن هارون بن موسى، عن أحمد بن محمد بن عمار العجلي الكوفي، وعن عيسى الضرير، عن الكاظم(ع)، قال:

قلت لأبي: فما كان بعد خروج الملائكة عن رسول الله(ص)؟!

قال: فقال: ثم دعا علياً وفاطمة، والحسن، والحسين(ع)، وقال لمن في بيته: أخرجوا عني... إلى أن تقول الرواية أنه(ص) قد قال لعلي:

«واعلم يا علي، إني راضٍ عمن رضيت عنه ابنتي فاطمة، وكذلك ربي وملائكته.

يا علي ويلٌ لمن ظلمها، وويلٌ لمن ابتزّها حقّها، وويلٌ لمن هتك حرمتها، وويلٌ لمن أحرق بابها، وويلٌ لمن آذى خليلها، وويلٌ لمن شاقها وبارزها.

اللهم إني منهم بريءٌ، وهم مني برآء.

ثم سمّاهم رسول الله(ص)، وضم فاطمة إليه، وعلياً، والحسن، والحسين(ع)، وقال:

اللهم إني لهم ولمن شايعهم سلم، وزعيم بأنهم يدخلون الجنة، وعدو وحرب لمن عاداهم وظلمهم، وتقدمهم، أو تأخر عنهم وعن شيعتهم، زعيم بأنهم يدخلون النار.

ثم ـ والله ـ يا فاطمة لا أرضى حتى ترضي.

ثم ـ لا والله ـ لا أرضى حتى ترضي.

ثم ـ لا والله ـ لا أرضى حتى ترضي...».

٢ ـ قال السيد مرتضى: (على فرض التسليم بصحة العدد الذي ذكره فإنَّ هذا العدد أي (١٨) رواية ليس قليلاً، فإن هذا العدد يوجب الوثوق والسيد الحسيني لا يجهل ذلك فيما نظن) (الفضيحة ص ٦٥).

ونلاحظ على ذلك: إنَّ المشكلة مع السيد مرتضى أنه لا يثبت على شيء، فهو تارة يدعي التواتر ـ وهو ما سنبحثه بعد قليل ـ والاستفاضة، وتارة ـ كما هنا ـ الوثوق، فكيف تنزَّل إلى هذه المرتبة. وهل كان البحث في الوثوق؟!.

وبحثنا أساساً في الاعتداء بالضرب، ولم ننف مطلق الاعتداء، ليقال لنا إن الروايات بمجموعها تفيد الاعتداء. ولذلك لا يزيد السيد مرتضى شيئاً عندما يحصي الروايات من جديد ليخرج بنتيجة البحث فيقول: (.. فإن مجموع الروايات التي تتحدث عن الاعتداء على الزهراء(ع) ابتداء من التحريق وصولاً لاستشهادها واستشهاد ولدها يكون (٣٣) رواية، أما الروايات الباقية وعددها (٨) روايات، فهي إن دلت على شيء إنما تدل على ممارستهم للعنف على بيت الزهراء(ع) وإخراجهم علياً كرهاً وهي فيه) ص ٦٧.

ولا أدري كيف آل الأمر عند السيد مرتضى إلى ما آلت إليه الأمور بحيث لا يتعدى إثباته ـ هنا ـ الإعتداء لا خصوص الضرب، وهذا ما نبهنا عليه في (هوامش)!.

وها هنا تبدو عمق ملاحظاتنا في (هوامش نقدية)، وذلك لأن جعفر مرتضى لم يحدد منهجه ومدعاه ونتائج بحثه بشكل دقيق، ولذلك جاء كتابه أشبه بـ(خلطة)، ولا أزيد على ذلك:

أما كيف إنّ دعواه التواتر، وليس الوثوق فهذا ما سنبينه في بحث التواتر فلا تعجل.

٣ ـ تعليقاً على قولنا: (ومن مجموع الروايات [١٨] التي تؤكد الإعتداء بالضرب رواية واحدة فقط تتوفر على الصحة السندية، أما البواقي فهي لا تتوفر على شروط الصحة السندية لاشتمالها على الارسال أو ضعف طرقها، فضلاً عن صعوبة الالتزام ببعضها) هوامش نقدية ص ٢٨.

قال: (إنّ هذا الكلام رغم ما فيه من إشكالات كثيرة فإنه لا يخلو من بعض الطرافة وذلك لما يلي: ١ ـ عدم صحة دعواه بأن رواية واحدة فقط تتوفر فيها شروط الصحة السندية. أ ـ الرواية رقم (٣) وهي عن رسول الله(ص) حيث قال العلامة المجلسي عند إيراده لها «روى الصدوق في الأمالي بإسناد معتبر عن ابن عباس» وهي من الروايات التي تتحدث عن الضرب. ب ـ الرواية رقم (١١) عن أمير المؤمنين وقد وصف العلامة المجلسي إسنادها بأنه معتبر، وهي أيضاً من الروايات المثبتة للضرب. ج ـ الرواية رقم (٢٥) وهي عن الإمام الصادق(ع) حول وجود المحسن وقد وصف المجلسي إسناد هذا الحديث بالمعتبر أيضاً. د ـ الرواية رقم (٣٢) وهي عن الإمام الصادق(ع) سندها صحيح، ولعلها الرواية التي قصدها السيد الحسيني، فتكون أول رواية صحيحة عنده، علماً بأنها من الروايات

التي تحدثت عن الضرب. هـ ـ رواية رقم (٣٧) عن الامام الكاظم(ع) حيث وصف السيدة الزهراء بأنها شهيدة، وقد قال المجلسي إن هذا الحديث صحيح) (الفضيحة ص ٦٨، وص ٦٩).

التعليق: ربما لا ينتهي تعجبنا من صاحب (الفضيحة) وهو يتكل على العلاّمة المجلسي (قدس سره) في تصحيح الأسانيد، بعد أن استنكر ـ السيد مرتضى ـ الإعتماد على أقوال العلماء والإحتجاج بأقوالهم، خاصة وإن العلامة المجلسي مبانيه الخاصة في التوثيق.

ولذلك فإنَّ الحديث (المعتبر) عن العلامة المجلسي لا يعني بالضرورة اعتباره عند آخرين كما هو معلوم تبعاً لاختلاف المباني وطرق التوثيق والتصحيح.

هذا فضلاً عن أن الحديث المعتبر يعدُّ من الحديث الضعيف سنداً. ولذلك يصح قولنا إن من بين الروايات (١٨) رواية واحدة صحيحة سنداً.

وعلاوة على ما تقدم فإن الروايات التي ذكرها وعدَّها في الروايات الصحيحة سنداً كما يظهر من كلامه، لا تتوفر على شروط الصحة السندية. وذلك كما يأتي:

أ ـ الرواية رقم (٣) والتي اعتمد في تصحيحها على اعتبار الشيخ

المجلسي لها ليست صحيحة وذلك لوقوع الرواة التالية أسماؤهم:

* النوفلي، لم يوثق، وثقه السيد الخوئي بناء على التوثيق العام.

* الحسن بن علي، ضعيف.

* والده علي بن أبي حمزة، ضعيف جداً.

الرواية رقم (١١). في سندها:

* أبو عبد الله الرازي ضعيف.

* الحسن بن علي ضعيف.

* محمد بن عبد الرحمن مشترك بين المهمل والمجهول.

ج ـ الرواية رقم (٢٥):

لا تدل على الضرب، وبحثنا في الضرب، فلماذا يحشرها في المقام.

والرواية بتمامها كالتالي ـ كما عن مأساة الزهراء نفسها ـ عن الصادق(ع) عن آبائه قال: (قال أمير المؤمنين(ع): إنَّ أسقاطكم إذا لقوكم يوم القيامة، ولم تسموهم يقول السقط لأبيه: ألا سميتني؟! وقد سمَّى رسول الله(ص) محسناً قبل أن يولد).

ولماذا يتكل السيد مرتضى على توثيق العلاّمة المجلسي واعتباره

للرواية، وقد استنكر على غيره اتكاله على توثيقات السيد الخوئي.

د ـ الرواية رقم (٣٢):

وهي رواية صحيحة وقد أشرنا إلى ذلك، فلا نختلف مع السيد العاملي على تصحيحها. لكن لنا تعليق على قوله: (وحتى هذه الرواية الوحيدة التي ذكر السيد الحسيني بأن سندها صحيح، وهي الرواية رقم (٣٢) المروية عن الإمام الصادق(ع) فإنها كافية مع ما ذكره المصنف من عشرات الروايات والنصوص في سائر الفصول بالإضافة إلى القرائن لإثبات القضية موضوع النزاع. ومع ذلك فقد تجاهل مضمون الرواية الذي وصف سندها بالصحيح، ثم قام بالتركيز على الروايات الأخرى) (الفضيحة ص ٦٩).

فإن ما ذكره من تجاهل للرواية الصحيحة غير صحيح، وكذلك لا يصح قوله أننا ركّزنا على غيرها من الروايات البواقي، لأننا لم نتجاهل الرواية المشار إليها بل حاولنا التركيز عليها واقترحنا على السيد جعفر مرتضى أن يجعلها مرجعاً لفهم الحدث، وقلنا تحديداً: (وكان الأجدر بالسيد مرتضى أن يجعل من الرواية الصحيحة سنداً المروية عن الصادق(ع) مرجعاً لفهم الحدث بعيداً عن هذا اللغط والتضارب والاختلاف في الروايات الأخرى) (ص ٢٨ هوامش نقدية).

ولا يزيد ادعاؤه تركيزنا على الروايات الأخرى على التهويل،

لأننا أساساً لم نطنب في التعليق على هذه الروايات، ولم تتعد ملاحظاتنا الاشارات المنهجية، وبمقدور القارىء مراجعة البحث في (هوامش نقدية).

على أنّا لو كنا بصدد تجاهل هذه الرواية الصحيحة أو كنّا بصدد مناقشة أصل البحث وموضوع النزاع نفياً وإثباتاً لأشرنا إلى الاشكال في الرواية الصحيحة المشار إليها (رقم ٣٢)، لأن هذه الرواية مروية عن دلائل الإمامة للطبري محمد بن جرير بن رستم ولم يوثق عند رجال التوثيق، مع إنه كان معاصراً للشيخ الطوسي والشيخ النجاشي. نعم وثقه بعض المتأخرين، وتحديداً السيد هاشم البحراني في مدينة المعاجز.

هـ ـ وتعليقاً على ما أشار إليه في الرواية رقم (٣٧) فإنها ليست صريحة في الدلالة على الإعتداء بالضرب، وبحثنا ـ أصلاً ـ في الروايات الدالة على الضرب تحديداً، ولذلك لم يجعلها السيد مرتضى نفسه في كتابه (الفضيحة) في الروايات الدالة على الاعتداء بالضرب في تعداده لتلك الروايات كما تقدم، بل إن تعليقه في (الفضيحة) جاء كالتالي: (ولا يخفى على القارىء ما لوصف الزهراء(ع) بالشهيدة من مداليل) ص ٦٧.

والشهيدة في الرواية لا ينحصر معناها بالقتيلة بل بمعنى

الشاهدة، ولذلك لم يورط السيد مرتضى نفسه في بيان هذه المداليل! .

٤ ـ وتعقيباً على ما تقدم تساءل صاحب (الفضيحة): (لماذا يتجاهل السيد الحسيني دائماً أن الحديث المتواتر لا حاجة للنظر في سنده)؟ ص ٧٠ .

ولا ندري ماذا يعني بهذا الكلام، فإن كان يعني به أن الخبر بعد ثبوت تواتره لا يكون ثمة حاجة الى البحث في الأسانيد، فإنه كلام صحيح، لأن التواتر يفيد العلم، لكن البحث في أصل ثبوت التواتر، لأنه موضوع النزاع .

وإن كان يعني إن حساب التواتر لا يتوقف على النظر في الأسانيد والتدقيق في الرجال والرواة فهذا أشبه (بالإنتحار العلمي) ـ على حد تعبيره ـ الذي تكرر في كتابه (الفضيحة)، لأن حساب التواتر بلا إشكال يتوقف على النظر في الرواة وأحوالهم، وذلك لأن إحتمال الصدق كما يكبر بسبب زيادة عدد المخبرين، كذلك يكبر بسبب نوعية المخبرين، وكذلك في إلغاء احتمال الكذب والخلاف، فإن إحتمال الكذب كما إنه يتضاءل بتكثر عدد الرواة فإنه يتضاءل بنوعية هؤلاء الرواة. ولذلك يتوقف التواتر على المضعف الكمي والكيفي .

وكان على السيد مرتضى أن يراجع ـ على الأقل ـ كتاب (المعالم

الجديدة في الأصول) للشهيد الصدر الذي كتبه للمبتدئين في دراسة علم الأصول.

٥ ـ وقد لاحظ السيد مرتضى علينا المناقشة في تواتر روايات حادثة ضرب السيدة الزهراء(ع). قال: (.. ويكفي في إثبات التواتر ثمانية عشرة رواية إضافة إلى النصوص الأخرى التي تعدّ بالعشرات بل بالمئات والتي رواها عشرات المؤرخين والمحدثين وغيرهم...) الفضيحة ص ٧٨.

نشير إلى إن روايات الاعتداء بالضرب تقل وتهبط من [١٨] رواية إلى أقل من ذلك وفقاً لاعتراف السيد مرتضى وذلك لتكرار روايات سليم بن قيس في كتابه وهي أربعة فتكون بحكم الواحدة، فيكون الرقم الحقيقي للروايات [١٥] رواية.

هنا يبدو التعليق صعباً للغاية، لأن السيد مرتضى ـ كما يبدو ـ يتجاوز حقيقة التواتر ـ ويلتف على كيفية حساب التواتر، بل والمباني العلمية في حساب التواتر ـ وأقسام التواتر أيضاً.

وقبل إثارة عدة تساؤلات، كان يفترض في السيد جعفر مرتضى أن يجيب عليها ـ على الأقل ـ في ما كتبه بعد (المأساة) كما في (لماذا المأساة..) كما ننبه القارىء إلى تضارب كلمات السيد مرتضى في دعواه، فهو يدعي إن (الروايات) التي أشار إليها سابقاً يثبت الوثوق (الفضيحة) ص ٦٥ وص ٧٨. وفي كتاب (المأساة)

يدعي التواتر (مأساة ج ٢/ ٣٥) وفي كتاب (الفضيحة): (ويكفي في إثبات التواتر ثمانية عشرة رواية إضافة. .) ص ٧٨ بل هو أوضح من الشمس، وإن كان في كتاب (المأساة) لم يجزم السيد جعفر بالتواتر بل بما يقرب من التواتر قال: (. . بحيث يمكن القول بتواترها) (المأساة ج١/ ١٦٣) وانظر من (الفضيحة) ص ٥٥، ص ٥٨، ص ٦٤.

على أن السيد مرتضى لا يحدد (معقد) التواتر، وموضوع هذا التواتر، لانه ينتقل من موضوع إلى آخر، فتارة يبحث في أصل مظلومية الزهراء وأخرى في الاعتداء عليها بالضرب تحديداً، بل وبكسر ضلعها. . . مع أن كل واحدة من هذه القضايا تحتاج إلى بحث مستقل، ونأمل من السيد جعفر مرتضى نفسه أن يعيد النظر في ما كتبه في (المأساة) بعيداً ـ حتى ـ عن (هوامش نقدية) على الأقل خدمة للبحث العلمي نفسه واحتراماً لعلمه أيضاً.

وعوداً على بدء نقول:

إن التواتر هو ما بلغت رواته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطؤهم ـ أي اتفاقهم ـ على الكذب، واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث يتعدد، بأن يرويه قوم عن قوم وهكذا إلى الأوَّل، فيكون أوله في هذا الوصف كآخره، ووسطه كطرفيه، ليحصل الوصف، وهو إستحالة التواطىء على الكذب للكثرة في

جميع الطبقات المتعددة . (انظر الرعاية للشهيد الثاني ص ٦٢) .

ولتعسر التوفر على تحقيق (التواتر) في جميع الطبقات، فقد ادعى البعض ندرة التواتر ، إلاّ في عدد من الأخبار .

على إن حساب التواتر ، واشتراط التواتر في كل طبقة، يختلف تبعاً للمباني، فإن المشهور يرى لزوم العدد الذي يشترط في التواتر في كل طبقة، وعليه فإذا كان التواتر يحصل بأخبار عشرة مثلاً فإنه يلزم في الطبقة الثانية أن يخبر عن كل واحد من العشرة عشرة فيكون العدد الذي يحصل معه التواتر في الطبقة الثانية مائة مخبر .

ولكن يجتزيء آخرون بالنقل عن العشرة في الطبقة الأولى عشرة في الطبقة الثانية. ويكاد يكون حساب التواتر على المشهور من الأمور المستحيلة والخيالية .

إذا عرفت هذا فالبحث ينبغي أن يتجه إلى أقسام التواتر ، لأن منه التواتر اللفظي، ومنه المعنوي، والإجمالي .

وهنا نتساءل ما هو الثابت بالتواتر؟ يقول السيد مرتضى : (إن كل محاولات السيد الحسيني للطعن بتواتر المسألة لن تجدي نفعاً فالتواتر أوضح من الشمس . . .) (الفضيحة ص ٧٨) وهنا يتراءى من السيد مرتضى ان الاعتداء بالضرب ـ تحديداً ـ هو الثابت بالتواتر، لكنه في موضع آخر يتراءى من كلماته إن التواتر المدعى

هو التواتر الاجمالي أو المعنوي: (لأن العلامة المحقق ـ يعني نفسه ـ بصدد حشد القرائن والنصوص لإبراز قطعية معنى إجمالي ليحقق التواتر إجمالاً أو تواتراً معنوياً) الفضيحة ص ٢١٨ .

وها هنا تبدو المفارقات التي أشرنا إليها في (هوامش) لأن السيد جعفر مرتضى نفسه لا يحدد بالضبط ما يريد، ولا أدري فيما إذا كان قاصداً ذلك، أو أنه لا يتعمد ذلك.

وعليه فالسيد مرتضى لا يدعي التواتر اللفظي، لأن مثل هذه الدعوى صعبة المنال، نعم يظهر منه إدعاء التواتر الاجمالي أو المعنوي. وهنا يحق لنا التساؤل من جديد: ما هو القدر المشترك المنتزع من مجموع هذه الروايات، أي ما هو المضمون والمعنى الذي تشترك فيه مجموع هذه الروايات، والذي نقطع به؟ هل هو الضرب تحديداً؟ أم إنه الإعتداء؟ .

أما إذا كان الضرب فعهدته عليه، وأما إذا كان الإعتداء فإننا لم ننف مطلق الاعتداء، ولا يمكنه إثبات الاعتداء بالضرب تحديداً لأن ذلك خلاف دعوى التواتر المعنوي الذي حشَّد له السيد جعفر مرتضى هذا العدد الكبير من الروايات كما يقول، وهو ما نتفق معه فيه.

ومنه يظهر الجواب على تساؤله قائلاً: (ورغم ذلك لماذا لم يذكر لنا ـ يعني كاتب السطور ـ التواتر في غير موضوع ضرب

الزهراء)؟! الفضيحة ص ٧٨ لأن كل ما حشده من الروايات على اختلافها متواترة بهذا القدر أي في إثبات الاعتداء على الزهراء(ع).

أما التواتر الإجمالي فلم يبين السيد مرتضى نتيجته، ويكفي أن نناقش فيه وفقاً لرأيه، حيث يرى إن الاحتجاج بالمسائل الخلافية لا يصح (الفضيحة ص ٥٥) وثمة خلاف في التواتر الاجمالي.

ومما تقدم يتضح الجواب على ما ادعاه السيد مرتضى من الجهل بموضع النزاع، لأن السيد مرتضى يعيش العقدة تجاه البعض، فيدعي عليه إنه ينفي كل ما وقع على السيدة الزهراء(ع) مع أنه نفسه يعترف بأن السيد فضل الله يثبت التهديد بالأحراق (الفضيحة ص ٦٨). بل هو نفسه ينقل عنه في ملاحق كتابه (الفضيحة) أجوبته على آراء الشيخ جواد التبريزي، وقد جاء في جواب رقم ١٧ : (إننا لا ننكر مظلومية الزهراء(ع) في فدك، وفي الهجوم على بيتها، وفي غصب علي(ع) الخلافة، ولكن لنا إشكالات عدة على بعض الأمور...) ص ٢٥٧ الفضيحة. ويقول في نفس الجواب: (... إنني لم أنكر ذلك لأن الإنكار يحتاج إلى دليل وليس عندي دليل على النفي، ولكنني قلت لا أتفاعل بمعنى أنَّ لدي علامات استفهام لا بد من الجواب عنها بطريقة علمية...) ص ٢٥٨.

وعليه فالسيد فضل الله لم ينكر ولم ينف كما يدعي السيد مرتضى، وإذا كان كذلك فلم نجهل موضوع النزاع كما يدعي علينا

السيد مرتضى من أن السيد فضل الله ينفي كل ما وقع على السيدة الزهراء(ع) من مظلومية. ومجرد إثارة الإشكال على بعض الروايات في هذا المجال ليس إنكاراً، وليس رداً لها، كما يقول السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) قال: (.. والمعروف إن التشكيك غير الرد..) الفضيحة ص ٥٦.

وعلى ذكر أجوبة السيد فضل الله على آراء الشيخ التبريزي، فقد يكون من المفيد الإشارة إلى إن ما هو منشور في ملاحق الكتاب (الفضيحة) ناقص وقد تم تقطيعه وحذفت منه عدة أجوبة، وتحديداً من الجواب رقم [٥] إلى الجواب رقم [١٣].

ب ـ روايات تنزيه الزهراء عن الحيض والنفاس:

وقد لاحظ السيد مرتضى أننا لا نفهم التواتر. قال: (إن المتتبع لهذه القضية في كتاب مأساة الزهراء(ع) سيجد إن العلامة المحقق قد عرض أربعاً وعشرين رواية (٢٤) وذكر في مصادرها على الهامش ثمانية وأربعين (٤٨) مصدراً وهي: ...) (الفضيحة ص ١٠١) ثم تساءل: (.. وإن لم تكن أربع وعشرين رواية تثبت التواتر في أمر لا داعي للكذب فيه حتى على رأي السيد فضل الله فإنه لن يثبت أبداً، علماً بأن السيد الحسيني يعلم تماماً بأنَّ التواتر أنما يثبت بأقل من ذلك بكثير في مثل هذه القضايا...) الفضيحة

ص ١٠٢ بل إنه رفض أن تكون هذه الروايات من المستفيض ص ١٠٢.

هذا على مستوى السند، أما على مستوى الدلالة فقد جاءت مناقشاته حادة ولا تخلو من أخلاق سامية وألفاظ مهذبة جداً جداً، حيث ختم بعض مناقشاته بأنه لا يعتب علينا بعد الآن، وإنه كيف يعاتب قاصراً (هكذا). الفضيحة (ص ١٠٦).

وإنما أصدر حكمه هذا، فلأننا من وجهة نظره نجهل موضوع النزاع كلية، ولذلك حقَّ له أن يقع تحت الصدمة، فيصدر حكمه العلمي والاخلاقي المهذب المشار إليه أعلاه.

وادعى السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) إن موضوع النزاع هو إثبات تنزيه الزهراء(ع) عن الحيض والنفاس (ص ١١١)، ولذلك نفى أن يكون ثمة تعارض أصلاً بين الروايات التي أتى على ذكرها السيد جعفر مرتضى في كتاب (المأساة) لعدم التكاذب بينها، لأن التكاذب بينها يتوقف على كون التنزيه المشار إليه من مختصات الزهراء(ع) دون غيرها. ص ١٠٦ ولذلك تساءل أكثر من مرة بقوله: (ولا ندري من أين فهم السيد الحسيني أن القضية كونها لا تحيض هي من مختصات الزهراء(ع)..) الفضيحة ص ١٠٤ وص ١٠٥.

ثم إنه استنكر علينا ما قلناه تعليقاً على الحديث المروي: (إن

بنات الأنبياء(ص) لا يطمثن إنما الطمث عقوبة وأول من طمثت سارة) حيث سجلنا على السيد جعفر مرتضى في (هوامش نقدية) نقطتين: أولهما: صعوبة الالتزام به (أي الخبر)، وثانيهما: لجهة حذف السيد العاملي بعض الفقرات من الحديث، وهي قوله (وأول من طمثت سارة) فعلَّق السيد مرتضى: (لماذا يصعب الالتزام بأن أول من طمثت سارة فهل كانت سارة من بنات الأنبياء حتى يصعب الالتزام به)؟ ص ١٠٦ الفضيحة.

ثم إنه استنكر علينا ما قلناه بصدد الحديث الآخر: (إنما سميت فاطمة بنت محمد(ص) الطاهرة لطهارتها من كل دنس وطهارتها من كل رفث وما رأت قط يوماً حمرة ولا نفاساً)، فإننا أشرنا في (هوامش نقدية) إلى تدليس السيد جعفر مرتضى وحذفه فقرة (وطهارتها من كل رفث) فعلَّق على ذلك في (الفضيحة): (لماذا لا يمكن الالتزام به)؟! ص ١٠٧.

هذه هي مجمل ملاحظات السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) في مبحث (تنزيه الزهراء من الحيض والنفاس).

ولنا على كل ما تقدم تعليق:

أما على مستوى السند، فإنَّ ملاحظاته جاءت مضطربة، وذلك لأنه يدعي أحياناً تواتر هذه الروايات كما تقدم بيانه، وأخرى دعوى إمكانية الوثوق بها (الفضيحة ص ١٠٢).

ولا ينقضي عجبنا من إصرار السيد مرتضى على إدعاء التواتر إلى درجة أنه يرفض معها أن تكون هذه الروايات مستفيضة كما تقدم في تعليقه.

وهنا يبدو إنه غير مطلع على تعريف (المستفيض) فماذا يعني قوله: (إن المستفيض كما هو معلوم عند أهله هو ما يبلغ ثلاثة أو أكثر ولا شك إن المضمون الذي ورد في أربع وعشرين رواية هو فوق المستفيض وفوق المشهور) الفضيحة ص ١٠٢.

وهذا نوع من المماحكة لا يحسد عليها السيد مرتضى، لأن الاستفاضة التي يدعيها غير متحققة، وذلك لأن الاستفاضة لا تتحقق إلاّ إذا كانت الرواية مروية بالطرق الثلاثة أو أكثر في كل طبقة. وكيف يبين لنا السيد مرتضى ذلك؟! فهل بيَّن لنا الرواية في كل طبقة ورواتها حتى وصلت إلينا بما هو مشروط في المستفيض؟!.

أما دعوى التواتر وإنه لا يحتاج إلى النظر في الأسانيد فهذا غير صحيح كما بينا، لأن النزاع في أصل ثبوت التواتر، ولذلك لا بد من النظر في نوعية المخبر ليتظافر كل من المضعف الكمي والكيفي في نفي احتمال الكذب.

والظاهر إن السيد مرتضى الذي أحالنا في كتابه هذا على قراءة

مبحث التواتر من حلقات السيد الشهيد، أقول الظاهر : إنه لم يقرأ هذا المبحث بعناية، وقد فاته إن ثمة خصائص في الخبر نفسه تساعد أحياناً على سرعة تراكم احتمال الصدق ونفي احتمال الكذب، وقد تكون ثمة خصائص تمنع من ذلك، كما لو كانت القضية غريبة وموضوعنا من هذا المقام.

ولذلك فإذا كانت أربع وعشرون رواية تحقق التواتر في قضية قد لا تكون غريبة، فإنها لا تحققه فيما إذا كانت غريبة، بل تحتاج إلى تراكم عدد أكبر من الروايات.

على ان السيد مرتضى في إثبات التواتر يطوي البحث طياً سريعاً، ولا يتوقف عند مسألة كيفية إثباته، لأن التواتر لا بد أن يتحقق في كل طبقة فكيف حسب ذلك، خاصة وإن دعوى السيد مرتضى غير محدَّدة أساساً، ومن أي قسم من أقسام التواتر يعني.

على إن إدراج مجموعة من المصادر التي حشَّدها السيد جعفر مرتضى في هامش كتاب (المأساة) لإثبات التواتر غير صحيح ولا يخلو من مغالطة، لأن السيد مرتضى لا يميز بين المصدر والمرجع، لأن بعض هذه الكتب ينقل عن البعض الآخر، ولأن بعضها أسبق من بعض، كما في نقل البحار عن كشف الغمة والعوالم عن البحار، ولذلك فإدراج هذه المصادر بهذه الطريقة لا ينفع في حساب التواتر.

على إن عدّ الروايات المشار إليها وإيصالها إلى الرقم [٢٤] كما يذكر السيد مرتضى ليس صحيحاً، لأن فيها ثلاثة ليست من الرواية في شيء، بل هي من أقوال العلماء، كما هو مدرج في الرقم [١٥] من أقوال السيوطي، والرقم [١٦] من أقوال الصبان، والرقم [١٩] كما في عمدة الأخبار.

ولا ينقضي عجبي من مماحكة السيد مرتضى وهو يتساءل عن أسانيد هذه الروايات ولماذا لم نشر إلى ضعفها، مع أنا في الهوامش أشرنا إلى إن معظمها بين مرسل وضعيف فراجع.

ومن مجموع ما ذكره من روايات التنزيه رواية واحدة صحيحة. و[١٥] رواية من المراسيل، ورواية رقم [١٢] التي نقل عن العلامة المجلسي وصفها بالخبر القوي. وهي ـ أيضاً ـ لا تتوفر على شروط الصحة السندية، لأن بعض رواتها من المهملين، والروايات الأخرى كما في الرقم [٣] فيما رواه عن الصدوق، فإنها ضعيفة لوقوع عدد من المجاهيل في سندها، وكذلك الرقم [٤] على الأقل لجهة وقوع العباس بن بكار وهو من المجاهيل، وكذلك الرواية رقم [٨] فقد نقلها السيد جعفر مرتضى عن البحار من موضعين أحدهما مرسل والآخر مسند، وفي سند الأخير ضعف لوقوع منصور بن العباس (وهو مضطرب) واسماعيل بن الكاتب (مهمل) وأبي طالب الغنوي (مجهول) وعلي بن أبي حمزة (ضعيف).

وكذلك الرقم [١٣] ففي سنده ضعف على الأقل لجهة أبي جميلة وهو ضعيف بل كذاب.

هذا كله على مستوى السند، أما على مستوى الدلالة فإنا نعذر السيد مرتضى في حملته المنكرة علينا والمهذبة جداً، لأنه حسب الظاهر بدأ ينسى ما يكتب لكثرة ما كتب بدون تحقيق أو تدقيق، لأن ما ذكرناه من التعارض بين الروايات إنما كان مبنياً على دعوى السيد جعفر اختصاص الزهراء(ع) بهذه الكرامة (تنزيهها من الحيض والنفاس)، ونستغرب كيف ينسى السيد مرتضى بهذه السرعة لينفي ما ادعاه السيد جعفر في (مأساته) لينقضه في (الفضيحة) بل ويتهمنا بالجهل.

وعبارته في الاختصاص واضحة في كتاب (المأساة) فكيف ينكر ذلك ويجعله من إدعاءاتنا. قال السيد جعفر مرتضى في (مأساته): (وإنَّ تنزُّه الزهراء(ع) عن ذلك يشير إلى علو مقامها وإلى خصوصية تميزها عن كل من سواها ما دام أن المحيض من الأذى كما قال سبحانه) المأساة ج١/ ٩٣.

والظاهر إن السيد جعفر مرتضى لا يميز بين الحيض والمحيض:

وقال مؤكداً دعوى إختصاص السيدة الزهراء(ع) بهذه الكرامة في (المأساة) أيضاً: (.. قد نزه الله عنه سيدة النساء التي طهرها الله من

الرجس تطهيراً، إكراماً لها، وحرصاً على تأكيد تميزها عن كل من عداها. . .) ج١/ ٩٤.

فإذا كان السيد جعفر مرتضى يدعي إختصاص السيدة الزهراء(ع) بهذه الكرامة عن كل من عداها، وعن كل ما سواها! فلماذا يستنكر علينا السيد مرتضى ذلك في (الفضيحة). وبناء على هذه الدعوى يقع التعارض بين الروايات كما هو في (الهوامش) وتبطل ملاحظاته في (الفضيحة)؟!.

وبهذا يتضح إننا لا نعتب عليه بعد الآن! والغريب إنه لم يلتفت إلى ما نقله عن (الهوامش) وأثبته في كتابه (الفضيحة). .

أما تساؤله عن (النكارة) في رواية (. . . وأول من طمثت سارة) فغريب جداً، وذلك لأن هذه النكارة والغرابة تجاه الرواية ناشئة من معرفتنا بطبيعة الجهاز الفسلجي للمرأة الذي أراد الله تعالى أن يكون كذلك، إلاّ إذا كان السيد مرتضى من أنصار (دارون) الذي يرى تطور الانسان!.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الرواية لا تنسجم مع المفاهيم والمقولات القرآنية، لأن العقوبة في المفهوم الاسلامي شخصية، ويجب أن لا تتعدى إلى غير المذنب، فإذا كانت (سارة) تستحق هذه العقوبة، فما هي جريمة النساء سواها لتكون موضوعاً للعقوبة هذه!.

أما عن تساؤله الآخر بصدد ما روي أنها(ع) (سميت فاطمة بن محمد(ص) الطاهرة لطهارتها من كل دنس وطهارتها من كل رفث وما رأت قط يوماً حمرة ولا نفاساً) فهو غريب أيضاً، بل أشد من سابقه غرابة.

ولا ندري كيف يصح للسيد مرتضى الالتزام بطهارتها من الرفث، وما هو تفسيره للرفث؟! فهل يعني به الجماع كما هو معناه، وعندئذٍ هل يلتزم بأن السيدة الزهراء(ع) منزهة من ذلك؟! ولكن ربما يريد السيد مرتضى من طهارتها من كل رفث طهارتها من الفحش كما هو بعض معاني الرفث، لكن هذا المعنى لا ينسجم مع سياق الرواية فتأمل.

ج ـ روايات مصحف فاطمة(ع):

وأهم ما طرحه صاحب (الفضيحة) بهذا الصدد عدة تساؤلات:

١ ـ تأكيداً للترادف بين كتاب فاطمة(ع) ومصحفها، وإن المراد منهما شيء واحد كتبت في (هوامش نقدية): (.. على أنَّ بعض الروايات الصحيحة أشارت إلى أن من محتويات مصحف فاطمة وصيتها. وقد روي عن الباقر(ع) إنه أخرج سفطاً أو حقاً وأخرج منه كتاباً فقرأه وفيه وصية فاطمة. (انظر بحار الأنوار ج٤٣/ ١٨٥) والتعبير عن المصحف الذي فيه وصية فاطمة ورد في هذه الرواية

بـ(الكتاب). والذي يقويه ـ أيضاً ـ التعبير عن مصحف علي بكتاب علي وهو تعبير شائع في الرويات) ص ٦١.

وفي ما كتبناه دعويان:

الأولى: إن الأئمة (عليهم السلام) عبّروا عن مصحف فاطمة(ع) بكتاب فاطمة، وبعبارة أخرى، فإنهم عندما يقولون وجدنا الحكم الفلاني (كما في رواية الخثعمي في الزكاة) في كتاب فاطمة، فإن ذلك يعني ـ كما هو الظاهر ـ إنه في مصحف فاطمة(ع).

وقد أشكل صاحب (الفضيحة) على ذلك بقوله: (أن كون وصية فاطمة من محتويات مصحفها لا يفيده في الاستدلال، إذ أن رواية الامام الباقر(ع) تذكر أنه أخرج كتاباً فمن أين استدل السيد الحسيني على إنه مصحف فاطمة؟ ولا يصح قوله بأن التعبير عن المصحف الذي فيه وصية فاطمة ورد في هذه الرواية بـ(الكتاب) ففضلاً عن أنه مصادرة وتبرع غير معقول، فإنه ليس هناك ما يدل على إن وصية فاطمة لا توجد في غير المصحف فلعلها موجودة في غيره أيضاً، خاصة وإن بعض أصحاب الأئمة كانوا يكتبون ما في هذه الكتب ويحتفظون بها) الفضيحة ص ١٤٠.

ويرد عليه: إن بعض الروايات دلت على أن من محتويات مصحف فاطمة(ع) وصيتها، وهذا ما أكده السيد جعفر مرتضى نفسه، وقد روى سليمان بن خالد عن الصادق(ع) إنه قال: (...

وليخرجوا مصحف فاطمة(ع) فإنَّ فيه وصية فاطمة(ع). .) بحار ج٢٦/ ٢٢٥ ط مؤسسة التاريخ العربي رقم الحديث ٧٦.

وأكد ذلك السيد جعفر مرتضى في كتابه (المأساة) فقال: (. . وفي هذا المصحف وصية فاطمة(ع) أيضاً) ج١/ ١١٦.

وبضم المروي عن الإمام الباقر(ع) من أنه (أخرج سفطاً أو حقاً وأخرج منه كتاباً فقرأه وفيه وصية فاطمة(ع). . .) نستنتج إن الكتاب المشار إليه هو مصحف فاطمة(ع) فإذا ضممنا رواية الخثعمي عن الصادق(ع) في الزكاة وأنه أخذه من كتاب فاطمة(ع) عرفنا إنه مصحف فاطمة(ع)، وعليه فلا يبعد أن يكون في مصحف فاطمة(ع) أحكام شرعية.

نعم يحتمل أن تكون وصية فاطمة(ع) في كتاب آخر كما ذكر ذلك السيد مرتضى. قال: (. . فإنه ليس هناك ما يدل على إن وصية فاطمة لا توجد في غير المصحف فلعلها موجودة في غيره أيضاً خاصة وأن بعض أصحاب الأئمة كانوا يكتبون ما في هذه الكتب ويحتفظون بها) ص ١٤٠.

لكن يرد عليه: إن ما تشير إليه الرواية هو أن من أخرج الكتاب هو الامام، وهو من يحتفظ بمصحف فاطمة(ع)، ولا فائدة من أن ينسخ وصيتها في كتاب آخر، وما ذكره من أن أصحاب الأئمة(ع) كانوا يكتبون ما في هذه الكتب، فهو خروج عن المقام كلية. نعم لو

ورد في الرواية أن أحد أصحاب الإمام زرارة أخرج كتاباً وفيه وصية فاطمة(ع) فإنه يرد ما ذكره واحتمله السيد مرتضى، ولكن الرواية آنفاً تشير أن الامام هو الذي أخرج الكتاب فهو ما ورثه من آبائه الطاهرين.

أما تعبيره بـ(لعل) فهذه من التعبيرات التي لا يرتضيها السيد مرتضى فكيف يستعملها هنا ويلجأ إلى مثل هذا التعبير؟!.

الدعوى الثانية: إنَّ التعبير بالكتاب وإرادة المصحف ليس غريباً، بدليل ما ورد من تعبيرهم (كتاب علي) وإرادة مصحف علي أو صحيفة علي. فاعترض السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) قائلاً: (أما استدلاله بأنَّ مصحف علي(ع) هو كتاب علي(ع) فدعوى من غير دليل، إذ أن المتعارف عليه أنه غيره، وإذا ادعى السيد الحسيني إتحادهما فعليه إثبات ذلك فلا يصح الاكتفاء بمزاعم فاسدة لا دليل عليها، إلاّ مجرد محاولة إثبات قضايا فاسدة ولو عبر التحريف والتدليس) ص ١٤٠.

ويؤسفنا أن نقول: إن كلام السيد مرتضى - سامحه الله - نابع من قلة إطلاعه على الروايات، وإلاّ فقد عُبِّر كذلك فيما روي عنهم صريحاً، كما يمكن استنتاجه من الأوصاف نفسها التي أعطيت للكتاب والمصحف والصحيفة.

ولا أدري ما معنى كلامه: (إذ إن المتعارف عليه أنه غيره. . .) لأنه كلام يوحي بتقليد الغير.

ومن الروايات التي صرَّحت بذلك: ما روي عن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) ـ يعني الباقر والصادق ـ قال(ع): إنّ عندنا صحيفة من كتاب علي (ع) أو مصحف علي(ع) طولها سبعون ذراعاً فنحن نتَّبع ما فيها فلا نعدوها) بحارج٢٦ ص ٥١٩ ط مؤسسة التاريخ العربي.

أما الروايات التي أعطت الأوصاف نفسها فهي كثيرة منها:

ـ عن الأمام الباقر(ع): يا فضيل عندنا كتاب عليّ سبعون ذراعاً على الأرض ما من شيء يحتاج إليه إلاّ وهو فيه حتى أرش الخدش ثم خطه بيده على إبهامه، بحارج ٢٦ ص ٥١٩.

ـ عن محمد بن مروان قال: سمعت أبا عبد الله(ع) يقول: عندنا كتاب علي(ع) سبعون ذراعاً. بحارج ٢٦ ص ٥٢٠.

وتبدو هنا الصفات نفسها التي أعطيت للمصحف في الرواية عن محمد بن مسلم.

ـ عن أبي عبد الله(ع) قال: والله إنّ عندنا لصحيفة طولها سبعون ذراعاً. . . بحارج٢٦ ص ٥١٤.

ـ عن أبي عبد الله(ع) يقول: إنّ في البيت صحيفة طولها سبعون

ذراعاً ما خلق الله من حلال ولا حرام إلاّ وفيها حتى أرش الخدش. بحار ج٢٦ ص ٥١٤.

ـ عن أبي عبد الله(ع) يقول: إنّ عندنا لصحيفة طولها سبعون ذراعاً... ج٢٦/ ٥١٢.

ـ عن أبي عبد الله(ع) قال: إنَّ عندنا صحيفة طولها سبعون ذراعاً... ج٢٦/ ٥١٢.

فالصحيفة والكتاب والمصحف ـ كما هو ظاهر الروايات ـ أسماء لمسمى واحد.

نعم هذه الصحيفة أو المصحف هي غير (الصحيفة) التي ورثها علي(ع) عن رسول الله(ص) وكانت معلقة في حمائل السيف، وقد وردت بها أخبار عن الخاصة والعامة. وهي غير الصحيفة المشار إليها، لأن هذه الصحيفة صغيرة، بينما المصحف والصحيفة والكتاب مما تحدثنا عنه وذكرنا بعض الروايات بشأنها طولها سبعون ذراعاً، وفيها من الأحكام وغير ذلك مما يكثر بكثير على محتويات الصحيفة الصغيرة تلك. (عن إبان بن تغلب قال: حدثني أبو عبد الله(ع) كان في ذؤابة سيف علي(ع) صحيفة صغيرة...) بحار ج٢٦/ ص٥٣٣.

٢ ـ ومما أشكل به علينا بخصوص ما يبدو من التعارض بين

روايات مصحف فاطمة(ع) خاصة على مبنى السيد العاملي في كتابه (الصحيح . .) والذي أشرنا إليه وهو ردّ الروايات للإختلاف وإن لم يقع التناقض والتكاذب بينها، بل ربما يبدو التعارض بغض النظر عن ذلك، فقد علّق على ذلك قائلاً: (وهل الروايات التي نشير إلى كون المصحف من إملاء رسول الله(ص) وكتابة علي(ع) والأخرى التي تقول بأنه من إملاء الملك وكتابة علي(ع) متناقضة؟ وهل هذا تناقض بمعنى التكاذب والتنافي بحيث لا يصح الجمع الدلالي بينها؟ ولماذا لا يقال بأن بعضه من إملاء رسول الله(ص) والبعض الآخر من إملاء الملك)؟!! ص ١٤٩ .

ويبدو إن السيد مرتضى لم يلتفت إلى ما ورد في الروايات من حصر، كما في الرواية عن الصادق(ع) قال: مصحف فاطمة(ع) ما فيه شيء من كتاب الله وإنما هو شيء أُلقي عليها بعد موت أبيها صلوات الله عليها. بحار ج٢٦/ ص ٥٢٨ .

ومثله ما رواه أبو بصير عن الصادق(ع): (. . . وإن عندنا لمصحف فاطمة وما يدريهم ما مصحف فاطمة، قال: فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد، وإنما هو شيء أملاه الله عليها وأوحى إليها . . .) بحار ج٢٦/ ص ٥٢٣ .

والروايتان ظاهرتان في الحصر. وبذلك يعرف القارىء ما إتهمنا به السيد مرتضى من تدليس حيث قال: (. . . ولا يخفى على

القارىء أن هذا الحصر إنما هو تدليس منه إذ لا يوجد في الروايات؟! ومن الواضح إن دعوى الحصر هذه تهدف لإظهار التناقض الذي لم يستطع السيد الحسيني إثباته دون هذا التدليس) ص ١٥٠ الفضيحة.

والأكثر غرابة في مناقشاته قوله: (أضف إلى ذلك بأن المجلسي إذا كان قد حملها كما ذكر السيد الحسيني فإن التعارض يرتفع) ص ١٤٩ . ويشير بذلك إلى ما ذكرناه في الهوامش تعليقاً على الرواية عن الصادق(ع): ... وخلَّفت فاطمة(ع) مصحفاً ما هو قرآن ولكنه كلام من كلام الله أنزله عليها إملاء رسول الله وخط علي(ع). بحار ج٢٦ ص ٥٢٤ ، وقد فسَّر العلامة المجلسي كلمة (رسول الله) الواردة في الرواية بأنه جبرائيل(ع).

ولا أدري كيف يرتفع التعارض بناء على هذا التفسير، لأني إنما ذكرت ذلك في (الهوامش) لتعميق التعارض، لأن تفسير العلامة المجلسي يصبُّ لمصلحة الروايات التي تتحدث عن المصحف بما هو وحي أوحاه الله عليها، ولذلك فسَّر كلمة (رسول الله) بأنه جبرائيل. ولذلك فهذه الرواية بناء على تفسير العلامة المجلسي وما تقدم من الروايتين مما أشرنا إليه ـ وظاهرهما الحصر ـ يعارض ما ورد من روايات تتحدث عن المصحف بما هو إملاء رسول الله(ص) أبيها المصطفى، وهذا ما لا يمنع منه السيد جعفر

مرتضى، فكيف يرتفع التعارض بما ذكرنا؟!.

ثقافة السيد مرتضى في الحديث والرجال:

يؤسفني أن أشير إلى بعض الملاحظات في هذا المجال وتحديداً في حقلي الحديث والرجال، لأني وجدت من المناسب الإشارة إلى ذلك لتعريف القارىء بما آلت إليه الأمور في مناقشات السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة).

وكنّا قدَّمنا إن السيد مرتضى يعتمد على توثيقات الشيخ المجلسي، كما مرَّ في الروايات التي ذكر تبعاً للعلامة المجلسي إنها ذات إسناد معتبر وإنها تتوفر على شروط الصحة السندية. وقد بينا إنها ليست كذلك، وذلك لجهة وقوع عدة ضعفاء أو مجاهيل في طرقها. ولم يتعب السيد مرتضى نفسه في تصحيح أسانيدها بمعزل عن العلامة المجلسي، مع ان للعلامة المجلسي مبناه المتميز والخاص في التوثيق والتصحيح، خاصة وإن السيد مرتضى لم يبين مبناه في التوثيق والتصحيح وهو ما أشرنا إليه فراجع وها هنا نشير إلى عدة ملاحظات من هنا وهناك، من ذلك:

١ ـ ذكرنا في (هوامش نقدية) وتحديداً في المروي عن السيدة الزهراء(ع): (خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا الرجل يراها) إن هذه الرواية مما لا يمكن القبول به لا بناءً على حجية خبر الثقة، ولا بناءً على حجية الخبر الموثوق، أما الأول فللإرسال وأما الثانية فبناء

على عدم قيام القرينة الموجبة للوثوق، بل القرينة قائمة على خلاف ذلك، خاصة بلحاظ رواية الأربلي، لأن مفادها يوجب الإساءة إلى أمير المؤمنين(ع)، ويبدو من ذلك إنه يجهل مثل هذا الحكم الشرعي، وهو ما لا يمكن الالتزام به بإعتباره الإمام المعصوم، وأنه أفضل وأعلم أهل زمانه بعد النبي(ص).

وهنا أشكل السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) واتهمنا بالخيانة وعدم الأمانة فقال: (أما كونه خيانة ظاهرة للأمانة العلمية فبسبب إختياره لخصوص نص الأربلي الذي يعلم الجميع أنه إنما أخذ كتابه في الأكثر من كتب أهل السنة كما صرَّح به الأربلي نفسه في مقدمة كتابه، وهذه العبارات التي أشار إليها ليست موجودة في سائر نصوص الرواية على أن السيد الحسيني نفسه يصرح بأن من الممكن قبول بعض فقرات الرواية دون بعض...) ص ١١٧.

وما ذكره من إشكال لا يليق به أصلاً وذلك لما يأتي:

أ ـ إن ما ذكره بصدد مصادر الأربلي وأن أكثرها من كتب أهل السنة وأن كان صحيحاً، ولكن هذه الرواية بالذات لم ينقلها الأربلي من مصادر أهل السنة، بل رواها من كتب الشيعة، وتحديداً من كتاب (أخبار فاطمة) لابن بابويه، ولا أدري لماذا لم يرجع إلى المصدر نفسه ليتحفنا بملاحظاته القيمة، ويفيدنا بالمصدر الذي يحتمل أن يكون من غير مصادرنا الخاصة!.

هذا مضافاً إلى أن السيد جعفر مرتضى إذا كان متذمراً من هذه الرواية، بألفاظها هذه المروية في كتاب (كشف الغمة) للأربلي فلماذا جعلها من مصادر الرواية ومما أشار إليه من مصادر ومما حشده من مصادر في كتابه (المأساة ج١/ ص ٢٥٧).

ب ـ أما قوله إن العبارات التي أشرت إليها كما هي بألفاظ رواية الأربلي ليست موجودة في سائر النصوص سوى رواية الأربلي فإنه محل تأمل لأن هذه العبارات وردت ـ وبلغة أكثر حساسية ـ في رواية الجعفريات التي ساقها تأييداً للرواية محل المناقشة والتي أدرجها بالرقم [٤]. عن جعفر بن محمد عن أبيه(ع): إن فاطمة بنت رسول الله(ص) دخل عليها عليٌّ عليه السلام وبه كآبة شديدة، فسألته عن ذلك فأخبرها: إنَّ النبي(ص) سألهم عن المرأة: متى تكون أدنى من ربها: فلم ندر. فقالت: إرجع إليه فأعلمه: إن أدنى ما تكون من ربها أن تلزم قعر بيتها. فانطلق فأخبر النبي(ص) فقال: ماذا؟ من تلقاء نفسك يا علي؟ فأخبره إن فاطمة عليها السلام أخبرته. فقال: صدقت، إن فاطمة بضعة مني). المأساة ج١/ ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

فهل هذه الألفاظ من كتب غير الخاصة؟! ولذلك لم يعلق السيد مرتضى على ما لاحظناه في (الهوامش) على هذه الرواية وتجاوزها الى فقرة أخرى، ومنه يظهر أينا أكثر احتراماً للأمانة!.

ج ـ وأما قوله: (. . . على أن السيد الحسيني نفسه يصرح بأن من الممكن قبول بعض فقرات الرواية دون بعض. . .) الفضيحة ص ١١٧، وأشار إلى مصدر الكلام بأنه في (هوامش ص ٥٢).

فهو غير صحيح، ولم أصرح بذلك، بل قلت تعليقاً على رواية خطبة علي(ع) إبنة أبي جهل ـ وتحديداً ـ على قوله(ع) على ما في الرواية: يا رسول الله والذي بعثك بالحق نبياً لما كان مني مما بلغها شيء ولا حدثت بها نفسي) فقلت في (هوامش): (وربما يصح من الرواية فقط قول علي(ع) بأنه لم يفكر بذلك أبداً) ص ٥٢، فأين التصريح بقبول بعض فقرات الرواية، وهذا التصحيح الذي أشرنا إليه لم ينشأ من الرواية نفسها، بل لجهة أن الواقع كذلك وليس لجهة الخبر، كما لو جاء كذّاب إلى قوم وأخبرهم بعدة أمور كانوا يعرفون صحة بعضها من غير خبره، فقالوا له: إن نقبل منك قولك فلا نقبل منه إلاّ هذا، وذلك إشارة لما يعرفون فهل هذا تصديق منهم لقوله وإخباره، ومن هذا القبيل قولي (ربما يصح من الرواية. .) فإن ذلك ليس من جهة الخبر نفسه بل من جهة الواقع الذي عليه أمير المؤمنين (عليه السلام).

٢ ـ بصدد رواية إسحاق بن عبد العزيز، وبخصوص ما أشار إليه السيد جعفر مرتضى من تعدد كتب فاطمة(ع) قلنا إن الرواية غير

صحيحة، لأن إسحاق بن عبد العزيز لم يوثق عند كثيرين. (ص٦٠ هوامش).

علَّق على ذلك: (لماذا ردّ رواية إسحاق بن عبد العزيز بحجة أنه لم يوثق عند كثيرين... أضف إلى ذلك أنه لم يذكر لنا من هؤلاء (الكثيرين) الذين لم يوثقوه ولعله يقصد السيد الخوئي(قده) إذ أن السيد فضل الله مقلد له في توثيق رجال الحديث كما أسلفنا)!! (الفضيحة ص ١٣٩).

ويُعد هذا التعليق فضيحة علمية، فضلاً عما فيه من مماحكة وإتهام، وإلاّ ما هو الدليل على أن السيد فضل الله مقلد للسيد الخوئي في توثيق الرجال؟ وقد أشرنا إلى أن السيد مرتضى نفسه يقلد الشيخ المجلسي، وقد بيّنا ذلك بالدليل، وهو دائماً يتكىء على المجلسيين وغيره. أضف إلى ذلك: ما هو دخل السيد فضل الله في الموضوع، هل هو في مناقشة مع كاتب السطور أم مع السيد فضل الله؟! أهي مجرد مماحكة أم محاولة لتصفية الحسابات؟.

وعوداً على بدء أقول: ما ذكره السيد مرتضى من تعليق لا يقل غرابة عن تعليقاته العلمية السابقة، وذلك لأن الصحيح: إن السيد الخوئي يوثق إسحاق بن عبد العزيز لوروده في إسناد تفسير علي بن إبراهيم، فكيف يصح قوله: لعله يقصد السيد الخوئي! ولا

أدري لماذا لم يرجع السيد مرتضى إلى كتب الرجال ليعرف حال الرجل! ألم يكن الأجدر به الرجوع إلى كتب رجال الشيخ الطوسي ورجال ابن الغضائري، والخلاصة للعلاّمة. . . وللإختصار ندله على (الحاوي) للشيخ الجزائري الذي أفرد له ترجمة في قسم الضعاف فليراجع.

وهنا أجد من الضروري تنبيه القارىء إلى أن السيد مرتضى لم يسجل علينا ملاحظة علمية دقيقة بصدد مناقشاتنا في أسانيد الروايات التي أشرنا إليها في (هوامش)، ولذلك فهو يناقش على سبيل المماحكة لا غير.

ومن ذلك تعليقه على تحفظنا على إحدى روايات تعدد كُتب فاطمة(ع) فإنّا تحفظنا على رواية أبي نضرة لعدم عثورنا على توثيق له، فكتب: (أما رواية أبي نضرة فإن عدم وجدان السيد الحسيني من يوثقه ليس دليلاً على أنه غير موثق. . .) الفضيحة ص ١٣٩.

وهذه المناقشة لا تخلو من طرافة، ولا ندري لماذا لم يرجع السيد مرتضى إلى كتب الرجال ليتحفنا بتوثيق أبي نضرة؟! نحن في أمس الحاجة إلى ذلك! وهل يريدنا أن نجعل المجهول موثوقاً؟!.

٣ ـ وبصدد الحديث عن محتويات مصحف فاطمة(ع) أشرنا في (الهوامش) إنَّ رواية عمر بن عبد العزيز هي وحدها التي تنفي أن يكون (المصحف) مشتملاً على الأحكام الشرعية، فيما لا تنفي

الروايات الأخرى ذلك، ولمّا كان عمر بن عبد العزيز مخلّطاً وجب رد الرواية، وبالتالي يمكن الجمع بين الروايات الأخرى بما يؤدي إلى عدم إستبعاد إشتمال (مصحف فاطمة) على الأحكام الشرعية، وقد تساءلنا عن سبب عدم ردّ السيد العاملي لهذه الرواية للسبب الذي ذكرناه، لأن الأجدر به ذلك، في حين إنه رد رواية الخثعمي وأشار إلى ضعف سندها دون أن يشير إلى ضعف سند رواية عمر بن عبد العزيز. (هوامش ص ٦٤).

فكتب في (الفضيحة): (لماذا كان الأجدر عند السيد الحسيني رد رواية حماد لضعف سندها، ولم يكن الأجدر ردّ رواية الخثعمي فهي أيضاً ضعيفة السند؟... فإن كانتا ضعيفتين سنداً ولا مرجح لهما فليحكم بردهما معاً. على أنَّ الأجدرية هي عند السيد الحسيني ومن ثم عند السيد فضل الله إن أثبتت شيئاً فإنها تثبت تلك المزاجية في الاستدلال والاستحسان في رد الروايات إن لم نقل ابتكار البدع في أساليب الرد والقبول للروايات) ص ١٤٧.

وهل يعتقد السيد مرتضى إن مراتب الخبر الضعيف واحدة؟! فإذا كانت مراتبه متفاوتة فالصحيح إن بعضه يتقدم على بعض، فيكون ثمة مرجح لما ذكرناه. وذلك لأن رواية حماد والتي يقع في طريقها (عمر بن عبد العزيز) تكون في مرتبة أدنى من مرتبة رواية الخثعمي، لما ذكرناه، وهو تخليط عمر بن عبد العزيز، أما ما ذكره

من الاستحسان في ردِّ الروايات فهو لا يستحق التعليق، لأنه ليس أكثر من تعريض غير أخلاقي.

ثم يقول السيد مرتضى: (أضف إلى ذلك إن البعض يرى أن هذا التخليط لا يوجب رد روايته فلماذا تكون هي الأجدر بالرد) (ص ١٤٧ الفضيحة).

ولا ندري من هذا البعض الذي يرى إن هذا التخليط لا يوجب ردّ روايته، ولماذا يعوِّل على هذا البعض، أليس هو نفسه يستنكر الاعتماد على العلماء والاحتجاج بآرائهم، وأليس هو نفسه الذي يرى إن المسائل الخلافية لا يصلح الاحتجاج بها كما ذكره في (الفضيحة) ونقلناه عنه في هذه الأوراق؟!.

ولا أدري ماذا يعني بقوله (هذا التخليط) فهل هناك أكثر من تخليط؟! وتعليقاً على ما ذكره نقول: الصحيح إن التخليط يوجب رد الرواية إلاّ إذا علم أن الرواية نقلت إلينا في غير زمن تخليط الراوي، وإلاّ أي إذا جهل ذلك وشككنا ـ كما في المقام ـ في كون هذه الرواية مما صدر عن الراوي ورواه في زمن تخليطه أو قبله فإنَّ الرواية مردودة ولا يحتج بها، وهذا ما عليه علماء الحديث (راجع الرعاية للشهيد الثاني ص ٢١١) و(الحاوي ج١/ ص ١٠٧).

نعم ربما التبس على السيد مرتضى تعبيرهم (مختلط الحديث) فتوهم أن (مختلط ومخلّط) مساوق لقولهم (مختلط الحديث). لأن

قولهم (مختلط الحديث) فيه نزاع من حيث القدح أو عدمه، فبعضهم عدّه من الألفاظ التي تقدح في الراوي فترد روايته، وبعضهم إنه ليس بظاهر في القدح. (انظر عدة الرجال ج١/ص ١٦٤).

ولكن هذا التعبير ـ مختلط الحديث ـ غير ما نحن فيه، لأن عمر بن عب العزيز مختلط ومخلّط، فإنه لا إشكال ظاهر في القدح، وقد مرّ عليك إن الرأي على ردّ روايته إلاّ إذا علم أنه حدَّث في غير زمن تخليطه.

٤ ـ ما ورد بخصوص كتاب (سليم بن قيس) فقد سجل السيد مرتضى على (هوامش) عدة ملاحظات منها:

أ ـ على قولنا إن بعض ما سجّله السيد جعفر مرتضى وحشّده من أقوال العلماء بشأن كتاب سليم لا يدل على توثيق الكتاب فإنه علّق قائلاً: (أما قوله بأن بعضها لا يدل على التوثيق فلا يمكن الاعتماد عليه، لأنه ادعاء يحتاج إلى إثبات وشاهد فلماذا لم يقدم السيد الحسيني ـ إن صح ادعاؤه ـ بعض النصوص التي ادعى إن العلاّمة المحقق ـ يقصد نفسه ـ قد ذكرها والتي لا تدل على التوثيق)؟!! (الفضيحة ص ١٨٩).

وهذه المناقشة لا تخلو من طرافة، وهل يخفى على السيد مرتضى إن بعض ما نقله السيد جعفر من أقوال لا يدل على التوثيق.

أقول: على الأقل لا يدل ما ذكره عن الشيخ الطوسي والنجاشي وابن شهرآشوب على توثيق الكتاب. (المأساة ج١/ص ١٤٥)، ولذلك لم ينقل السيد جعفر عباراتهم بالكامل بل قال ما نصه: (وقد أعتبره النجاشي في جملة القلائل المتقدمين في التصنيف من سلفنا الصالح، وأشار إليه شيخ الطائفة الشيخ الطوسي رحمه الله وابن شهرآشوب المازندراني).

ولا أدري هل يدل ما ذكره على توثيق كتابه، وإليك عبارات القوم:

ـ النجاشي: سليم بن قيس الهلالي، يكنى أبا صادق، له كتاب، أخبرني علي بن أحمد القمي..

ـ الطوسي: ابن قيس الهلالي يكنى أبا صادق له كتاب..

ـ ابن شهرآشوب: سليم بن قيس الهلالي صاحب الأحاديث له كتاب.

نعم ربما استفاد السيد جعفر التوثيق من عبارة (له كتاب) لكنه اشتباه، لأنه ليس من التوثيق في شيء. نعم اختاره المجلسي كما نقل عنه الوحيد البهبهاني وتأمل فيه. وربما يقلِّد السيد جعفر العلامة المجلسي في ذلك:

ب ـ وكنّا قد نقلنا في (هوامش) عن الشهيد الثاني تحفظه على

كتاب سليم بن قيس، ولم نشر إلى المصدر فعلّق السيد مرتضى في (الفضيحة): (لماذا لم يذكر لنا السيد الحسيني المصدر الذي حصل منه على موقف الشهيد الثاني كما فعل برأي الشيخ المفيد)؟! ص ١٨٩.

أقول: لم نذكره بناء على حسن ظننا بالسيد مرتضى، ولم نتصور أنه لم يطلع على حواشي الشهيد الثاني على الخلاصة، وقد نقل عنها الشيخ الجزائري في (الحاوي) (ج٣ ص ٥١٢) فليراجع.

ج ـ وكنّا قلنا في (هوامش) (... مع أن الصحيح كما هو عن السيد الخوئي أن لا طريق صحيح لكتاب سليم..).

فكتب: (إن كلام السيد الحسيني هذا لا يخلو من محاولات للتضليل والتدليس: ٢ ـ إن إدعاء السيد الحسيني بأن لا طريق صحيح لكتاب سليم حسب رأي السيد الخوئي فيه تدليس خطير، فكيف سمح لنفسه بأن يدلس على لسان هذا العالم الجهبذ والطود الشامخ أم أن الأمر عنده لا بأس به لأن غايته الدفاع عن السيد فضل الله بأي شكل من الأشكال والغاية هذه حسب اعتقاده الفاسد نبيلة فهي تبرر الوسيلة... على إن السيد الخوئي لم يضعف جميع طرق الكتاب بل ضعف الطريق الذي ينتهي إلى حماد بن عيسى بسبب وجود ابن أبي سمينة فيه). (الفضيحة ص ١٩٠).

في هذا الصدد لا أود التعليق على لغته المهذبة جداً، إنما أشير

إلى المغالطة في كلامه حيث حاول أن يصوِّر للقارىء إن ثمة طرق عديدة وكثيرة لكتاب (سليم بن قيس) ولم يضعف السيد الخوئي غير طريق حماد بن عيسى، أما الطرق الأخرى فلم يوثقها. هكذا، فهل يصح هذا الكلام؟! هذا ما ستعرفه من خلال المخطط الذي سنرسمه للقارىء وصولاً إلى (سليم بن قيس) في كتابه.

هذا من جهة، ومن وجهة أخرى، فإن السيد جعفر مرتضى نفسه ذكر في كتابه (لماذا مأساة الزهراء) إن السيد الخوئي لم يوثق كتاب سليم بن قيس فهل هذا من التدليس. قال: (.. وهذا هو ما قصده آية الله العظمى السيد الخوئي رحمه الله حين دافع عن مضمون الكتاب تارة ثم حكم بضعف الطريق إليه، وإنما صدر منه (ره) ما صدر باعتبار كونه قائلاً بحجية خبر الثقة لا الخبر الموثوق) ص ٩١.

وعليه فلماذا لم يبين لنا السيد جعفر مرتضى في كتابه (لماذا المأساة) الطرق الأخرى التي لم يضعفها السيد الخوئي. وعليه فكيف سوَّغ لنفسه شرعاً إتهامنا بالتدليس وغيره من الاتهامات، في وقت يصرح فيه السيد جعفر بأن السيد الخوئي قضى بتضعيف الطريق إلى كتاب سليم بن قيس؟!.

الطرق إلى كتاب (سليم بن قيس)

الشيخ الطوسي

بن أبي جيد

محمد بن الحسن بن الوليد

محمد بن القاسم ماجيلويه

محمد بن علي الصيرفي (أبو سمينة) (كذّاب)

عثمان بن عيس وحماد بن عيسى

أبان (ضعيف) إبراهيم بن عمر اليماني (ثقة، ضعفه ابن الغضائري)
سليم بن قيس

سليم بن قيس

قال السيد الخوئي: (وكيفما كان فطريق الشيخ إلى كتاب سليم بن قيس بكلا سنديه ضعيف، ولا أقل من جهة محمد بن علي الصيرفي (أبي سمينة) معجم ج٨/ ٢٢٧.

وطريق النجاشي إليه هو نفسه طريق الشيخ الطوسي. نعم رويت

روايات عن سليم بن قيس في كتاب (الكافي) عن غير كتابه فتأمل.

فقاهة السيد مرتضى في (الفضيحة):

كنّا نتمنى على السيد مرتضى أن يقصر حديثه ومناقشاته على موضوع البحث والنزاع، ويفترض فيه أن لا يتعدى ما ورد في (الهوامش). لكنه على عادته في مقام وبصدد تصفية الحسابات الشخصية، فإنه يحاول التعريض بالسيد فضل الله، ومن ذلك، ما ذكره في كتابه (الفضيحة) وهو يشير إلى (رأي فقهي) للسيد فضل الله في ذبائح أهل الكتاب. وقد دعاه إلى ذلك ـ كما يبدو ـ مناقشاتنا وملاحظاتنا على كتاب (المأساة)، وخاصة التعويل على الأخبار الضعيفة سنداً ووثاقة، فاختار الهروب إلى الامام، فادعى علينا إننا نعتمد الأخبار الضعيفة وإننا نلجأ الى الاستحسانات، تلك التي اعتمدناها على حد تعبيره من السيد فضل الله، وذكر أن منهج السيد فضل الله في الفقه يقوم على الروايات الضعيفة والمرسلة والتي (أجمع الفقهاء على تضعيفها ورفض الاستدلال بها فمن ذلك قوله بحلية ذبائح أهل الكتاب مخالفاً بذلك الضرورة والاجماع، مستشهداً عليه برواية ضعيفة خلاصة ما فيها إن المسيحي عندما يذكر على ذبيحته اسم المسيح فهو كمن ذكر اسم الله يعتقد إن المسيح هو الله) (الفضيحة ص ١٠٩).

وخلاصة رأي السيد مرتضى: إنّ السيد فضل الله يقول بحلية

ذبائح أهل الكتاب (هكذا)، وإن هذا الرأي مخالف للإجماع والضرورة، وليس عليه إلاّ رواية ضعيفة. . !.

وها هنا تبدو سعة إطلاع السيد مرتضى في الفقه وهو يشرح المسألة بتبسيط شديد، إلى درجة إنه لا يذكر هذه الرواية الضعيفة، بل يلخص ما ورد فيها، ولعل في ذلك دلالة على إطلاعه الواسع على الروايات في الفقه كما هو إطلاعه على الروايات الأخرى خارج هذا الإطار.

ولكي يكتشف القارىء التبسيط الشديد في عرض المسألة وعدم الدقة العلمية نفصِّل البحث إلى نقطتين، أولهما: في الروايات التي تخص هذه المسألة وأقوال العلماء، وثانيهما: في رأي السيد فضل الله وفتواه في هذه المسألة. وسيعرف القارىء إن السيد فضل الله لا يفتي بحلية ذبائح أهل الكتاب كما حاول تصويره السيد مرتضى.

النقطة الأولى: في روايات المسألة وأقوال العلماء:

ويمكن تصنيف روايات المسألة ـ ذبائح أهل الكتاب ـ إلى طوائف ثلاث:

الطائفة الأولى: وهي الروايات الناهية عن ذبائح أهل الكتاب، وفيها الصحيح، ومن الروايات الدالة على المنع:

ـ رواية أبي المغرا عن جماعة عن أبي ابراهيم(ع): سألته عن ذبيحة اليهودي والنصراني، فقال: لا تقربوها.

ـ وخبر محمد بن مسلم عن الامام الباقر(ع): قال: سألته عن نصارى العرب أتؤكل ذبائحهم؟ فقال: كان علي(ع) ينهى عن ذبائحهم وعن صيدهم ومناكحتهم.

ـ وخبر سماعة عن أبي ابراهيم(ع): سألته عن ذبيحة اليهودي والنصراني فقال: لا تقربنَّها.

الطائفة الثانية: وهي الروايات الدالة على جواز أكل ذبائحهم ونفي البأس عن ذلك: ومن ذلك صحيح الحلبي: أنه سأل الصادق(ع): عن ذبيحة أهل الكتاب ونسائهم، فقال: لا بأس به.

الطائفة الثالثة: وهي الروايات الدالة على الجواز شرط تسمية الكتابي عند الذبح. ومن هذه الروايات:

ـ عن الباقر(ع): لا تأكل ذبيحته حتى تسمعه يذكر اسم الله...

ـ عن الصادق(ع): إذا سمعتم قد سمّوا فكلوا.

ـ عن الصادق(ع): لا تأكل من ذبيحته حتى تسمعه يذكر اسم الله...

ـ عن عبد الملك عن الصادق(ع): قلت لأبي عبد الله(ع): ما تقول في ذبائح النصارى؟ فقال: لا بأس بها، قلت: فإنهم يذكرون

عليها اسم المسيح، فقال: إنما أرادوا بالمسيح: الله..

أما أقوال العلماء من السلف، ـ فإن المشهور على المنع تمسكاً بالروايات المانعة، فيما إختار الشهيد الثاني وآخرون الجواز مطلقاً ـ وحملوا الروايات المانعة على الكراهة، وقد اختار الشيخ الصدوق العمل بالطائفة الثالثة، الدالة على الجواز مع التسمية وسماعها منهم، وقد مال إلى ذلك ـ بتحفظ ـ سيد الرياض.

وبذلك يتبين للقارىء مدى صحة الإجماع الذي ادعاه السيد مرتضى في المسألة، وأي إجماع في المسألة وقد خالف فيه الشيخ الصدوق، نعم قيل إن الاجماع استقر في بعض الأعصار المتأخرة عن زمن الصدوقين. هذا مضافاً إلى أن مثل هذا الإجماع ليس بحجة لأنه إجماع مدركي يستند إلى الروايات ولا أقل من احتمال مدركيته.

وعليه فإن الإجماع وإن ادعي ـ كما ادعاه بعض ـ فإنه غير حجة لما هو المعروف من كونه مدركياً، لاحتمال أن يكون إجماعهم ناشئاً من تقديم طائفة الروايات المانعة على الروايات الدالة على الجواز لحيثية ما. ونظير المسألة كثير في الفقه، ومن ذلك نجاسة الكتابي.

على أن مخالفة الشيخ الصدوق ومن في عصره وقبل عصره توجب الإشكال في الإجماع على مبنى حساب الإحتمال، لأنه

مخالفة الشيخ الصدوق ليست على حدٍّ مخالفة غيره، لأن الأقرب إلى عصر النص ولأنه الأكثر تمسكاً بآثار الأئمة(ع) فتوجب مخالفته نوعاً من تباطؤ حساب الاحتمال الذي يقوم عليه الإجماع بناء على هذه النظرية.

ولم تبلغ المسألة درجة الضرورة وإن ادعى السيد مرتضى ذلك وسيتبين لك ذلك من خلال الإشكال في المسألة من عدد من الفقهاء المعاصرين كما نشير إليه في النقطة الثانية.

النقطة الثانية: كنّا تساءلنا عن مدى صحة دعوى السيد مرتضى بصدد رأي السيد فضل الله في هذه المسألة فإنه نقل عنه إنه يقول بحلية ذبائح أهل الكتاب، مع أنه لم يشر إلى مصدر هذا القول.

والغريب في منهج السيد مرتضى أنه يلتقط المتشابهات، ولا يرجع إلى المحكمات، ولكنه في هذه المسألة لم يشر حتى إلى المتشابهات هذه!.

وقبل أن أشير إلى عدم صحة هذه الدعوى، يحسن الإشارة إلى أن موضع النزاع ـ علمياً ـ بين العلماء هو في طريقة الجمع بين هذه الروايات، وقد تقدم بعض أقوال العلماء، ولمّا كان ثمة إشكال في المسألة فقد (إحتاط) بعض الفقهاء المعاصرين، وهذا الاحتياط ناشىء من عدم التسليم بالإجماع وعدم كون هذه المسألة من الضروريات.

ومن هؤلاء الفقهاء المعاصرين:

ـ الشهيد السيد الصدر كما في (تعليقته على منهاج الصالحين) قال: (إذا سمّى الكافر فحرمة الذبيحة مبنية على الاحتياط) ج٢/ ٣٥٦.

ـ السيد السيستاني كما في (منهاج الصالحين) قال: (.. فلا تحل ذبيحة الكافر مشركاً كان أو غيره حتى الكتابي وإن سمَّى على الأحوط) ج٣/ ٢٧٦.

وبناء على الاشكال المتقدم في المسألة فقد اختار السيد فضل الله (الاحتياط) أيضاً:

قال في فتاواه: (شرطية إسلام الذابح مبنية على الاحتياط، فإذا ذبح اليهودي أو النصراني، مع التسمية فللحليَّة وجه...) ج١/ ٢٩٢ (المسائل الفقهية).

وقال ـ أيضاً ـ: (لا يشترط في الذابح البلوغ... أما الاسلام فاشتراطه مبني على الاحتياط) ج١/ ٢٩٤.

ومثل هذا الاحتياط احتياط وجوبي يجب التقيد به، وليس استحبابياً، حيث فسَّر السيد فضل الله في مقدمة المسائل الفقهية المراد من الاحتياط في مثل هذه التعابير، قال: (إن التعبير بأن المسألة مبنية على الاحتياط تعني ضرورة التقيد بالترك، وأما كلمة

وللصحة وجه وجيه، فالمقصود بها إن هناك رأياً علمياً راجحاً في الموضوع، ولكنه لم يصل إلى حدّ الفتوى). (المسائل الفقهية ج٢/ ١٦).

وبما قدمناه تتبين دعاوى السيد مرتضى ومدى ثقافته الفقهية في المسألة! وله مثل هذه الدعاوى نظائر كثيرة، نربيء بأنفسنا أن نتابعها ونتتبعها، فلنا عنها شغل شاغل، وكنّا نتمنى على السيد مرتضى أن له يضطرنا لهذه المناقشات التي لا تعود علينا بالفائدة.

ثانياً: التدليس المزعوم:

لما كان كتاب (هوامش نقدية) مفاجئة للسيد جعفر مرتضى العاملي، خاصة في كشف بعض مظاهر تلاعبه بالروايات وتقطيعها وهو ما يعرف بالتدليس، لذلك حاول السيد مرتضى أن يردَّ الصاع صاعين، وبطريقة لا تخلو من الثأر، فعمد إلى استعمال كلمة (تدليس) في مواضع عديدة كيفما اتفق وبلا أدنى مناسبة، ويظهر ذلك في عدد من الموارد في كتابه نشير الى نماذج منها لاطلاع القارىء، ليتبين له مدى دقة السيد مرتضى وورعه الديني.

نذكِّر القارىء أنَّ التدليس هو إخفاء العيب، كل حسب ما يناسبه، وفي المقام إخفاء ما يضر. فهل أخفينا ما يضرنا وهل تسترنا على ما لا ينفعنا؟! هذا ما سيتعرف عليه القارىء من خلال

استعراض بعض النماذج التي ادعى السيد مرتضى علينا فيها التدليس ! .

١ ـ في (هوامش نقدية) قلت ملخصاً منهج السيد جعفر مرتضى في كتاب (الصحيح . .): (والذي يبدو عليه هناك أنه داعية لتنقية التراث وتقديمه للأمة، ويتوقف ذلك ـ من وجهة نظره ـ على دراسة النصوص دراسة متأنية ودقيقة، خاصة لجهة تنظيفها (سندياً) من الكذابين والوضاع وأصحاب الأهواء السياسية، وملاحظة حياة الرواة وارتباطاتهم السياسية والمصلحية وغيرها، وسلامة هذه النصوص من التناقض وعدم المعارض والمنافي، بل والتأكد من إمكان هذه الأخبار والنصوص تاريخياً . . . وغير ذلك) (هوامش ص ١١).

علَّق السيد مرتضى في (الفضيحة) قائلاً : (فلنعرض للقارىء الكريم النص الذي جاء في كتاب (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) وسيكتشف القارىء بنفسه ما دلّسه الحسيني في هوامشه) ص ٢٧ .

ثم ذكَّر السيد مرتضى القارىء بتمام النص وأظهر ان ثمَّة ما دلَّسنا به على القارىء .

ومن وجهة نظر السيد مرتضى يكمن التدليس في أمرين :

أ ـ إننا ذكرنا إن منهج السيد جعفر مرتضى يقوم على تنظيف

السند من الكذابين والوضاعين، وإن الصحيح هو (نظافة السند).
وقال: (. . . ففرق واضح بين تنظيف السند، الذي يوحي بأن ثمة فعل من قبل المحقق السيد جعفر مرتضى بتنظيف الروايات، وبين نظافة السند التي جاءت في معرض حديثه عن الإعتماد على قضايا أخرى إضافة لهذا الأمر) الفضيحة ص ٢٨.

التعليق: لا يخلو هذا الفرق من طرافة، إذ نفى السيد مرتضى أن يكون ثمة فعل من المحقق بتنظيف الروايات، وهذا أمر غريب ونوع من المماحكة والمشاكسة، لأن المحقق بلا إشكال يقوم بفعل وعمل كبير في دراسة الروايات سنداً، من خلال دراسة أحوال الرجال والطبقات وغير ذلك. فلماذا هذه المشاكسة؟!.

هذا مضافاً إلى أن السيد مرتضى لم يبين لنا ما هو الفرق الواضح بين النظافة والتنظيف؟! فأين التدليس!.

ب ـ وقد عرض السيد مرتضى باقي آليات منهج كتاب (الصحيح) وذكر إن منها عرض الروايات على القرآن الكريم ـ ومنها تحديد معالم الشخصية النبوية وأن لا تخالف الروايات ضرورة العقل وبداهته. (الفضيحة) ص ٢٧ وقال معقباً: (لقد ذكر السيد الحسيني بأن السيد جعفر مرتضى اعتبر إن ما ذكره من قضايا هو ما تتوقف عليه دراسة النصوص التاريخية الأمر الذي يوحي بأن مقدمات دراسة النصوص تنحصر بهذه القضايا. . .) (ص ٢٨ الفضيحة).

إذن يدعي السيد مرتضى إننا نوحي للقارىء بأن آليات عمل السيد مرتضى تنحصر بما ذكرناه في النص الذي قدمناه وذلك للتدليس هكذا!.

ولكن الحقيقة ليست كذلك، فهو يفسّر النص كما يحلو له، وذلك ليمهد لنفسه الحكم علينا بالتدليس! وسيعرف القارىء أينا أقرب إلى التدليس وألصق به! وذلك لأمرين:

الأول: لأن ما ذكره السيد مرتضى غير صحيح، وذلك لأننا لم نوح أصلاً للقارىء بأن دراسة النصوص التاريخية تنحصر بما ذكرنا، وخاصة أننا قلنا في خاتمة الفقرة [... وغير ذلك] وقد حذفها السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) وتوقف عند الكلمة [... وعدم المنافي...] ووضع النقاط بعدها، ولم يشأ أن يذكر (وغير ذلك) لأنه ـ هو ـ نفسه يمهد للتدليس.

كما أننا لسنا في مقام التفصيل في منهج السيد جعفر ليقال لنا أننا لم نذكر هذه النقطة أو تلك. كما أننا لم ننقل حرفياً، بل لخصنا المطلب على طوله وأشرنا إلى مواضعه.

الثاني: إن ما ذكره من أننا لم نشر إلى الآليات الأخرى: من قبيل العرض على القرآن الكريم، وتحديد المعالم لشخصية النبي(ص) فإنه غير صحيح وذلك لأننا في الصفحة التالية ـ التي نقل عنها الفقرة

التي اتهمنا بالتدليس ـ أشرنا بوضوح إلى هذه الآليات، فقلنا: (وانطلاقاً من الرؤية النقدية تلك دخل السيد مرتضى العاملي البحث مشككاً بما في أيدي الناس ناقداً له. . . وقد استهدى في مهمته هذه ـ كما يقول ـ المبادىء الاسلامية والقرآنية وروحية وأخلاقية النبي(ص) لتقييم كثير من النصوص والحكم عليها. هذا بالأضافة إلى الكثير من أدوات البحث الأخرى التي توفرها الممارسة الطويلة في هذا المجال ـ كما يقول ـ كتناقض النصوص) (هوامش ص ١٢).

ولم يشر السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) إلى الفقرة هذه التي أوضحت تمام منهج السيد جعفر بل قفز مباشرة إلى فقرة أخرى في الصفحة المقابلة.

فأين التدليس؟ أليس هو أولى بالتدليس؟.

٢ ـ قلت في (هوامش): (وبدا السيد العاملي في كتابه (الصحيح من سيرة النبي الأعظم) ناقداً (كذا) ومحققاً كما يحاول أن يضفي على نفسه ـ على الأقل ـ ولذلك نبز من سبقوه من مؤلفي السيرة المعاصرين، لأنهم حسب رأيه كتبوا بدون تحقيق ولا تدقيق في الصحة والفساد) (هوامش ص ١١).

قال السيد مرتضى في (الفضيحة): (.. فإن من يراجع كتاب الصحيح من سيرة النبي الأعظم(ص) ج١ ص ٦ حيث أشار السيد

الحسيني سيلاحظ بأن المصنف لم ينسب إلى نفسه أنه ناقد أو محقق أو أنه نبز من سبقوه مما ذكر كما دلس السيد الحسيني على القارىء، وكل ما قاله هو: إن من يراجع كلمات المعاصرين فإنه سيلحظ أنهم عموماً قد عمدوا إلى تأييد كتب السابقين من دون تحقيق له أو تدقيق فيه صحة وفساداً. . .) (الفضيحة ص ٢٩) وأشار في الهامش رقم [٣] من نفس الصفحة إلى المصدر، وهو (الصحيح ج١ ص٦ من ط الأولى).

ونتساءل: هل دلسنا على القارىء فعلاً، كما يدعي السيد مرتضى؟! الصحيح: إننا لم ندلس، وما ذكره من كلام فيه من التدليس ما لا يخفى ـ فإن ما ذكره بقوله: (وكل ما قاله هو: إن من يراجع كلمات المعاصرين. . .) إلى آخر الفقرة فإنه غير موجود في كتاب (الصحيح) وقد تصرف فيه كثيراً، وكلامه في كتاب (الصحيح) حرفياً كالتالي: (لقد اعتمدت بالدرجة الأولى في ما كتبته هنا على ما كتبه السابقون، وأما مراجعتي لمؤلفات المعاصرين فلا تكاد تذكر، لأن ما رأيته منها أنه عموماً يجترّ ما كتبه السابقون إلاّ في كيفية التنسيق والإخراج، ثم التبرير والتوجيه له بزيادة إنهم يظهرون براعتهم وتفوقهم في ترصيف الكلمات البرّاقة في تأييده وتأكيده من دون أي تحقيق له أو تدقيق فيه صحة وفساداً، حتى ليخيل إليك إن تلك النصوص جزء من الوحي الإلهي الذي لا

يتطرق إليه الشك ولا يرقى إليه الريب. .) ج١ ص ٦.

وليقارن القارىء بين ما ذكره من ان (كل ما قاله هو. . .) وبين النص الذي هو في كتابه (الصحيح)، وادعى إننا ندلس ونتهمه بنبز من سبقوه مع إنه نبزهم فعلاً، وليلاحظ القارىء كلماته: يجتر، التبرير، يظهرون براعتهم، وتفوقهم في ترصيف الكلمات البراقة، من دون أي تحقيق. . .

فمن هو المدلس يا ترى؟؟ نعم ربما يقصد إننا لم نذكر في (هوامش) تمام شتائمه لهم واقتصرنا على بعضها، ففي هذا له علينا حق! ولكن هذا الإغفال ـ لصالحه ـ وهو إغفال خير!!!.

٣ ـ كتبنا في (هوامش نقدية): (وقد نقل السيد مرتضى ا عاملي عن بعض الأكابر أنه يقول: [. . إن العصمة التي تجلَّت في الزهراء(ع) قد انتجتها البيئة والمحيط الايماني الذي عاشت وترعرعت فيه لأنها كانت بيئة الأيمان والطهر والفضيلة والصلاح] انظر مأساة ج١/ ٦٠ ـ ٦١ ثم يبني مناقشاته على أساس هذه الفقرة المزعومة، والتي انتقاها من عبارةٍ تمّ تقطيع أوصالها بطريقة تعسفية.

والعبارة الصحيحة ليست كما أثبتها وسجَّلها السيد مرتضى العاملي، وإنما وردت كالتالي: [. . وإذا كان البعض يتحدث عن بعض الخصوصيات غير العادية في شخصيات هؤلاء النساء فإننا لا

نجد هناك خصوصية إلاّ الظروف الطبيعية . .] (تأملات اسلامية حول المرأة ص ٩ ط ٢ دار الملاك ـ بيروت، وسنأتي على ذكر تمام الفقرة . .) هوامش ص ٧٧، ص ٧٨ .

هنا سيتهمنا السيد مرتضى بحذف بعض الفقرات التي تضرنا فيقول في كتابه (الفضيحة): (فإننا نسأل السيد الحسيني لماذا لم يذكر لنا كلام السيد فضل الله الذي تعرض لهذا الموضوع بالذات؟ ولماذا قطع بعض الكلام عند قول السيد فضل الله: لا تجد هناك خصوصية إلاّ الظروف الطبيعية). فإين بقية الكلام)؟!! (فضيحة ص ١٧٣).

ثم يقول: (والكلام الذي حذفه السيد الحسيني لصعوبة الالتزام به واستحالة توجيهه هو قوله: «. . . فإننا لا نجد هناك خصوصية إلاّ للظروف الطبيعية التي كفلت لهن إمكانات النمو الروحي والعقلي والالتزام العملي بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي ولا نستطيع اطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة تخرجهن عن مستوى المرأة العادي لأن ذلك لا يخضع لأي إثبات قطعي . . .) الفضيحة (ص ١٧٣ ، ص ١٧٤).

إذن السيد مرتضى يدعي علينا إننا حذفنا هذه الفقرة بكاملها لصعوبة واستحالة توجيهها وهذا يعني إننا ندلس ـ أليس كذلك؟! .

ولكن الصحيح : إن السيد مرتضى يتهم عن غير دليل وعن عمد حتى، لأن هذه الفقرة بتمامها نقلناها في (هوامش) ص ٨٠ إبتداء من كلمة [. . . فإننا لا نجد هناك] إلى آخر كلمة وهي [قطعي].

وعليه فإننا لم نقطع الكلام بل أتممناه بمقطع آخر، وهو الذي حذف في كتاب المأساة.

والأكثر غرابة في منهج السيد مرتضى إنه يدعي علينا في ص ١٧٣ (من الفضيحة) حذف بقية الكلام، وهو في نفس الكتاب سينقل عن (الهوامش) بقية الكلام الذي قال إننا حذفناه. (انظر الفضيحة ص ١٨٠).

كيف ينسى السيد مرتضى بهذه السرعة، بين ص ١٧٣ وبين ص ١٨٠؟ هل قلَّ ضبطه!.

نعم يلتفت السيد مرتضى إلى ذلك فينقل العبارات بعد تقطيعها في ص ١٨٠، ويمكن القارىء المطابقة والمقارنة بين ما هو في (هوامش) ص ٨٠، وما في الصفحة (١٨٠) من (الفضيحة)؟! وبذلك يتبين من هو أقرب إلى التدليس! مع أن السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) يعدُ القارىء إنه يلاحق كتاب (هوامش نقدية) من بدايته إلى نهايته وذلك عبر عرض النص بحرفيته. انظر ص ٩ رقم [١].

واستطراداً نقول: إنه لم يف بذلك وقد تلاعب بعدد من النصوص وترك عدداً من الفقرات لم يشر إليها.

٤ ـ ومن أروع ما أشار إليه السيد مرتضى من تدليسٍ نسبه إلينا ما نقلناه في (هوامش) عن الشيخ الصدوق. حيث كتبت في (هوامش): (وقال الصدوق في «من لا يحضره الفقيه» بعد ذكره لاختلاف الروايات في موضع قبرها(ع): [. . . ومنهم من روى أنها دفنت في بيتها، فلما زادت بنو أمية في المسجد صارت في المسجد، وهذا هو الصحيح عندي، وإني لما حججت بيت الله الحرام كان رجوعي على المدينة بتوفيق الله تعالى ذكره فلما فرغت من زيارة رسول الله(ص) قصدت إلى بيت فاطمة(ع) وهو من الاسطوانة التي تدخل إليها من مقام جبرئيل إلى مؤخرة الحظيرة التي فيها النبي(ص) فقمت عند الحظيرة ويساري إليها، وجعلت ظهري إلى القبلة واستقبلتها بوجهي وأنا على غسل وقلت: السلام عليك يا بنت رسول الله. . .) بحارج١٠٠/ ١٩٦. (هوامش ص ١٠٠).

قال السيد مرتضى: (٦ ـ أما في الرواية رقم (٧) فقد عمد السيد الحسيني إلى التدليس فيها حيث حذف بدايتها وإن أشار إلى أن الصدوق قد ذكر اختلاف الروايات، وما حذفه من الرواية هو: اختلفت الروايات في موضع قبر فاطمة(ع) فمنهم من روى أنها دفنت في بيتها فلما زادت. . .

ويلاحظ: إن ما ما اقتطعه السيد الحسيني يدل على وجود خلاف حقيقي في موضع قبرها وإن الروايات مختلفة في ذلك...) (ص ٢١٤ الفضيحة).

وهنا يعجز القلم عن التعبير، لكن أعلّق على ما يقول بالتالي:

١ ـ قوله: أما الرواية رقم (٧) فقد عمد السيد الحسيني، إلى التدليس فيها فهو غير صحيح لأن ما نقلناه ليس رواية بل هو قول الشيخ الصدوق، ولا أدري لماذا بات السيد مرتضى لا يميز بين الرواية والقول؟! (ما هكذا تورد يا سعد الإبل).

٢ ـ أين هو التدليس؟! التدليس هو إخفاء ما يضر، أليس كذلك؟ وهل أخفينا شيئاً من ذلك ونحن بصريح العبارة نقول (وقال الصدوق في (من لا يحضره الفقيه) بعد ذكره لاختلاف الروايات في موضع قبرها)، وهو السيد مرتضى ـ نفسه قال: وإن أشار إلى أن الصدوق قد ذكر إختلاف الروايات كما تقدم عن الفضيحة.

٣ ـ أما قوله: إن ما إقتطعه يدل على وجود خلاف حقيقي فهو غريب جداً، إذ ما هو الفرق بين قولنا (وقال الصدوق... بعد ذكره لاختلاف الروايات في موضع قبرها) وبين (اختلفت الروايات في موضع قبر فاطمة(ع)).

٤ ـ ثم إننا لم نخف هذا الاختلاف في الروايات، فقد ذكرنا إن

أقوال العلماء مختلفة وذكرنا قول الأربلي الذي يرجح أن تكون مدفونة في البقيع، وذكرنا قول الشيخ الطوسي إن قبرها في بيتهاأو في الروضة وإن من قال أنها دفنت في البقيع فبعيد عن الصواب.

ثم ألا يعرف السيد مرتضى لغة العلم (والحوزة) وقد نقلت عبارات العلماء وهم يقولون: الأظهر، الصحيح عندي، الظاهر والمشهور، ومنهم من روى... ألا تدل هذه المصطلحات على إن القضية والمسألة ليست قطعية وهي موضع نزاع؟!.

لا أدري، هل يتجاهل السيد مرتضى أم يجهل؟ أعيذه من الجهل، لكن أرجو أن لا يتجاهل، لأن في ذلك ما لا يليق به.

٥ ـ وأود أن أختم بما ذكره السيد مرتضى تعليقاً على ما ذكرته في (هوامش) من موقف بعض المحققين وعلماء الشيعة من (مصحف فاطمة(ع)) وإنه يشتمل على الأحكام الشرعية، وبذلك لا نعرف سرّ التهويل على السيد فضل الله الذي قال باشتمال مصحفها على الأحكام الشرعية. وقد ذكرنا ان بعض العلماء يميل إلى ذلك ومنهم: السيد محسن الأمين، والشيخ مغنية، والسيد هاشم معروف الحسيني، والسيد الجلالي، وربما تبناه الشيخ الفضلي. (هوامش) ص ٦٦.

كتب السيد مرتضى معقباً على ذلك:

٤ ـ وأما دعواه بأن السيد محسن الأمين قد مال إلى ذلك فلا تصح لعدة جهات:

أ ـ لأن السيد محسن الأمين إنما قال بأن كتاب فاطمة، هو مصحف فاطمة وهذا الكلام لا يثبت بأن المصحف يحتوي على الحلال والحرام.

ب ـ إن السيد الأمين إعترف بأن الجفر هو الذي فيه أحكام شرعية وذلك بقوله: «**والظاهر من الأخبار أن الجفر كتاب فيه العلوم النبوية من حلال وحرام وما يحتاج إليه الناس في أحكام دينهم وصلاح دنياهم**» [أعيان الشيعة ج١ ص ٢٤٦ ط ١٩٦٠] ويظهر من كلام السيد الأمين هذا أن قول الإمام(ع) وفيه ما يحتاج الناس إلينا معطوف على قوله «الجفر» وهو ما ذهب إليه العلاّمة المحقق السيد جعفر مرتضى.

ج ـ ما معنى تعبير السيد الحسيني بأن السيد الأمين «مال» إلى ذلك؟!! فإن كان متأكداً من رأي السيد الأمين فليعبر عنه بعبارات أكثر صراحة من كلمة «مال».

التعليق: ولا تخلو تعليقات السيد مرتضى! من طرافة على طولها وإسهابها! وذلك للتالي:

١ ـ لماذا لم يرجع السيد مرتضى إلى كتاب (أعيان الشيعة) وهو

بحوزته وفي مكتبته ليطلع على رأيه بدل أن يتهرب إلى مطلب جديد لا دخل له فيه كما في تعليقه المدرج تحت حرف [ب].

٢ ـ أما قوله: إن السيد الأمين إنما قال بأن كتاب فاطمة هو مصحف فاطمة وهذا لا يثبت بأن المصحف يحتوي على الحلال والحرام، فهو في غاية الظرافة والطرافة، لأننا نقلنا في (الهوامش) عن السيد الأمين قوله: (والظاهر أن مصحف فاطمة هو المراد بكتاب فاطمة الوارد في بعض الأخبار. وساق خبر الخثعمي) أي وذكر خبر الخثعمي وهو الوارد في حكم الزكاة، والذي أخذه الامام الصادق(ع) عن كتاب فاطمة(ع)، واستظهر السيد الأمين منه أنه هو مصحف فاطمة(ع). ولو كان رجع إلى (الأعيان) لاطلع على ذلك ولكن الأمر في غير مصلحته! وهو في مناقشاته لنا لم يرجع إلى المصادر والمراجع، وإنما يثير الإشكال للمماحكة!.

٣ ـ أما قوله فلماذا نعبِّر بكلمة [مال] وهذا يدل على عدم التأكد، فهو أمر عجيب! وهل تخفى على السيد مرتضى لغة العلم؟!.

إن كلمة [مال] تعني إنه يختار هذا الرأي، وهذا الرأي ليس مقطوعاً به، بل استظهره السيد الأمين من الأخبار، ولذلك عبّر السيد الأمين بقوله: الظاهر إن كتاب فاطمة هو مصحف فاطمة.

ويؤسفنا أننا لم نؤت (ملكة) السيد مرتضى على القطع والجزم،

وهو سريع القطع والجزم. أما نحن فإننا نلتزم بلغة العلم، وهي كما ذكرنا.

وكتب السيد مرتضى ـ أيضاً ـ قائلاً:

٥ ـ وأما دعواه بأن الشيخ مغنية «مال إلى ذلك أيضاً» فلا تصح وهنا كلام:

أ ـ لماذا إستعمل كلمة «مال» أيضاً فهل هذا يعني أن السيد الحسيني يترك الباب مفتوحاً للتراجع عن قوله أو نفيه في حال إتهم بالتدليس؟!.

ب ـ إن الشيخ مغنية إنما كان بصدد نفي أن يكون المقصود بالمصحف القرآن وبالتالي نفي نسبة التحريف فيه إلى الإمامية فلا يصح الإستدلال بكلامه كما يحاول السيد الحسيني ذلك. ولذلك قال الشيخ مغنية: «... **إذن مصحف فاطمة(ع) كتاب مستقل وليس بقرآن فنسبة التحريف إلى الإمامية على أساس قولهم بمصحف فاطمة جهل وافتراء..»** **الفضيحة** (ص ١٥٢، ص ١٥٣).

التعليق: أما قوله لماذا استعملنا كلمة [مال] فيتضح جوابه مما سبق. وقد عرف القارىء أينا أقرب إلى التدليس!.

وأما أن الشيخ مغنية ليس إلاّ بصدد إثبات إنه ليس قرآناً لينفي نسبة التحريف، فهي وكانت محاولة ذكية من السيد مرتضى لكنها

ـ للأسف ـ غير موقفه، لأن السيد مرتضى وهو ينقل عبارة الشيخ مغنية اقتطع منها ما يضر وهو موضع [. . .] فابتدأ بكلمة [إذن مصحف . .] ولو كان ذكر الكلام كله لعرف القارىء إن الشيخ مغنية يختار ما ذكرناه، وهو إن المصحف (أي مصحف فاطمة) يشتمل على الأحكام الشرعية .

وتمام عبارته كالتالي: (وفي كتاب الكافي أن المنصور كتب يسأل فقهاء أهل المدينة عن مسألة في الزكاة، فما أجابه عنها إلاَّ الامام الصادق، ولما سئل من أين أخذ هذا؟ قال: من كتاب فاطمة. إذن مصحف فاطمة كتاب مستقل وليس بقرآن، فنسبة التحريف إلى الامامية على أساس قولهم بمصحف فاطمة جهل وافتراء) الشيعة في الميزان ص ٦١ .

وهذا الخبر الذي ذكره عن الكافي هو خبر الخثعمي الذي أشار إليه السيد الأمين، ويلاحظ إن الشيخ مغنية ساوى ـ بناء عليه ـ بين كتاب فاطمة(ع) الوارد في هذا الخبر، وبين مصحف فاطمة(ع) .

ولهذا حذف السيد مرتضى بعض عبارات الشيخ مغنية! وذلك احتراماً للقراء، وتقديراً للأمانة أيضاً!

وكتب السيد مرتضى ـ أيضاً ـ قائلاً :

٦ ـ كذلك الإستشهاد بكلام السيد هاشم معروف الحسني لأن

كلامه مبهم لا يصح الإستدلال به فقد ذكر أسماء «الجامعة» و«مصحف فاطمة» و«الجفر» فلعل السيد الحسيني لم يستطع حسم رأيه بأي واحد منها يشمل الحلال والحرام فترك كلامه مجملاً. أضف إلى ذلك قوله بإشتمالها على غير ذلك «أي الحلال والحرام» وهو علم ما يكون وهو ما يريد الحسيني وصاحبه ونفيه وحصر الإشتمال بالحلال والحرام خاصة، على أن البعض يرفض التصريح به ويحاول التركيز على غيره أو صرف الأنظار إلى ذلك الغير). (الفضيحة ص ١٥٣).

التعليق: لماذا لم يرجع إلى المصدر (المرجع) ويطلع القارىء على حقيقة الأمر، ويحسم لنا المشكلة إذا كنّا لم نحسم مراد السيد الحسني! ولا أدري كيف يكون كلام السيد الحسني مبهماً وهو يقول: [. . . وتكاد الروايات التي تعرضت لها ـ الجفر، مصحف فاطمة، الجامعة، تكون صريحة في أن محتويات تلك المسميات الثلاثة لا تتعدى ما جاء به النبي(ص) من أحكام وتشريعات وإرشادات وغير ذلك من المواضيع]. وإلى القارىء عبارته:

«وحتى لا يلتبس الأمر على أحد، ويظن ظان أن كلمة (مصحف) تعني قرآناً غير الموجود بين أيدي الناس، أو يستغل أحد هذا الإسم فيفسره بغير واقعه بقصد التشويه والتضليل، قال الإمام(ع): ما أزعم أن فيه قرآناً، بل فيه ما يحتاج الناس إلينا، ولا نحتاج إلى

أحد، حتى أن فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش». . .

«إلى غير ذلك من المرويات المتفقة في مضامينها على أن (الجامعة) و(مصحف فاطمة) و(الجفر)، هذه المسميات الثلاثة قد توارثها الأئمة(ع) عن جدهم علي وجدتهم الزهراء، وتكاد الروايات التي تعرضت لها تكون صريحة في أن محتويات تلك المسميات الثلاثة لا تتعدى ما جاء به النبي(ص) من أحكام وتشريعات وإرشادات وغير ذلك من المواضيع.

ومن غير المستبعد أن يكون فيها بالإضافة إلى ذلك إشارة لبعض الأحداث والتقلبات التي حدثت خلال الشهور أو السنين والقرون التي تلت وفاته(ص) كما تلقاها من الوحي، كما تشير إلى ذلك رواية الفضيل بن سكرة عن الإمام الصادق، وقد جاء فيها أن الإمام الصادق(ع) قال: كنت أنظر في كتاب فاطمة، ليس من يملك الأرض إلا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه، وما وجدت لولد الحسن فيه شيئاً». سيرة الأئمة الاثني عشر ج١/ ١٠٥.

وأما قول السيد مرتضى إن قول السيد هاشم معروف الحسني [. . . وغير ذلك] بعد قوله وتشريعات وإرشادات، فإنها تدل على إنه [علم ما يكون] فهو غير صحيح، لأن ما ذكره جاء عقيب هذه الموضوعات، هو للتنويع، خاصة وإن السيد الحسني وهو لم

يستبعد أن يكون في هذه المسميات الثلاثة إشارة إلى أن ذلك من التقلبات والأحداث بعد رسول الله(ص)، فإنه أشار إلى أن ذلك مما أوحي به الى رسول الله(ص) نفسه، وهو ينافي ما يريده السيد العاملي من أن [مصحف فاطمة] هو علم ما يكون مما حدثت به هي وحياً.

على أني لم استبعد في (هوامش) أن يشمل (مصحف فاطمة) على [علم ما يكون] فمن أين فهم ذلك ليقول إني أحصر مضامين (المصحف) بالأحكام الشرعية. نعم إني استنكرت على السيد جعفر مرتضى حملته الشعواء على من يقول باشتمال المصحف على الأحكام الشرعية.

ثم يختم ملاحظاته بالتالي:

٧ ـ أما دعوى تبني الشيخ الفضلي لذلك فلا يمكن الإعتماد عليها لأن الحسيني نفسه ذكر عبارة «ربما» التي تشكك في صحة نسبة هذا الأمر إليه.

٨ ـ ونفس الأمر ينسحب على ما نقل عن السيد الجلالي وإلا فما معنى تعبير السيد الحسيني بكلمة «مال إلى ذلك الجلالي».

٩ ـ فليلاحظ القارىء العبارات التي إستعملها السيد الحسيني نفسه: «ربما تبنّاه» و«مال إليه» الأمين والجلالي ومغنية وذلك إن

دل على شيء فإنما يدل على عدم وضوح الأمر عندهم فلا يصح الإستدلال بكلامهم.

(ويجدر التذكير بما كنا قد ذكرناه أولاً بأن الإستدلال بكلام العلماء لا يصح كما إعترف بذلك السيد الحسيني نفسه لأن الميزان هو الدليل). (الفضيحة ص ١٥٣).

التعليق: أما بالنسبة إلى دعوى تبني الشيخ الفضلي، والتعبير بـ(ربما)، فذلك لأن الشيخ الفضلي لم يعبر صراحة عن رأيه وإنما نقل الأقوال التي وردت في كتاب السيد هاشم معروف الحسني ولم يعلق عليها، ولذلك استظهرنا أن تكون محل قبول عنده، ولكننا مع ذلك لم نقطع بنسبة ذلك إليه، احتراماً منا للعلم وللقارىء، وللشيخ الفضلي نفسه.

وأما السيد الجلالي فإنه قال: (وجاء ذكره ـ يعني كتاب فاطمة ـ في باب حساب زكاة النقدين من الكافي، وأنَّ الإمام الصادق عليه السلام أخذ الجواب من كتاب فاطمة عليها السلام.

ويعرف هذا الكتاب باسم «مصحف فاطمة عليها السلام». وذكر أنّه كان من إملاء رسول الله(ص) وخط علي عليه السلام) تدوين السنة ص ٧٧).

وكلام السيد الجلالي صريح في كون «كتاب فاطمة» الوارد ذكره

في رواية الخثعمي في حكم الزكاة، هو نفسه «مصحف فاطمة» وعليه فإن «مصحف فاطمة» يشتمل على الأحكام الشرعية.

ولا أدري لماذا لم يرجع السيد مرتضى إلى المصدر نفسه ليطلع القارىء على عبارة السيد الجلالي. أما كلمة [مال] فقد أوضحنا المراد من ذلك وأن اللغة العلمية تقتضي ذلك، لأن هذه النتائج في مثل هذه الدراسات ليس مقطوعاً بها، وإنما هو مقتنص من ظواهر الأدلة والروايات. ولا يستحق الأمر أكثر من ذلك، لأن السيد مرتضى لا يريد إلاّ المماحكة والظهور بمظهر القادر على الجدل.

وعليه فإن جميع من ذكرناهم ـ باستثناء الشيخ الفضيلي ـ يستظهرون من الأدلة إن (مصحف فاطمة) يشتمل على الأحكام الشرعية، وقد استفادوا ذلك من رواية الخثعمي في حكم الزكاة.

وأخيراً فإنه لا يسعنا المضي في تتبع هذه النماذج التي إتهمنا فيها السيد مرتضى بالتدليس، لأنها توحي بالقرف والإشمئزاز، وينبغي للباحث التنزه عنها، وعدم اللجوء إلى مثل هذه اللغة الإعلامية التي غالباً ما تستخدم في ظروف الحرب والتي تغيب معها لغة العلم والمنطق والعقل.

على أن ما ذكره السيد مرتضى من بطلان الاحتجاج بأقوال العلماء فهو صحيح، ولم نحتج بأقوالهم على صحة إشتمال (مصحف فاطمة) على الأحكام الشرعية بل أقمنا الدليل عليه من

الروايات فليراجع القارىء (الهوامش).

أما ذِكْرُنا لأقوال العلماء فهو لدفع إتهام السيد جعفر وتشكيكه بنوايا من أسماه البعض) لمجرد أنه يرى أنَّ (مصحف فاطمة) يحوي أحكاماً شرعية.

ثالثاً: التناقض المزعوم وعدم الأمانة:

في محاولة من السيد مرتضى للتغطية على بعض مظاهر التناقض في كتاب (المأساة) والتي أشرنا إليها في (هوامش نقدية) حاول السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) الإيحاء للقارىء في عدد من مناقشاته بالتناقض في ملاحظاتنا على السيد جعفر أو في غيرها.

ومن الطريق جداً إنه بدأ يتلمس بعض الفقرات هنا وهناك ليوحي للقارىء بما ذكرناه. ولعل القارىء تعرَّف على حقيقة ادعاءاته في (فصل) (التدليس المزعوم) وكيفية إتهاماته وإرسالها جزافاً. ولذلك فإننا لا نثقل القارىء بعرض نماذج تشير إلى ذلك، بل نكتفي بالإشارة إلى نموذج واحد يغني القارىء، ويعرِّفه بمصداقية الناقد!.

قلت في (هوامش نقدية) بصدد الحديث عن حادثة (شق الصدر) التي يقال إن النبي(ص) تعرَّض لها في حياته، إنها لا تتعارض مع العقل والثوابت الدينية، ولربما يتطور إدراكنا ويكشف مغزى هذه

الكـرامـة للنبـي(ص)، وذكـرت رأي الشيـخ المجلسـي فـي هـذه الحادثة.

وإنما ذكرت ذلك من باب الالزام للسيد جعفر مرتضى وليس دعماً أو تأييداً لأنصار هذه الحادثة والمدافعين عنها. وقلت صريحاً إنني لست في وارد تأييد الوقوع بل فقط للتذكر بما هو المنهج السائد في التفكير عند السيد جعفر مرتضى. (هوامش ص ٤٥، ص ٤٦).

قال السيد مرتضى ـ وهو يكشف التناقض المزعوم في كلامنا: (إنَّ هذه الحادثة في الوقت الذي اعتبرها السيد الحسيني لا تتعارض مع العقل والثوابت الدينية نجده ينقض ذلك في مقالٍ له يقول فيه: «.. وفي هذا الصدد أشير إلى حادثة شق الصدر التي تعرض لها النبي(ص) أو يقال أنه تعرض لها فإنها في الوقت الذي وردت في بعض مجاميع أهل السنة الصحيحة لم ترد في أية رواية عن أهل بيت رسول الله(ص) ما يشير إشارة واضحة إلى طبيعتها، وأنها قد تكون من اختلافات الرواة وبخاصة أولئك المستسلمين من اليهود وغيرهم) (الفضيحة ص ١١٣).

لا ندري ما هو التناقض بين الفقرتين، فإننا في (هوامش) قلنا إن الحادثة لا تتعارض مع العقل ولا يستحيل وقوعها عقلاً، فهل قلنا (في المقال المشار إليه والذي نقل منه المقطع آنفاً): إن العقل

يحكم بالاستحالة وعدم إمكان وقوع هذه الحادثة ليقال إن هذا نوع من التناقض؟!.

لماذا يتجاهل السيد مرتضى البحث ثبوتاً وإثباتاً كما يقال في لغة الأصوليين.

والبحث الأول: ينحصر في إمكان الوقوع، وقلنا في (هوامش) إن العقل لا يحكم باستحالة وامتناع وقوع حادثة شق الصدر، وذكرنا رأي المجلسي في ذلك.

والبحث الثاني: وما يعرف بالاثباتي، فهو في الأدلة على الوقوع بعد فرض الإمكان وعدم إستحالة الوقوع، وهذا ما تعرضنا إليه في مقالنا المنشور في مجلة (المنهاج في العدد السادس) حيث ذكرنا إن الأدلة لم تقم على الوقوع، حيث لم يتصد الأئمة(ع) إلى ذكر هذه الحادثة، وإنما هي في روايات إخواننا أهل السنة، ورجحنا أن تكون من الموضوعات. فأين التناقض إذن؟!

ونظير هذا الابداع الذي اكتشفه السيد مرتضى عندما أشار إلى التناقض في آرائنا، فإنه أشار إلى عدة مظاهر إدعى السيد مرتضى إنها من الإخلال بالأمانة العلمية، نشير إلى أروعها وأدقها علمياً وأكثرها ورعاً أيضاً، وذلك إنني نقلت في (هوامش نقدية) تأكيداً لنفي حادثة خطبة علي(ع) إبنة أبي جهل، أقوال عدد من العلماء، فنقلت عن السيد المرتضى والشيخ الطوسي، ونقلت رأياً للشيخ

الصدوق ذا صلة بالموضوع. (هوامش ص ٥٤ ـ ص ٥٥).

فكتب السيد مرتضى تعليقاً ولم يعرض (النص الأصلي من الهوامش) فقال: (وقد ختم السيد الحسيني فصله هذا بنقل مواقف بعض العلماء الأعلام أمثال السيد المرتضى (قده) والشيخ الصدوق (قده)، وقد أظهر مجدداً عدم الأمانة العلمية، إذ أن كل ما ذكره هنا حول رأي هؤلاء الأعلام أخذه من العلاَّمة المحقق ونسبه إلى نفسه فليتأمل القارىء في هذا الأمر) (الفضيحة ص ١٣٠).

ونحن بدورنا نأمل من القارىء أن يتأمل في ذلك فعلاً، ولنا على ما ذُكر تعليق وذلك كالتالي:

أ ـ لماذا لم يعرض السيد مرتضى الفقرة كاملة أو ناقصة حتى كما هي في (هوامش) ليتسنى للقارىء التأمل فيها واكتشاف عدم الأمانة التي اتهمنا بها، خاصة وإنه وعد بأنه يناقش (هوامش) وينقل النص منه حرفياً.

ب ـ إن ما ادعاه السيد مرتضى من أن كل أقوال العلماء الأعلام التي ذكرناها أخذناها من السيد جعفر مرتضى نفسه ليس صحيحاً. وذلك وفقاً للتالي:

١ ـ أما قول السيد المرتضى فقد نقلناه عن (الصحيح) وقلنا صريحاً: (وقد نفى هذه القصة السيد المرتضى كما نقل عنه السيد

العاملي نفسه [الصحيح ج٤/ ٦٠] وقد ذكر المرتضى إن هذه الاسطورة من روايات الكرابيسي. . .) (هوامش ص ٥٤).

فأين عدم الأمانة؟! وقد نوهنا بأننا ننقل ذلك عن الصحيح، وأشرنا إليه صريحاً بالإشارة إلى الجزء ورقم الصفحة.

هذا بالإضافة إلى أن هذه المعلومات ليست مبتكرة من السيد جعفر مرتضى بحيث يخلو منها كل كتاب سوى كتاب (الصحيح). وإنما نقلناها من (الصحيح) لغرض تحديد المصادر للقارىء وإلزام السيد جعفر مرتضى نفسه.

٢ ـ أما قول الشيخ الطوسي فقد نقلناه عن كتابه (تلخيص الشافي) وأشرنا إلى الجزء والصفحة (هوامش ص ٥٥). وليس في كتاب (الصحيح) للسيد جعفر مرتضى من ذلك عين ولا أثر فكيف يصح قوله إننا أخذناه منه.

٣ ـ وكذلك تعليق الشيخ الصدوق فقد نقلناه عن (البحار) وأشرنا إلى الجزء والصفحة (بحار ٤٣/ ١٤٧). انظر (هوامش ص ٥٥) وكيف يصح قوله إننا نقلناه عنه، وليس في كتاب الصحيح منه عين ولا أثر، إذ لم يرد ـ أصلاً ـ تعليق الشيخ الصدوق ولا قول الشيخ الطوسي في كتابه (الصحيح).

٤ ـ أشار السيد مرتضى في هامش كتابه (الفضيحة) إلى كتاب

(الصحيح ج٥ ط ٢ من ص ٣١٥ حتى ٣٣٢. وذلك إشارة ـ حسب زعمه ـ إلى المواطن التي نقلنا عنها.

وكيف تصح الإحالة إلى الطبعة الثانية ونحن نعتمد ـ كما ذكر هو نفسه ـ الطبعة الأولى. أليس في كل هذا إخلال بالأمانة؟!! بل ما ذكرناه لا عين ولا أثر له حتى في الطبعة الثانية فمن هو المدلس؟!.

رابعاً: متفرقات:

كثيرة هي النماذج التي تستحق التعليق في (الفضيحة) التي أتحفنا بها السيد مرتضى ولكننا في شغل عنها، ولذلك أحببنا أن نقدم للقارىء بعض النماذج التي لا يجمعها ضابط، ومن ذلك:

١ ـ نسيان المعصوم:

تعليقاً على ما روي عن (سليم بن قيس): (... فوثب علي(ع) فأخذ بتلابيبه ـ يعني عمر ـ ثم نتره فصرعه، ووجأ أنفه ورقبته وهمَّ بقتله، فذكر قول رسول الله(ص) وما أوصاه به...) (هوامش ص ١٠٢) عن مأساة ج٢/ ١٥٥) كتبت: (... هل يلتزم السيد جعفر مرتضى بجواز السهو على المعصوم، وخاصة وصية تتعلق بمستقبل الأمة الاسلامية)؟! ص ١٠٢ هوامش.

وإنما ذكرنا ذلك تعليقاً على الروايات التي حشَّدها السيد جعفر

مرتضى دونما دراسة واعية منه لفحصها وتفسيرها وتنقيتها والجمع بينها .

وقد لاحظ علينا السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) قائلاً :

(. . . إن ما أسماه السيد الحسيني بالسهو إنما هو من قبيل النسيان لا السهو وقد خلط بينهما . نرجو الله تعالى أن يبصره بمعنيهما وبالفرق بينهما) ص ٢١٩ .

التعليق : نشكره من القلب على هذا الدعاء ونحن أحوج ما نكون إليه ، ولكننا نأسف لعدم تصدي السيد مرتضى للتمييز بين السهو والنسيان! ونحن أحوج ما نكون إلى ذلك ، لأننا نعرف أن السهو هو النسيان! هكذا قال أرباب اللغة .

قال ابن منظور في لسان العرب : (السهو والسهوة : نسيان الشيء والغفلة عنه ، وذهاب القلب إلى غيره . . .) . وعليه فالسهو والنسيان من الكلمات المترادفة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإننا لو سلمنا إن هناك إختلافاً بينهما ، فإن السهو والنسيان على المعصوم ـ كلاهما ـ محل نفي إذ لا يميزون بين السهو والنسيان .

هذا ولم يميز السيد جعفر مرتضى نفسه في كتابه (الصحيح من السيرة) بين السهو والنسيان فلماذا يؤاخذنا على ذلك .

فإنه ـ السيد جعفر ـ وتعليقاً على روايات سهو النبي(ص) قال: (وبعد كل ما تقدم فإن ما يمكن أن نطمئن إليه، هو أن الله قد أنسى نبيه الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم لمصلحة يراها، لا أنه هو نفسه(ص) قد سها في صلاته، بحيث يفسح المجال للإيراد. . .) ج٣ ص ٢٩٧.

كما أنه نقل عن الكافي: (إن الله تعالى هو الذي أنساه رحمة للأمة) وفي خبر الحسن بن صدقة: إنه تعالى أراد بإسهاء نبيه تفقيه الناس. . . ج٣ ص ٢٩٧.

فها هو السيد جعفر لا يميز بين الإسهاء والإنساء، ونقل كما في الروايات عدم الفرق بين السهو والنسيان! ومع ذلك نبقى ملتزمين بالشكر على دعائه.

٢ ـ غيرة المرأة:

كان قد أتى السيد جعفر مرتضى في كتابه (مأساة الزهراء) على ذكر ما رواه الشيخ الصدوق في العلل [. . . إنه جاء شقي من الأشقياء إلى فاطمة بنت محمد(ص) فقال لها: أما علمت أن علياً قد خطب بنت أبي جهل. . . فدخلها من الغيرة ما لا تملك نفسها. . .]. وتساءلنا عن سبب عدم تنزيه الله سبحانه تعالى الزهراء(ع) من الغيرة هذه كما نزهها من الحيض، ولذا ينبغي ردّ

هذه الرواية لأن فيها من الإساءة إلى الزهراء(ع) ما لا يخفى، خاصة وإن السيد العاملي نفسه نقل في كتابه (الصحيح) قول النبي(ص) (جدع الحلال أنف الغيرة) (راجع هوامش ص ٥١، ص ٥٢).

والظاهر إن السيد مرتضى حريص على الرد وإن كان ذلك يورطه في إشكال آخر، وذلك لمجرد الظهور بالرد. فقد ورد في (الفضيحة): (من الذي قال: إن جميع مراتب الغيرة مذمومة، فإن مرتبة التعلق والمحبة للزوج ممدوحة غير مذمومة، وقد يطلق بعض الناس على هذه المرتبة خطأ اسم الغيرة، والغيرة المذمومة هي التي ينشأ عنها تصرفات ومواقف فيها إيذاء وإعتداء وإعتراض على الله سبحانه وتعالى كما كانت تفعل بعض نساء النبي(ص)...) ص ١٢٣.

التعليق: ولا أدري لماذا لم يتنبه السيد مرتضى إلى أقسام الغيرة هذه في كتاب (الصحيح) لأنه هناك تعامل مع الغيرة وكأنها مذمومة مطلقاً، ولذلك ردّ الروايات التي تحدثت عن الزهراء(ع) عندما سمعت بخطبة علي(ع) إبنة أبي جهل، لأن ذلك يخالف قول النبي(ص) (جدع الحلال أنف الغيرة). ولماذا هذا الاستدلال ولم تؤذ الزهراء زوجها(ع) لأن الحرام والمذموم هو الإيذاء، ولم تصل إلى مثل هذه الدرجة.

كما أنه نفى ـ السيد جعفر مرتضى ـ الغيرة مطلقاً عن السيدة

الزهراء(ع) وقال: (ولربما تكون فاطمة قد عرفت بقول عمر: عن النبي(ص): إنه سيغضب لابنته فاشتكته لذلك لا غيرة من خطبة علي(ع) امرأة أخرى. . . فإن فاطمة أجل وأرفع وأعمق إيماناً من أن تفكر في أمر كهذا). ص ٦١ الصحيح ج٤.

والبحث ـ أساساً ـ ليس في الغيرة ليقال لنا أنها على أقسام، وإنما نحن أساساً في معنى خاص، ومقام خاص، وهي الحالة التي تدخل نفس المرأة تجاه زوجها عند التفكير بغيرها أو الزواج من غيرها، لذلك قال العرب: أغار أهله أي تزوج عليها، وما ذكره من أن الحب الشديد للزوج أمر ممدوح ويسمى خطأ غيرة فإنه لا محصل له، لأننا لسنا في مقام الحب الشديد والتعلق بالزوج من حيث هو حب وتعلق، بل هو في حب الاختصاص بالزوج، والأول ليس من المذموم قطعاً، أما الثاني وهو حب الاختصاص بالزوج بمعنى كراهة الزواج من غيرها فهو مذموم على أي حال. لذلك جاء في الحديث (غيرة الرجال إيمان وغيرة المرأة عدوان).

هذا فضلاً عن أن الرواية التي علّقنا عليها لا تتحمل ما يذكره من تفصيل، لأن لسانها ومفادها يوحي بأن الزهراء(ع) عندما بلغها الخبر إشتد غمها وتحولت إلى حجرة أبيها، وتركت علياً في داره متفكراً وقد داخله الغم أيضاً، فهل هذا من الغيرة الممدوحة؟!.

٣ ـ الشهرة. . . في أكثر من مورد أخذ السيد مرتضى علينا أننا لا

نميز بين الإجماع في إطار الأحكام الشرعية وإطار البحث التاريخي، وكذلك في بحث الشهرة، بل إنه ادعى ان الخطأ هذا ـ كما يدعي طبعاً ـ من خطأ السيد فضل الله (هكذا) حيث أن السيد فضل الله ـ كما يقول ـ يرى إن الشهرة تجبر الخبر الضعيف إن عمل به الأصحاب وإن كان ذلك في التاريخ، ويرى السيد مرتضى إن هذه المقولة غير صحيحة وفيها من المغالطات ما لا تخفى على القارىء (راجع الفضيحة ص ١٦٦).

التعليق: لن نستغرق طويلاً في الردّ على السيد مرتضى، لأن هذه المقولات أساساً سيقت للتشفي ولتصفية الحسابات، ولذا سنقتصر على رأي السيد جعفر مرتضى المحقق! في الموضوع نفسه، إذ يقول بالحرف الواحد: (على أننا نقول، وهو أيضاً يقول: إن ثبوت القضايا لا يتوقف على توفر سند صحيح لها برواية عن المعصومين، فثمة قرائن أخرى تقوي من درجة الإعتماد أحياناً، ككون الرواية الضعيفة قد عمل بها المشهور واستندوا إليها مع وجود ذات السند الصحيح. . . فلا بد من ملاحظة القرائن المختلفة في قضايا الفقه والأصول والعقيدة والتاريخ وغيرها من قبل أهل الإختصاص من حيث يستفيدون منها في تقوية الضعيف سنداً أو تضعيف القوي بحسب الموارد وتوفر الشواهد) (المأساة ج١/ ص٢٨).

لماذا ينسى السيد مرتضى بهذه السرعة؟! ها هو السيد جعفر

يقول إن عمل الأصحاب في التاريخ وغيره يجبر الخبر الضعيف فما حقيقة هذا الإشكال إذن؟! .

٤ ـ حجية الخبر:

في (هوامش نقدية) أشرنا ـ استطراداً ـ إلى أنَّ المناط في حجية الخبر عند معظم العلماء هو وثاقة الراوي.

وقد لاحظ السيد مرتضى في كتابه (الفضيحة) على ذلك ملاحظة غير موفقة إذ ذكر إن ما نسبناه إلى المعظم غير صحيح، لأن ما ذكرناه إنما (هو رأي لا يتجاوز عدد أصابع اليد وليس هو رأي المعظم) (فضيحة ص ٥٤).

وقال في موضع آخر من كتابه (الفضيحة): (إنَّ العلماء الذين استدل بهم السيد الحسيني هم ممن يعملون وفق مبنى حجية خبر الثقة وهم قلة قليلة جداً. . .) (الفضيحة ص ١١٥).

التعليق: الظاهر من كلام السيد مرتضى إن المعظم من الفقهاء يعملون بالخبر الموثوق، أي أن مناط الحجية عندهم هو: الوثوق بصدور الخبر، لا وثاقة الراوي، وهو كلام يحتاج إلى إثبات فأين الدليل على صحة دعواه وبطلان ما ذكرناه من أنَّ المعظم يعتبر أن المناط هو وثاقة الراوي؟! .

وفي هذا الصدد نتساءل فنقول: إذا كان المناط في حجية الخبر

هو الوثوق فلماذا اشترط العلماء في الراوي أن يكون عادلاً (ثقة) ومؤمناً في جملة الشرائط التي اشترطوها في قبول الرواية؟! لأن المناط في حجية الخبر لو كان الوثوق، فليس ثمة فائدة من هذا الاشتراط، لأن الوثوق يتوقف على مجموعة من القرائن والامارات التي تشهد بصدق وصحة صدور الخبر.

كما أن الشهيد الثاني نقل عن الأكثر عدم العمل بالخبر الحسن والموثق لاشتراطهم في قبول الخبر الإيمان والعدالة كما قطع به العلاَّمة في كتبه الأصولية. (راجع مقباس الهداية للمامقاني ج١/ص ١٩٨).

ولمّا كان المناط عندهم هو الوثاقة في الراوي اختلفوا في قبول الخبر غير الصحيح، بين من يقبل الحسن والموثق، وبين من يقبل الموثق فقط علاوة على الصحيح، وبين من لا يقبل إلاّ الصحيح، وهو ما يعرف بالصحيح الأعلائي كما هو مبنى الشهيد الثاني والسيد محمد صاحب المدارك وغيره.

ولو كان المناط هو الوثوق لما كان ثمة داع للإختلاف في قبول هذه الأصناف من الأخبار أو عدم قبولها.

قال الشهيد الثاني في (الرعاية): (.. وأما الضعيف: فذهب الأكثر إلى منع العمل به مطلقاً، للأمر بالتثبت عند أخبار الفاسق الموجب ارده، وأجازه آخرون ـ وهم جماعة كثيرة ـ منهم من

ذكرناه ـ مع اعتضاده بالشهرة . .) ص ٩٢ .

وقال السيد هاشم معروف الحسني : (ومجمل القول إن أكثر علماء الشيعة من أقدم العصور يعتمدون على مرويات العدول والموثوقين في فقههم ومناظراتهم وقد رجعوا إلى مجاميع الحديث وأخذوا منها كل ما توفرت الشروط المطلوبة في الراوي والرواية وتركوا الحسن والضعيف وغيرهما مما كان مشتملاً على عيب في متنه أو مخالفاً لأصل متفق عليه . .) (الموضوعات في الآثار والأخبار ص ٧٠) .

هذا وقد أشار الشهيد السيد الصدر إن عنوان (وثاقة الراوي) مما هو مرتكز في أذهان أصحاب الأئمة وفقهائنا المتقدمين إلى زمن الشيخ الطوسي بحيث يرون إن الوثاقة هذه مأخوذة ـ موضوعياً ـ في الحجية .

وقد أشار الشهيد الصدر إلى عدد من القرائن التي تؤكد على ذلك منها : الأخبار التي تدل على مركوزية حجية خبر الثقة في ذهن السائل كما في (. . أيونس بن عبد الرحمن ثقة آخذ عنه معالم ديني؟ . .) .

ومنها : ما يذكر من عمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير والبزنطي وغيرهم لأنهم لا يروون إلاّ عن ثقة .

ومنها: كلام جعفر بن قولويه في كامل الزيارات: إنه لا يروي في الكتاب إلاّ ما انتهى إليه من جهة الثقاة من الأصحاب.

ومنها: ما ذكر ـ أيضاً ـ عن تفسير علي بن ابراهيم ـ بناء على صحة الاسناد إليه ـ من أنه لا يروي إلاّ عن الثقاة من مشايخه.

ومنها: ما نقل عن الشيخ الصدوق في (الفقيه) من عدم تصحيح خبر صلاة يوم الغدير تبعاً لشيخه محمد بن الحسن بن الوليد الذي لم يصححه لوقوع محمد بن موسى الهمداني وهو ليس بثقة.

فضلاً عن كلمات الرجاليين في التوثيق والتصحيح وعدمهما.

وعوداً على بدء فإنه يحق لنا أن تنساءل عن التبريرات التي ذكرها العلماء في قبول أخبار الواقفة والفطحية وغيرهم من أصحاب المذاهب الفاسدة، فإنه لو كان البناء على قبول الخبر الموثوق به وليس ثمة ما يشترط في الرواي من عدالة أو وثاقة، فإنه لا يلزم العلماء اللجوء إلى التفصي (التخلص) من هذا الإشكال، كما لجأ إلى ذلك الشيخ الطوسي نفسه.

وقد تعرض الشيخ الطوسي لهذا الإشكال في كتابه (العدة) قائلاً: (.. فإن قيل: كيف تعولون على هذه الأخبار وأكثر رواتها المجبرة والمشبهة والمقلدة والغلاة والواقفة والفطحية وغيرهم من فرق الشيعة المخالفة إعتقادهم للإعتقاد الصحيح ومن شروط خبر

الواحد أن يكون راويه عدلاً عند من أوجب العمل به وهذا مفقود في هؤلاء؟! (العدة ج١/ ص ٣٢٦).

أجاب الشيخ الطوسي على الإشكال: (.. أما الفرق الذين أشاروا إليهم من الواقفة والفطحية وغير ذلك فعن ذلك جوابان أحدهما: إن ما يرويه هؤلاء يجوز العمل به إذا كانوا ثقاة في النقل وإن كانوا مختلفين في الاعتقاد إذا علم من إعتقادهم تمسكهم بالدين وتحرجهم عن الكذب ووضع الأحاديث وهذه كانت طريقة جماعة ممن عاصروا الأئمة (عليهم السلام) نحو عبد الله بن بكير وسماعة بن مهران ونحو بني فضال من المتأخرين عنهم وبني سماعة ومن شاكلهم، فإذا علمنا إن هؤلاء الذين أشرنا إليهم وإن كانوا مخطئين في الإعتقاد من القول بالوقف كانوا ثقاة في النقل فما يكون طريقة هؤلاء جاز العمل به). (العدة ج١/ ص١٤٩).

وقال الشيخ الطوسي ـ أيضاً ـ: (ومما يدل على صحة ما ذهبنا إليه إنا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار فوثقت الثقاة منهم وضعّفت الضعفاء وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ومن لا يعتمد على خبره ومدحوا الممدوح وذموا المذموم وقالوا: فلان متهم وفلان كذاب وفلان مخلط وفلان مخالف في المذهب والإعتقاد وفلان واقفي وغير ذلك من الطعون التي ذكروها) (العدة ج١/ ٣٦٦).

وجواب الشيخ ظاهر في أنَّ العمل بخبر الثقة هو السائد عندهم، ولو كان السائد عندهم والمعروف هو الخبر الموثوق به لما كان مضطراً إلى هذا التفسير لأن مقتضى العمل بالخبر الموثوق به هو الوثوق من أية قرينة.

على أنَّ السيد مرتضى ـ إن سلّمنا له إشكاله ـ يبسِّط المسألة جداً وهو يؤكد إن قلة قليلة جداً ـ لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد ـ من العلماء ممن يعمل بخبر الثقة! فإذا كان كذلك فلماذا لم يشر إلى أسماء هؤلاء وهم لا يتجاوزون في عدتهم عدة أصابع اليد؟!.

خامساً: الطابع التحريضي للكتاب:

يتسم كتاب السيد مرتضى (الفضيحة) بلغة تحريضية واضحة، وهو يحاول الإيحاء للقارىء، بل للطائفة الحقة وأبنائها إنّ كاتب السطور خارج عن المذهب، ويتطاول على العلماء من أمثال الشيخ الطوسي الذي يقول إننا توجهنا إليه بالإهانة، والشيخ الطبرسي الذي يدعي إننا إستهزأنا به، والشيخ المفيد الذي يدعي إننا نوحي للقارىء بأنه يتعسف برد الأخبار، بل أكثر من ذلك يتهمنا السيد مرتضى إننا نستهزىء بالسيدة الزهراء(ع) ـ نعوذ بالله ـ ونكذّب الامام الكاظم(ع) ـ نعوذ بالله ـ تكذيباً صريحاً كما يقول. [الفضيحة انظر ص ٧٩، ص ٨٣، ص ١٤٤، ص ١٢٣، ص ٢٠١].

ما كتبه السيد مرتضى محاولة غير موفقة، ولا تمت إلى الورع الديني بصلة مطلقاً، وإلاّ كيف يسوغ له شرعاً التحريض بهذه الطريقة، ويتهمنا بالاستهزاء بالسيدة الزهراء(ع) والامام الكاظم(ع) بل وبكلام صريح! وهل يعد مناقشة الروايات وتفسيرها وتمحيصها تكذيباً واستهزاء بالسيدة الزهراء(ع) وآل بيت العصمة(ع) ؟!.

خاصة وإن ما نسبه إلينا من تكذيب للامام الكاظم(ع) فإنه مضحك ومخجل في آن واحد. حيث ذكرنا في (هوامش نقدية) إن فدك من الأموال، ولو كانت الزهراء(ع) تعرضت للضرب لاحتجت بذلك في مجلس الأنصار وفي مجلسها الخاص، كما احتجت وطالبت بحقها في فدك، ولا يصح قول السيد جعفر مرتضى نها لم تحتج لأجل تفويت الفرصة على القوم ولئلا تبدو المشكلة شخصية، فإنّ المشكلة مع المطالبة بفدك وهي من الأموال تبدو شخصية أكثر.

فكتب السيد مرتضى ـ زاده الله ورعاً ـ إننا نكذّب الإمام الكاظم(ع) وبصراحة، لأن الإمام الكاظم(ع) وفي حديث له مع الرشيد حدَّد فدك بأنها (من عدن وتمرً بسمرقند. . .) وبذلك ـ كما يفهم السيد مرتضى بسوء نية ـ إننا نعاند الامام الكاظم(ع)! لأننا نقول: إن فدك مسألة مال في حين يحددها الامام الكاظم(ع) بهذه الحدود؟!.

ولا أدري هل يلتزم السيد مرتضى بأن حدود (فدك) الحقيقية هي هذه التي حدَّدها الامام الكاظم أم أن الامام بصدد إلجاء الرشيد إلى واقع المشكلة، وإلى الخلافة التي هي أعظم من (فدك) وقد سرقت من قبل الغاصبين وبما فيهم الرشيد، وهذا ما أشار إليه السيد مرتضى في (الفضيحة) بنحو من الأنحاء، فكيف يصح له أن ينسب إلينا تكذيب الامام الكاظم وبصراحة؟! أهذه التهم من الورع والتقوى أم من المنهج العلمي؟!.

وبذلك يتعرف القارىء على حقيقة إتهامات السيد مرتضى في إهانة العلماء والاستهزاء بهم التي نسبها إلينا!.

وماذا يقول السيد جعفر مرتضى لو إتهمناه بأنه يستهزىء ويسخر من الأمين جبرائيل وهو يقول بصدد التعليق على حديث شق صدر النبي(ص): (وتعجبني هذه البراعة النادرة لجبرائيل في إجراء العمليات الجراحية لخصوص نبينا الأكرم «صلى الله عليه وآله وسلم»..) (الصحيح ج٢ ص ٨٧ ط ٤).

وماذا يقول لو قلنا إنه يستهزىء بالعلماء ويتهمهم بشتى الاتهامات، ومن ذلك وهو يصف بعض فتاوى الامام الخميني بالشذوذ.. [مأساة ج١/ ١٦٢].

لا نريد إتهام السيد جعفر بذلك، ولكن لو كنَّا نتلمس منهج السيد

مرتضى وطريقته في إلتقاط المتشابهات لاتهمناه بالكثير! ولكن هذه الطريقة وهذا المنهج مما لا يروق لنا ولسنا من أهله.

ولكن هذه الطريقة في إلتقاط المتشابهات وجمعها والتنسيق بينها وفهمها بسوء نية هي المنهج السائد في كتابات السيد جعفر مرتضى نفسه، وأخص [مأساة الزهراء، ولماذا كتاب المأساة] وكتاب [خلفيات مأساة الزهراء] الذي كشف ـ بوضوح ـ عن مشروعه التحريضي ضد السيد فضل الله، وهو يلتقط بعض العبارات من هنا وهناك ويجمع بينها، ليوحي بها أن السيد فضل الله يتعرض لضرورات المذهب وثوابت العقيدة! وقد تحدثنا في هذه الأوراق عن مسألة (ذبائح أهل الكتاب) وكيف تم التمويه على القراء وبتسيطٍ شديد ليوحى للقراء إن المسألة تمثل ضرورة من ضرورات المذهب وقد انتهى السيد فضل الله إلى ما يخالف الضرورة كما يدعى، وقد شرحنا ذلك فلا نعيد.

إنما نشير الآن إلى بعض (التهريج) الذي حشده السيد جعفر مرتضى في كتابه الأخير (خلفيات) ليتعرف القارىء إلى الأشباه والنظائر!.

نموذج رقم [١]:

قال السيد جعفر مرتضى مما جمعه على السيد فضل الله من كلمات اعتبرها خطيرة جداً: (وعن نسيان المعصوم يقول: «لا نجد

هناك أي دليل عقلي أو نقلي يفرض امتناع نسيان النبي لمثل هذه الأمور الحياتية الصغيرة، لأن ذلك لا يسيء إلى نبوته من قريب أو بعيد. ولكن ربما نلاحظ ـ في هذا المجال ـ إن النبي إذا كان لا ينسى أمر التبليغ ـ كما هو المتفق عليه بين المسلمين ـ فلا بد أن يكون ذلك من خلال ملكة ذاتية تمنعه من النسيان بحيث تجعل وجدانه واعياً للأشياء فلا تغيب عنه عندما ينفصل عنها. . مما يجعل المسألة غير قابلة للتجزئة كما هي القضايا المتصلة بالملكات النفسية. . . وقد يثير البعض أمام هذه الملاحظة إن مسألة التبليغ قد تكون موضعاً لتدبير إلهي غير عادي من أجل حفظ الرسالة عن الضياع أو التحريف بحيث يعطي وجدانه الرسالي إشراقة قوية تختلف عن وعيه للأشياء الأخرى والله العالم). هذا النص نقله السيد مرتضى من (وحي القرآن ج١٤ ص ٣٨٤).

ثم يعلق على ذلك:

(فهو إذن لا يجد أي دليل عقلي أو نقلي يمنع من نسيان هذه الأمور الحياتية الصغيرة. وحين تحدث عن أن عدم النسيان في التبليغ يدل على وجود ملكة تمنع من النسيان من كل شيء، سجّل إشكالاً نسبه إلى بعض، مفاده: إن عدم النسيان في التبليغ لا يكشف عن وجود ملكة، بل قد يكون نتيجة تدبير إلهي. ثم لم يتحفظ على هذا الإشكال ولا أجاب عليه. ونتيجة لذلك فإن قوله: «لا نجد

هناك أي دليل عقلي أو نقلي يفرض امتناع نسيان النبي لمثل هذه الأمور الحياتية إلخ. .» يبقى محتفظاً بقوته وبدرجة إعتباره). [خلفيات ص ٥٤].

وخلاصة ما سجّله:

١ ـ ليس هناك دليل عقلي أو نقلي يفرض امتناع نسيان النبي في مثل هذه الأمور الحياتية الصغيرة.

٢ ـ إن السيد فضل الله عرض فكرة أن لا يكون عدم النسيان عن ملكة ذاتية بل لعله من التدبير الإلهي، ولم يردّ السيد فضل الله هذه الفكرة مما يؤكد تبنيه لهذه الفكرة.

التعليق: قبل كل شيء نلفت إنتباه القارىء إلى أن البحث تحديداً في: (نسيان المعصوم في أمور الحياة الصغيرة).

١ ـ يحق لنا أن نسأل السيد جعفر مرتضى في النقطة الأولى: فهل هناك دليل عقلي أو نقلي من وجهة نظره يفرض إمتناع النسيان المشار إليه؟!.

وإذا كان الجواب بـ[لا] فهو يتفق مع السيد فضل الله، وإن أجاب بـ[نعم] فما هو ذلك الدليل لماذا لا يبينه؟! ثم إنه إن أجاب بـ[نعم] فإنه يناقض نفسه لأنه قال في كتابه [الصحيح من السيرة] في جواب إن السهو غير ممكن وينافي كون فعل النبي(ص) وقوله

وتقريره حجة، التالي: (ويمكن أن يجاب عن هذا: بأنه إنما ينافي ذلك لو أُقر على سهوه، وأخذ الناس الحكم الخطأ عنه. . . ولكن إذا لم يقره الله عليه بل بينه له بنحو ما فإنه لا مانع منه عقلاً ولا شرعاً) الصحيح ج٣ص ٢٩٣، ص ٢٩٤.

وعليه فإنّ السيد جعفر يرى أن لا دليل عقلياً ولا شرعياً (نقلي) يفرض إمتناع السهو في حياة النبي(ص)، والظاهر إنه حتى في الحكم الشرعي، لأن الممتنع هو إبقاؤه على الخطأ كما ذكر، ولذلك يزيد في رأيه على رأي السيد فضل الله، لأن السيد فضل الله يمنع منه في الحكم الشرعي وغيره، إنما يقول لا دليل عقلاً ونقلاً على عدم النسيان في الأمور الحياتية الصغيرة، وسيأتي البحث في هذه المسألة. وما هو قول أكابر علماء الطائفة في ذلك؟ ليتعرف القارىء على خلفية إدعاء السيد جعفر مرتضى.

وربما يتخلص من رأيه هذا الذي ذكره في كتابه (الصحيح) ويقول: إنه لغيري وقد أشرت إلى مصدره وهو (فتح الباري) فنقول: إنه يرد عليه الإشكال الذي أورده على السيد فضل الله من أنه لم يتحفظ عليه، بل ويكون الإشكال عليه أقوى. ومن المعلوم إن السيد جعفر مرتضى لم يسجل أي تحفظ على ذلك بل ويتبناه من مطلع قوله: [ويمكن أن يجاب. .] خاصة وإنه سجّل هذا الرأي رداً وجواباً عن الإشكال الذي أُشير إليه في كتاب (دلائل الصدق)

للمظفر، وهو من أهم كتب الطائفة في هذا المجال.

٢ ـ وأما بالنسبة إلى الإشكال الثاني، فالذي يظهر أن السيد جعفر مرتضى أما أنه لم يفهم الكلام وأما أنه يتعمد إساءة الفهم، لأن السيد فضل الله هو الذي يتبنى ـ كما هو ظاهر كلامه بل وفي مواضع عدة من تفسيره وغيره ـ فكرة أن يكون عدم النسيان ناشئاً من ملكة ذاتية، غاية الأمر إنه يحتمل ـ كما نسبه إلى البعض ـ أن يكون عدم النسيان ناشئاً من وضع إلهي وتدبير إلهي في التبليغ دون غيره من الأمور الحياتية الأخرى.

وعليه فما يتبناه السيد فضل الله هو الأول، وهو كاف لاعتباره رداً لما ذكره على سبيل الإحتمال.

ولماذا هذا التهويل من السيد مرتضى وهو يرى أن لا مانع من وقوع السهو في الإحكام الشرعية حتى، وإنما الممنوع، عقلاً وشرعاً، هو إقرار الله للنبي على هذا السهو وأخذ الناس الحكم الخطأ عنه. وقد أشرنا ان السيد جعفر مرتضى لم يسجل تحفظه على هذا الرأي.

هذا كله بخصوص عبارة السيد فضل الله وتعليق السيد جعفر المتعسف جداً في تفسيرها. أما بالنسبة لأقوال العلماء فإني أكتفي بما يراه الشريف المرتضى أحد أكبر شيوخ الطائفة الإمامية والذي

يعد أحد أبرز علماء الكلام، فما هو رأيه في النسيان وهل يمكن أن يطرأ على المعصوم أو لا؟!.

قال السيد المرتضى في كتابه (تنزيه الأنبياء) في تفسير الأيات التي وردت فيها كلمة النسيان من قبيل قوله تعالى: ﴿**لا تؤاخذني بما نسيت**﴾ قال السيد المرتضى (. . . وإذا حملنا هذه اللفظة على غير النسيان الحقيقي فلا سؤال فيه، وإذا حملناه على النسيان في الحقيقة كان الوجه فيه إن النبي(ص) إنما لا يجوز عليه النسيان فيما يؤديه، أو في شرعه، أو في أمر يقتضي التنفير عنه، فأما فيما هو خارج عما ذكرناه فلا مانع من النسيان، ألا ترى أنه إذا نسي أو سها في مأكله أو مشربه على وجه لا يستمر ولا يتصل فينسب إلى أنه مغفّل إن ذلك غير ممتنع) (تنزيه الأنبياء ص ٨٤).

قال العلامة المجلسي معقباً على ذلك: (ويظهر منه عدم إنعقاد الإجماع من الشيعة على نفي مطلق السهو عن الأنبياء..) بحار ج١٧ ص ١٢٠.

وعليه فالمتحصل من كلام السيد المرتضى والعلامة المجلسي إن النسيان ممتنع في:

١ ـ إدائه للشرع والأحكام وغيره مما هو من الرسالة.

٢ ـ فيما هو موجب للتنفير عنه.

٣ ـ إن الشيعة يختلفون في نفي مطلق السهو عن المعصوم .

وبهذا يتعرف القارىء على حقيقة ما ينسبه السيد جعفر مرتضى للسيد فضل الله من إدعاءات لا يعلم إلاّ الله الهدف من ورائها ! .

وجدير بالذكر إن السيد المرتضى في كلامه الذي سجلناه آنفاً لم يميز بين السهو والنسيان فليتأمل القارىء .

نموذج رقم [٢]:

وسجّل على السيد فضل الله أنه يقول بسهو المعصوم في الأمور الحياتية . قال : (ويقول : «على أن هناك من يتحدث عن أن السهو عن بعض الأشياء التي لا تتصل بالتبليغ على أنه لا ينافي في العصمة ، وطبعاً هناك وجهة نظر أخرى لا تقول بذلك ، وهذا الرأي ليس رأياً مطلقاً بالنسبة للسهو والنسيان بل هناك من يقول إن السهو ليس منافياً للعصمة في القضايا الحياتية . ونحن نقول بذلك) (ص ٥٤ خلفيات) وقد أشار إلى المصدر في الهامش وهو(نشرة فكر وثقافة عدد (١) تاريخ المحاضرة ٢٩/ ٦/ ١٩٩٦ .

والتعليق : ما نسبه إلى السيد فضل الله في خاتمة الفقرة (الكلام) (ونحن نقول بذلك) ليس موجوداً في المصدر المشار إليه ، إنما يوجد في ختام الفقرة في (النشرة) المشار إليها كلام شطب عليه ، وقد وقع فيه خطأ مطبعي فشطب ، والمحاضرة بصوت السيد

فضل الله موجودة في إرشيف الحوزة بل عند آخرين ولعلها عند السيد جعفر مرتضى نفسه لأنه يحتفظ بإرشيف للسيد فضل الله، وليس في (الشريط المسجل) ما ذكره أصلاً.

ومرحى للسيد جعفر مرتضى وهو يحمل إخوانه في الإيمان على الأحسن، سدَّد الله خطاه وأجزل له ثوابه في توحيد الصفوف!.

نموذج رقم [٣]:

بصدد الحديث عن آيات (عبس وتولى) إختار السيد جعفر مرتضى بعض الفقرات من كلام السيد فضل الله وعن عمد كما يبدو:

(يقول البعض: «لكن الله أراد أن يبين طبيعة المسألة، وأن يخاطب الآخرين: إذا ابتليتم بمثل هذه القضية طبعاً لا تكن منطلقاتكم منطلقات النبي(ص) فلا تفعلوا مثل ذلك) وأشار السيد مرتضى إلى المصدر وهو مجلة (الموسم عدد ٢١ ـ ٢٢ ص ٢٩٥) ثم قال: (يقول هذا مع أن الله سبحانه يقول: ﴿**لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة**﴾ (خلفيات ص ١٥٢).

التعليق: يمارس السيد جعفر مرتضى تعسفاً في التفسير، وهو طبعاً لا يفسره صريحاً وذلك للتهرب من مطالبته بالقرائن التي

أوجبت التفسير الذي يقدمه، ولذلك اكتفى للقارىء بما سنذكره ونؤكد عليه.

كما مارس تحريفاً فاضحاً لفرض تأكيد إتهامه المتعسف ولنا عليه:

١ ـ إن السيد مرتضى يقتطع هذه الفقرة من مقطع كامل ينفي أن يكون هذا العبوس مضراً بالعصمة، وأنه لصالح الرسالة.

ولم يفعل النبي شيئاً غلطاً أصلاً، وإنما هو خطاب للناس على طريقة إياك أعني واسمعي يا جارة!.

٢ ـ ولما كان الخطاب للناس فلذلك فإنهم لا يفعلون مثل فعل النبي(ص)، كيف وهو القدوة والأسوة كما يقول الله في كتابه الكريم وأشار إليه السيد جعفر مرتضى، فيأتي الجواب: لأن منطلقاتكم ليست كمنطلقات النبي(ص) لأنه أعرف بمصلحة الرسلة وليس في نفسه أي احتقار للفقراء والمستضعفين، لأنه هو سيد البشر وقد مدحه الله بأنه (لعلى خلق عظيم).

وبالرغم من أن السيد فضل الله يرتجل هذه الأجوبة وقد جاءت باللغة الدارجة والعامية حتى، فإنه جاء تعبيره دقيقاً حيث قال: (.. طبعاً لا تكون منطلقاتكم منطلقات النبي(ص) فلا تفعلوا ذلك..) أي أنكم لا تتميزون بنفس الأخلاق والوعي والإخلاص للرسالة

والحب للناس، وعليه فلا تفعلوا ذلك.

وهنا تبدو المفارقة، وتبدو أمانة السيد جعفر مرتضى! لأنه بصدد التحريض، لذلك حرَّف الكلام فوضع بدل (لا تكون) كلمة (لا تكن) وثمة فرق بينهما، ولا نعتقد بأنها تغيب عن ذهن السيد مرتضى.

وعليه فالسيد فضل الله يصف منطلقات الناس المخاطبين فيقول: (.. طبعاً لا تكون منطلقاتكم كمنطلقات النبي(ص) فلا تفعلوا) أي أنكم لستم كالنبي في المنطلقات والغايات وهل يرى السيد مرتضى إننا نفكر كما يفكر النبي(ص) وإن غاياتنا كما هي غاياته في الأخلاق والإخلاص و...

أما إذا إستبدلنا كلمة (لا تكون) ووضعنا كلمة (لا تكن) فالأمر مختلف، لأن المعنى سيكون (طبعاً لا تكن منطلقاتكم...) أي دعوة من السيد فضل الله للناس بأن لا يقتفون في منطلقاتهم أثر النبي(ص) ولا يسعون إلى أن تكون غاياتهم كغايات النبي(ص) ولذلك فالفرق كبير بين الفقرة الأولى مع كلمة (لا تكون) والفقرة مع (لا تكن).

ولذلك سعى السيد جعفر مرتضى لتبديل هذه الكلمة ليتسنى له إتهام السيد فضل الله بما ذكره.

ومن يكشف هذا التحريف في كلمة تغير المعنى!! وهل يتسنى للقراء ذلك!!.

وعليه فيبطل تفسير السيد جعفر مرتضى للعبارة وهو يستفهم عن الأسوة والقدوة للنبي(ص) في حياة الناس. وهل يدعو السيد فضل الله لأن يكف الناس عن الإقتداء بالنبي(ص)؟! هكذا إذا اختلف المؤمن المتدين مع الآخرين؟!.

نموذج رقم [٤]:

ومما جاء في كتاب (خلفيات) للسيد جعفر مرتضى: إن السيد فضل الله يقول بأن (الصراط) الذي ورد في بعض الروايات أمر رمزي وليس مادياً!.

يقول السيد مرتضى: (يقول البعض: والظاهر أن الكلمة لا تعبر عن شيء مادي، فلم يرد في القرآن والحديث عن الصراط إلاّ الطريق أو الخط الذي يعبّر عن المنهج الذي يسلكه الانسان إلى غاياته الخيّرة أو الشريرة في الحياة، وبذلك يكون الحديث عن الدقة في تصوير الصراط في الآخرة كناية عن الدقة في التمييز بين خط الاستقامة وخط الانحراف، فمن استطاع أن يعرف الحدّ الفاصل بينهما وأخذ بالحق الخالص من الباطل سار إلى الجنة ومن اختلف عليه الأمر وأخذ بالباطل سار إلى النار، ومن خلال ذلك يطلق على

الأنبياء والأولياء كلمة الصراط المستقيم باعتبار أن خطّهم هو الخط المستقيم الذي أنعم الله على السائرين عليه في مقابل الخط المنحرف الذي غضب الله على السائرين عليه من المتمردين والضالين) (خلفيات ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

وأشار إلى أن مصدر الكلام هو (المعارج) مجلد السادس السنة الثامنة ص ٣٦٨.

وقال أيضاً: (ويُسأل هذا البعض: ما معنى قوله(ص) الصراط أحد من السيف وأدق من الشعرة؟ فيجيب: لو صحّ هذا الحديث فالمقصود قد لا يكون الجانب الماديّ طبعاً، فالانسان عندما يمشي على الصراط المستقيم مع كل هذه الالتواءات والانحرافات يكون مسيره دقيقاً جداً كدقة الشعرة وكحد السيف لأنه إذا لم يكن دقيقاً فلا يمكنه أن يعرف أو يتفهم الفرق بين الخط المنحرف والخط المستقيم فيقع في الهاوية، وهذا كناية عن ذلك. وهناك من يحمله على الواقع المادي بحيث يكون هناك خط طويل أحدّ من السيف وأدق من الشعرة فمن كان مؤمناً سار عليه بشكل طبيعي ومن لم يكن مؤمناً إهتز ووقع في النار، والله العالم.

وقال في أجوبته على المرجع الديني الشيخ التبريزي «ليس القول بأن الصراط أمر رمزي قولاً بغير علم، بل هو ناشىء من الاستفادة من الآيات القرآنية مع الأخذ بعين الاعتبار المقارنة مع الروايات

التي ترد على نحو الاستعارة، لا على النحو المطابقي الذي يلحظ فيه المعنى الحقيقي) (خلفيات ص ٢٢٦، ص ٢٢٧).

ثم يلاحظ السيد جعفر مرتضى فيقول: (كنّا نتمنى أن يذكر لنا تلك الآيات والروايات التي استفاد منها رمزية الصراط وكيف؟! . . . وكنا نتمنى أن لا يفتح باب الرمزية على مصراعيه، لأن ذلك قد يطال الكثير من المفردات الدينية والايمانية، خصوصاً ما يتعلق منها بالغيب وكل ما هو غيبي، ومن جملة ذلك ما يرتبط بالآخرة. . والجنة والنار، وما إلى ذلك) (خلفيات ص ٢٢٧).

التعليق: الذي يبدو من ملاحظة السيد جعفر مرتضى التالي:

١ ـ الصراط ـ في يوم القيامة ـ لا يمكن تفسيره بأنه رمزي بل هو مادي، والقول برمزيته أمر مستنكر، ولذلك استنكر على السيد فضل الله القول بذلك!.

٢ ـ من أين فهم السيد فضل الله رمزية الصراط وما هي هذه الآيات والروايات التي استظهر واستفاد منها رمزية الصراط.

٣ ـ إن القول بالرمزية يفتح باب الرمزية على مصراعيه ليطال عدداً من المفردات الدينية خصوصاً ما يتصل بعالم الغيب. . .

وأجدني حائراً أمام هذه الملاحظات التي يسجلها السيد جعفر مرتضى، إذ لم يبين لنا السيد مرتضى ما هي الآيات والروايات التي

استظهر واستفاد منها أن الصراط مادي، هل يقطع السيد مرتضى بأنه أدق من الشعرة وأحد من السيف على نحو مادي؟!.

وهل القول برمزية الصراط المسقيم خروج على المذهب كما هي التهمة الجاهزة التي يعدها السيد مرتضى لخصومه، وهل القول بمادية الصراط من الضرورات المذهبية، التي تعد مخالفتها والقول بخلافها خروجاً على المذهب، وإذا كان كذلك ـ أي من ضرورات المذهب ـ فكيف يفسر الشيخ المفيد وهو أحد أكبر مشايخ الطائفة وخاصة في علم الكلام. الصراط في يوم القيامة بطريقة رمزية، وبذلك يتفق قول السيد فضل الله مع قول الشيخ المفيد، فلماذا يكون قول السيد فضل الله برمزية الصراط فتحاً لباب الرمزية في تفسير المفردات الايمانية والدينية خاصة المتعلقة بعالم الغيب ولا يكون قول الشيخ المفيد بذلك فتحاً لهذا الباب؟!.

ثمة احتمالات في المسألة، فأما أن يكون السيد جعفر مرتضى قليل الإطلاع على آراء علماء الطائفة في هذه المسألة فَحَسِبَ إن السيد فضل الله يخالف الضرورات المذهبية، وأما أن يكون عالماً بذلك لكنه يحاول الإيحاء للقارىء بذلك بغية التحريض على السيد فضل الله كما هي عادته.

وعوداً على بدء، فإن تفسير الصراط وغيره مما ورد في الروايات محل جدل بين العلماء فمنهم من يفسره كما هو ظاهره، ومنهم من

يفسره على نحو ينسجم مع المعاني الرمزية.

قال الشيخ المفيد في كتابه (تصحيح الاعتقاد): (.. وجاء الخبر بأن الصراط أدق من الشعرة وأحدّ من السيف على الكافر، والمراد بذلك أنه لا يثبت لكافر قدم على الصراط يوم القيامة من شدة ما يلحقهم من أهوال يوم القيامة ومخاوفها، فهم يمشون عليه كالذي يمشي على الشيء الذي هو أدق من الشعرة وأحدّ من السيف، وهذا مثل مضروب لما يلحق الكافر من الشدة في عبوره على الصراط، وهو طريق إلى الجنة وطريق إلى النار يشرف العبد منه إلى الجنة ويرى منه أهوال النار). ص ١٠٩، ١١٠ (سلسلة مؤلفات المفيد الجزء الخامس).

والشيخ المفيد صريح العبارة في تفسير هذا الصراط أنه: مثل يضرب لما هو شديد بحيث يلحق الكافر لتمرده على الله وتخلفهم عن أوامره.

ويحسن بالقارىء مراجعة تفسير السيد هبة الدين الشهرستاني في تعليقه على كتاب (تصحيح الإعتقاد) حيث فسَّره بالرمزية أيضاً مستفيداً ذلك من الأخبار التي وردت في أمير المؤمنين(ع) وأنه قسيم الجنة والنار، والأخبار التي تفسر أخبار الصراط بأنها سيرة علي(ع) ثم قال السيد الشهرستاني: (.. ومعلوم لدى الخبراء إن سيرة علي(ع) كانت أدق من الشعرة فإنه ساوى في العطاء...).

(ص ١٠٩ هامش كتاب تصحيح الاعتقاد).

نعم لم يرتض هذه الطريقة في التفسير الشيخ المجلسي، لذلك علَّق على تفسير المفيد المشار إليه آنفاً: (أقول: لا اضطرار في تأويل كونه أدق من الشعرة وأحدّ من السيف، وتأويل الظواهر الكثيرة بلا ضرورة غير جائز..) (بحار ج٨ ص ٧١).

لكن كما هو معلوم فإن الشيخ المفيد لا يتعاطف ولا ينسجم مع طريقة المحدثين في تفسير الأحاديث، ولذلك اختلف كثيراً مع استاذه وشيخه الشيخ الصدوق كما يظهر من تعليقاته على (اعتقادات الشيخ الصدوق) وهي التي اشتمل عليها كتابه المار الذكر (تصحيح الاعتقاد).

وليس (الصراط) وحده من المفردات التي فسَّرها الشيخ المفيد بهذه الطريقة وحملها على الرمزية، فقد حمل ما ورد من الأخبار التي تحدثت عن (العقبات) في يوم القيامة على المعنى الرمزي أيضاً.

فقد فسَّر الشيخ المفيد (العقبات) على طريق المحشر بأنها عبارة عن الأعمال الواجبة والمساءلة عنها والموافقة عليها، وليس المراد بها جبال في الأرض تقطع هذا الطريق، وإنما شبهت بالعقبات لجهة تقصير الانسان في طاعة الله تعالى فيكون هذا التقصير عقبة أمامه في طريق الحشر.

وهذا التفسير كسابقه لم يرق للعلامة المجلسي على طريقة المحدثين وأهل الأخبار فسجَّل اعتراضه على الشيخ المفيد، ولم ير ضرورة لهذا التفسير حسب رأيه، ولكنه لم ينهج طريق السيد جعفر مرتضى وإن اختلف مع الشيخ المفيد (راجع بحار ج٧ ص ١٣٠).

وكنّا نتمنى على السيد جعفر مرتضى أن يكون موضوعياً في تعاطيه مع هذه المسائل العلمية وأن لا يبسط هذه الأمور، وأن يعطي كل مسألة حقها في البحث، ولا يحاول الإيحاء للقرّاء بأن المسألة موضع إتفاق بين العلماء في وقت فيه هي موضع جدل.

نموذج رقم [٥]:

وتحت عنوان ملفت للنظر ولا يخلو من معزى! (وكل عناوين السيد جعفر مرتضى ذوات مغزى] (رقم ١٩٤ ـ المنطقة الجغرافية للعرش) كتب (وحين يصل الأمر إلى ذكر (العرش) نجد إن البعض لا يبادر إلى اعتباره أمراً رمزياً كما فعل بالنسبة إلى الصراط المؤدي إلى الجنة يوم القيامة، بل اتخذ موقفاً آخر يقترب تارة ويبتعد أخرى. قد جاء في ضمن سؤال وجواب ما يلي: «س: ما المقصود بالعرش وأين هو؟ ج: طبعاً هناك قول بأن المراد من العرش هو منطقة من مناطق السماء، وهناك قول بأن المراد من العرش إنما هو أعلى مرتبة، يعني له جانب معنوي أكثر من جانب مادي. أما أين هو؟ طبعاً، ليس عندنا جغرافية السماء، حتى نعرف الجغرافية التي

يقع فيها العرش». ويقول عن العرش أيضاً: «هو منطقة من المناطق التي تمثل أعلى منطقة) (ص ٢٣٣، ٢٣٤ خلفيات).

ثم يشرح السيد مرتضى فيقول: (فالعرش إذن هو منطقة جغرافية، فهل يمكن تفسير «إستواء الله» في قوله تعالى: **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** الجلوس، أو بالكينونة في تلك المنطقة أو عليها؟! مع أنه من الواضح عند كافة علمائنا الأبرار: إن المقصود بآية **﴿الرحمن على العرش استوى﴾** مقام القدرة والهيمنة الالهية) ص ٢٣٤.

التعليق: ويمكن أن نلخص إعتراضات السيد جعفر مرتضى على هذه المقاطع بالتالي:

١ ـ لماذا لم يعتبر (العرش) أمراً رمزياً، في حين فسَّر (الصراط) بالأمر الرمزي؟!.

٢ ـ إذا كان (العرش) هو منطقة من مناطق السماء، فكيف يمكن تفسير (الاستواء) في قوله تعالى **﴿الرحمن على العرش استوى﴾**؟!.

٣ ـ إن من الواضح ـ عند السيد جعفر ـ إن كافة علمائنا الأبرار يفسرون الاستواء بالقدرة والهيمنة الإلهية.

وقبل أن نلاحظ على السيد جعفر مرتضى يحسن تذكير القارىء

بأن ما ذكره في كتابه إلتقطه من موضعين كما أشار إليه هو نفسه في هوامش كتابه، أحدهما من مجلة الموسم، والقول الآخر من كتاب (الانسان والحياة) وقد قطَّع أوصال النص فذكره كالتالي: (ويقول عن العرش أيضاً «هو منطقة من المناطق التي تمثل أعلى منطقة). وإنما قطَّع النص ليحق له التساؤل عن كيفية تفسير كلمة (إستواء) في الآية المشار إليها، فقال: (فهل يمكن تفسير إستواء الله... بالجلوس أو بالكينونة).

والنص في كتاب الانسان والحياة ورد في بحث الحقيقة والمجاز فقال السيد فضل الله: (ومثلاً عندما نأتي إلى كلمة (وسع كرسيه السموات والأرض) المعنى الظاهر إن الكرسي هو المكان الذي يجلس عليه الانسان، هنا نستوحي من قوله سبحانه إن المراد ليس الكرسي المادي، وإنما هو كناية أو إستعارة ذلك للسلطة، لأن الكرسي مكان السلطة، ولذا قال كرسي العرش، والعرش ليس هو المكان الذي يجلس عليه الله تعالى، بل هو منطقة من المناطق التي تمثل أعلى منطقة وما إلى ذلك). (للإنسان والحياة ص ٣٠٠، ٣٠١).

وعليه فإن السيد فضل الله نفى صراحة أن يكون الكرسي والعرش بمعناه المادي لأن الله لا يجلس عليه ـ تعالى عن ذلك علواً كبيراً ـ وإنما هو كناية واستعارة. فلماذا اقتطع السيد جعفر ما ينفعه، وهي

الفقرة الأخيرة في تفسير العرش بأنه منطقة من المناطق التي تمثل أعلى منطقة؟! وبذلك يبطل تساؤله عن تفسير كلمة «إستواء الله» لأن السيد فضل الله أجاب بصراحة أنه لا يمكن أن يكون المعنى هو المعنى المادي لأن الله لا يجلس على العرش، بل إن السيد فضل الله ـ أساساً ـ هو بصدد تفسير هذه المفردات، ويرى إن الدليل العقلي القطعي يصرف التفسير من الظاهر إلى المعنى المجازي، ومن ذلك دليل العقل القطعي بأن الله ليس بجسم (ص ٣٠٠).

ونلاحظ على إعتراضات السيد جعفر مرتضى بالتالي:

١ ـ أما إعتراضه: لماذا لم يعتبر السيد فضل الله (العرش) أمراً رمزياً كما في تفسيره (الصراط) فلا يصح، لأن السيد فضل الله يعتبر (العرش) أمراً رمزياً لا كما يدعي السيد جعفر، وإنما يبتغي السيد جعفر التحريض والتعريض بالسيد فضل الله، وكان بإمكانه الرجوع إلى كتاب (من وحي القرآن) تفسير السيد فضل الله ليتعرف على رأيه في هذه المسألة، والكتاب عنده، وقد نقل عنه كثيراً، ولكن السيد جعفر يلتقط المتشابهات ويضم بعضها إلى بعض ليخرج بنتيجة تتناسب وأهدافه ومراميه، وإلاً فإن السيد فضل الله يؤكد الطابع الرمزي بشكل واضح في كتابه (من وحي القرآن) حيث يقول: (والاستواء على العرش كناية عن الاستيلاء على السلطة فيما تمثله كلمة العرش من الموقع الأرفع والمقام الأعلى الذي يجلس عليه

صاحب السلطان ليحكم من خلاله فيما يعنيه من رمز للملك، فإن من الطبيعي أنه ليس مقصوداً بذاته في معناه المادي حتى بالنسبة إلى صاحب الملك في الدنيا، فإذا قيل إن الملك قد جلس على العرش، فإنهم يريدون به إستيلاءه على السلطة، هذا بالإضافة إلى أن ذلك مستحيل بالنسبة إلى الله باعتبار أنه ليس كمثله شيء، فلا يمكن أن يكون جسماً، أو يحتويه مكان، وهذا هو ما ورد به الحديث عن الامام جعفر الصادق(ع) فيما رواه عنه الصدوق في كتاب التوحيد، قال، في حديث طويل، قال: السائل: فقوله: الرحمن على العرش استوى، قال أبو عبد الله(ع): بذلك وصف نفسه، وكذلك هو مستوٍ على العرش، باين من خلقه من غير أن يكون العرش حاملاً له، ولا أن يكون العرش حاوياً له، ولا أن يكون العرش ممتازاً له، ولكننا نقول: هو حامل العرش وممسك العرش ونقول من ذلك ما قال: «وسع كرسيه السموات والأرض». فثبتنا من العرش والكرسي ما ثبته ونفينا أن يكون العرش أو الكرسي حاوياً وأن يكون عز وجل محتاجاً إلى مكان أو إلى شيء ما خلقه بل خلقه محتاجون إليه. وإذا كان العرش يمثل في مضمونه الكنائي الموقع الذي يطل على الكون كله، فإن الإستواء عليه يمثل الإشراف على مواقع السلطة كلها، من صغير الأمور وكبيرها، وقريب الأشياء وبعيدها، فليس شيء أقرب إليه من شيء، وكانت نسبة الأشياء إليه على حد

سواء). (من وحي القرآن ج١٥/ ص ٩٥، ص ٩٦).

وعليه فإن رأي السيد فضل الله واضح جداً في تفسير العرش، وإنه ليس مقصوداً بمعناه المادي، وإنما هو رمز السلطة والقدرة والهيمنة الإلهية، بل إن الاستيلاء على العرش حتى بالنسبة إلى ملوك الدنيا لا يراد به الجلوس حقيقة بل يراد منه الاستيلاء والتدبير، هذا مضافاً إلى أن هذا المعنى لو صحّ بالنسبة إلى ملوك الدنيا فلا يصح بالنسبة لله تعالى لأن ذلك مستحيل بإعتبار إنه ليس كمثله شيء.

وبذلك يبطل إعتراض السيد جعفر المشار إليه، فإن السيد فضل الله كما تقدم بيانه لم يفسر (العرش) تفسيراً مادياً. وما نقله السيد جعفر عنه فإنه ليس رأيه، بل إنه ليس بصدد تقديم وعرض رأيه، بل أجاب بما هو معروف عند البعض من أن (العرش) منطقة في السماء. ولذلك يقول السيد فضل الله في تفسيره (من وحي القرآن): (وقد لا يكون هناك وجود منطقة كونية تسمى بالعرش، ولكن ليس من الضروري أن تكون الآية ناظرة إليها، لأنها تلتقي بالجانب المعنوي منها، لا الجانب المادي) ج١٥ ص ٩٦.

٢ ـ أما إعتراضه على كون العرش منطقة من مناطق السماء فكيف نفسّر كلمة (إستواء الله)، فإنه يشي بمغالطة أو قلة إطلاع، طبعاً هذا على فرض أن يكون هذا رأي السيد فضل الله، وقد قدمنا أن السيد

فضل الله لا يرى ذلك، وإنما ذكر هذا التفسير لأنه ليس بصدد تفسير (العرش) وإنما هو بصدد (التأويل)، وهذا التفسير لا ينافيه، وذلك لأن كلمة (إستواء) فسَّرها بعضهم بالقصد. قال الشيخ المجلسي: (.. فمن المفسرين من حمل الإستواء في هذه الآية على الثاني أي أقبل على خلقه وقصد إلى ذلك. وقد رووا أنه سئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن هذه الآية فقال: الإستواء: الإقبال على الشيء..) بحار ج٣ ص ٣٣٧.

وقد رفض الشيخ الصدوق أن يكون (الإستواء) في الآية بمعنى الاستيلاء بل يرى في هذا التفسير إشكالاً عقائدياً. قال الصدوق: (.. استوى على العرش أي تم نقل العرش إلى فوق السموات وهو مستولي عليه ومالك له، فقوله عز وجل «ثم» إنما هو لرفع العرش إلى مكانه الذي هو فيه ونقله للإستواء، ولا يجوز أن يكون معنى قوله: إستوى «إستولى» لأن الإستيلاء لله تعالى على الملك وعلى الأشياء ليس هو بأمر حادث بل كان لم يزل مالكاً لكل شيء ومستولياً على كل شيء، وإنما ذكر عز وجل الإستواء بعد قوله «ثم» وهو يعني الرفع مجازاً... وكذلك ذكر قوله عز وجل «إستوى على العرش» بعد قوله «ثم» وهو يعني بذلك: ثم رفع العرش لاستيلائه عليه، ولم يعن بذلك الجلوس واعتدال البدن، لأن الله لا يجوز أن

يكون جسماً ولاذا بدن، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً). بحار ج٣ ص ٣٣٥.

وعليه فكلمة (الإستواء) لا ينحصر تفسيرها بالإستيلاء كما يوحي به السيد جعفر، فقد ذكر العلاّمة المجلسي أكثر من تفسير يصل عددها إلى خمسة صحّح أكثر من واحد، ونفى بشكل قطعي (الاستواء) بمعنى الإستقرار الذي يتنافى مع الحكم العقلي القطعي، لأن الله ليس كمثله شيء. (بحار ج٣ ص ٣٣٧).

٣ ـ وبهذا يتبين عدم صحة ما ذكره السيد جعفر من إن كافة علمائنا الأبرار يفسرون «الإستواء» بمعنى القدرة والهيمنة الالهية، أي الإستيلاء لأن بعضهم مثل الشيخ الصدوق يفسره بالقصد أو ما يقرب منه، بل إنه يستشكل في كون معنى الإستواء الإستيلاء.

ثم إن السيد جعفر يميل إلى التبسيط، وإلاّ فإن للعلماء في تفسير العرش عدة معانٍ، فما ذكره السيد فضل الله واحد من هذه المعاني، خاصة وإنه ذكر في ذيل قوله (والعرش ليس هو المكان الذي يجلس عليه الله تعالى، بل هو منطقة من المناطق التي تمثل أعلى منطقة) ثم قال (وما إلى ذلك). وقوله وما إلى ذلك، يشير إلى المعاني العديدة للعرش، ولذلك اقتطع السيد جعفر الفقرات التي تضر بشرحه للمقطع ليمهد لتشنيعه وتحريضه.

وقد ذكر الشيخ المفيد أن عرش الله هو ملكه واستواؤه على

العرش أي هو استيلاؤه على الملك، وأما العرش الذي تحمله الملائكة فهو بعض الملك، وهو عرش خلقه الله تعالى في السماء السابعة، وتعبَّد الملائكة(ع) بحمله وتعظيمه، كما خلق سبحانه بيتاً في الأرض وأمر البشر بقصده. وقد جاء في الحديث إن الله تعالى خلق بيتاً تحت العرش سمّاه البيت المعمور تحجه الملائكة في كل عام، وخلق في السماء الرابعة بيتاً سمّاه الضّراح وتعبَّد الملائكة بحجة والتعظيم له والطواف حوله، وخلق البيت الحرام في الأرض وجعله تحت الضراح. وقد نفى الشيخ المفيد أن يكون (العرش) بمعنى العلم، كما ذكره الشيخ الصدوق فيما ذكره من معانٍ. (راجع تصحيح الإعتقاد ج٥ سلسلة المفيد ص ٧٦ ـ ٧٨).

وعليه فلا يرد على السيد فضل الله أي إشكال في قوله: بل هو في منطقة من المناطق التي تمثل أعلى منطقة، لأن ما ذكره هو مفاد بعض الروايات التي أشار إليها الشيخ المفيد، هذا مضافاً إلى أن السيد فضل الله لم يفسر (العرش) بهذا التفسير ليرد عليه أي إعتراض آخر، بل فسَّره دفعاً للتفسير الذي يلزم منه المحذور، ولذلك قال، (وما إلى ذلك) في إشارة إلى التفسيرات الأخرى.

هذا وللسيد الطباطبائي كلام طويل في (العرش) في تفسيره (الميزان) حيث أتى على بعض معاني (العرش)، ثم إنه ناقش في كون الإستواء بمعنى الإستيلاء وحسب، وأنْ لا مصداق خارجاً

للعرش، فإنه وإن صحّح كون الإستواء جارياً مجرى الكناية بحسب اللفظ، لكنه أكَّد على إن (العرش) حقيقة من الحقائق العينية وأمر من الأمور الخارجية، ولذلك فإنَّ للعرش ـ من وجهة نظر السيد الطباطبائي ـ مصداقاً خارجياً، ولم يوضع في الكلام لمجرد تتميم المثل. غاية الأمر أن هذه المصاديق الحقيقية الخارجية مما يليق بساحة قدسه تعالى. (راجع الميزان ج٨ ص ١٥٣، ١٥٩).

ولم نكن بصدد الحديث عن (العرش) فهو بحث طويل وشائك. والأقوال فيه مختلفة، لكن على الأقل بيّنا للقارىء إن السيد جعفر يبسِّط البحث جداً ويحاول الإيحاء للقارىء بأنَّ هناك إفتئاتاً على ما هو مقطوع ومتفق عليه.

ونحن إذ نعتذر للقارىء بهذا الإستغراق في ملاحظات كان ينبغي أن لا تكون أطول من (الهوامش)، فإننا نأمل أن ينصرف السيد جعفر إلى ما هو أنفع ـ على الأقل ـ إحتراماً لعلمه ولدينه، إذ ليس من اللائق أن يصرف جهده في تتبع عثرات الآخرين ـ إن كان ثمة عثرات ـ وإن يلتقط المتشابه من الأحاديث والكلمات، بغية التحريض وتشويه سمعة الآخرين، فليس من مهام العالم والباحث ذلك.

كنّا نظن أن ملف السجال قد انتهى مع صدور (هوامش نقدية)، لكن شاء السيد جعفر مرتضى أن يفتح هذه الملفات من جديد مع

صدور كتاب (الفضيحة) وكتابه (خلفيات كتاب المأساة)، ولمن يكن بودنا فتح هذا الملف من جديد، ولم يكن في نيتنا الردّ على السيد مرتضى لولا الإعداد للطبعة الجديدة من (هوامش نقدية)، فآثرنا كتابة هذه الأوراق لهذه الطبعة تأخذ بالإعتبار هذه الملاحظات، لكنَّها طالت ـ للأسف ـ تحت ضغط ملاحقة ملاحظات السيد مرتضى، التي لم نشأ أن تمرّ بلا تحفظ أو ملاحظة نسجِّلها هنا وملاحظة هناك، لأنَّ تفويت تسجيل مثل الملاحظات قد يغري بالجهل.

وما سجلناه من ملاحظاتٍ على كتاب (مأساة الزهراء(ع) لا زال ساري المفعول، وعلى السيد جعفر أن يلتفت إلى منهجيته في الكتاب ويأخذ بالإعتبار هذه المناقشات لا أن يلجأ إلى الإتهام والتشكيك بولائنا لأهل بيت العصمة(ع) في إصدارات بعضها باسمه الصريح، وبعضها باسم غيره، لأنَّ ولاءنا لأهل بيت العصمة(ع) لا يتوقف على إصدار شهادة حسن سلوك وولاء من السيد جعفر ولا غيره.

أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولإخواني المؤمنين والحمد لله رب العالمين.

محمد الحسيني

٤/ شوال/ ١٤١٨هـ/ ٧/ شباط/ ١٩٩٨م

كاتب السطور

- باحث من العراق.
- ليسانس في القانون.
- درس العلوم الاسلامية في حوزة قم المقدسة.
- استاذ في الحوزة العلمية بدمشق.
- صدر له من الكتب:

* **كتاب الامام الشهيد السيد محمد باقر الصدر ـ دراسة في سيرته ومنهجه** ـ صدر عن دار الفرات/ بيروت.
* **كتاب مقاتل الأمويين** ـ صدر عن مؤسسة البلاغ/ بيروت.
* **كتاب معجم المصطلحات الأصولية** ـ صدر عن مؤسسة العارف للمطبوعات ـ بيروت.
* **كتاب الإجتهاد والحياة ـ حوار على ورق مع نخبة من المفكرين** ـ صدر عن مركز الغدير للدراسات ـ بيروت.
* **كتاب هوامش نقدية** ـ صدر عن مؤسسة العارف للمطبوعات/ بيروت، قم، الكويت.
* **كتاب فقه الإجارة** ـ صدر عن دار الملاك ـ بيروت.
* **كتاب تاريخ الحركة الفقهية في جبل عامل** ـ مخطوط.

* **كتاب المؤرخ إبن كثير ومنهجه التاريخي ـ مخطوط.**

كما ساهم في كتابة بحوث ودراسات هامة في كتب ودوريات مهمة منها:

* السيرة الذاتية للشهيد الصدر ـ مع مجموعة من المفكرين في كتاب محمد باقر الصدر، إصدار دار الاسلام/ لندن ومؤسسة العارف للمطبوعات/ بيروت.

* المدخل لفكر الشهيد الصدر الاقتصادي ـ مجلة قضايا اسلامية، العدد الثاني سنة ١٩٩٦/ قم ـ ايران.

* نظرية الدفاع الشرعي عند الامام الخميني ـ مجلة الثقافة الاسلامية، العدد ٢٦ سنة ١٩٨٩/ اصدار المستشارية الثقافية الايرانية ـ دمشق.

* التكييف القانوني لشكل الدولة الإسلامية ـ مجلة الفكر الجديد ـ العددان ١١ و١٢ سنة ١٩٩٦/ اصدار دار الاسلام ـ لندن.

* تاريخ الفرق الإسلامية ـ تأملات في المنهج السائد ـ مجلة المنهاج ـ العدد الأول سنة ١٩٩٦/ مركز الغدير للدراسات ـ بيروت.

* هوامش نقدية ـ نقد لكتاب أصول مذهب الشيعة من تأليف الباحث السعودي القفاري ـ مجلة المنهاج ـ العدد الثاني سنة ١٩٩٦/ مركز الغدير للدراسات ـ بيروت.

* الإتجاهات المعاصرة في دراسة السيرة النبوية ـ مجلة المنهاج ـ العدد السادس سنة ١٩٩٧/ مركز الغدير للدراسات ـ بيروت.

* ابن كثير مؤرخاً ـ مجلة المنهاج ـ العدد الرابع سنة ١٩٩٦/ مركز الغدير للدراسات ـ بيروت.

* دراسة في دستور الجمهورية الاسلامية الإيرانية ـ مجلة الثقافة الاسلامية ـ العدد ٣٨ سنة ١٩٩١/ المستشارية الثقافية الايرانية في دمشق.

* وصدر له عدد آخر من المقالات الفكرية والفقهية والتاريخية.

الفهرست